بحوث في
الفاظ التّضعيف

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة


بحوث
في ألفاظ التضعيف

بحوث
في ألفاظ التضعيف

بقلم
الشيخ عادل هاشم



طَبْعـــــة مُحققـــــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م.
Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : بحوث فی‌الفاظ‌التضعیف/بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسه الصادق للطباعه و النشر، ۱٤٤٥ ق.، ۲۰۲۳ م. ۱٤۰۲.
مشخصات ظاهری : ۱۵۷ ص.
شابک : ۹۷۸-۶۲۲-۸۰۱٤-۲۷-۲
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتاب حاضر توسط موسسه‌الصادق للطباعه والنشر، ۱٤٤٤ق.= ۲۰۲۲م.= ۱٤۰۱ (۱۷۳ص.) فیپا دریافت کرده است.
یادداشت : کتابنامه.
موضوع : حدیث -- جرح و تعدیل
Hadith -- *Modifications
حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
رده بندی کنگره : BP۱۱٤/۲
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲٦٤
شماره کتابشناسی ملی : ۹۳٦۵۷٤۸

بحوث في ألفاظ التضعيف

تأليف: الشيخ عادل هاشم
الطبعة: الاولى، ۱٤٤٥ هـ - ۲۰۲۳ م - ۱٤۰۲ ش
القطع: وزيري
المطبعة: الصادق عليه السلام
عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة
عدد الصفحات: ۱۵۷ صفحة
ردمک: ۹۷۸-۶۲۲-۸۰۱٤-۲۷-۲
الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر
www.alsadegh.com
مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤۰
موسسة الصادق ۹۱۲٤۱۰۲۰۹٦ (۰۰۹۸)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ۳۳۹۳٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

هـذه مجموعـة أبحـاث رجاليـة تتعلّـق بالحديـث عـن ألفـاظ التضعيـف والبحـث فيهـا مـن وجهـة النظـر الرجاليـة، وفقنـا الله (سـبحانه وتعـالى) بإلقائهـا عـلى جمـع مـن طلبـة البحـث الخـارج في الحـوزة العلميـة في النجـف الأشرف، وكنّـا قـد أكملناهـا بحمـد الله، ومـن ثـم رغـب بعـض الإخـوة الأعـزاء ممـن حـضر تلـك الأبحـاث أنْ تطبـع عـلى شـكل كتـاب مسـتقل تعميـماً للفائـدة، فلـم نجـد بأسـاً في ذلـك، فـكان هـذا الـذي بـين يديكـم.

نسـأل الله تعـالى أنْ تكـون هـذه الأبحـاث محـل اسـتفادة مـن قبـل الباحثـين والكتـاب والمهتمـين بالشـأن الرجـالي، ومنـه نسـتمد العـون والتوفيـق.

مقدّمة

قبـل الدّخـول في البحـث وبيـان المـراد ممّـا أورده الأعـلام في وصـف حـال الـرّواة بمعيـة ومـن خـلال ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف، أو مـا يسـمّى بالجـرح والتعديـل، لا بـدّ مـن الإشـارة إلى مقدّمـة مهمّـةٍ تسـاعد في فهـم وتوجيـه البحـث وهـي:

أنّ هناك تساؤلاً مهماً وهو:

مـا هـي طبيعـة العلاقـة بـين الألفـاظ المسـتعملة في التوثيـق والتضعيـف وبـين مـا نصـل إليـه مـن صـورة نهائيـة لحـال الـرّاوي؟ ومـاذا كان يفهـم المتقدّمـون منهـا؟

وهـذا البحـث مـن أهـم الأبحـاث التـي يجـب أن ننتهـي منهـا قبـل الدّخـول في شرح ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف؛ والوجـه في ذلـك:

أنّ كلّ شرح بعـد ذلـك يعتمـد عـلى مـا نسـتظهره ونختـاره مـن هـذه المقدّمـة، فنقـول بعـد التـوكّل عـلى الله:

إنّ الغايـة مـن تثبيـت أحـوال الـرّواة إنّـما هـو التعـرّف عـلى وثاقتهـم وإمكانيـة اعتبـار مروياتهـم، أو ضعفهـم وعـدم إمـكان اعتبـار مروياتهـم؛ وذلـك مـن جهـة أنّ الموثّـق الأول إنّـما يصـف مـا شـاهده خارجـاً في الأعـمّ الأغلـب مـن سـلوكٍ للـرّاوي، أو مـا نقلـه إليـه غـيره -كـما في حـال الناقـل للتوثيـق الأول- مـن أوصـافٍ للـرّاوي وحالـه مـن ناحيـة الوثاقـة

والضّعـف في الحديـث، بنحـوٍ تكـون قريبـة مـن الحـسّ وتصلـح أن تكـون ملحقـة بالأمـور الحسّـية عـلى تفصيـلٍ تقـدّم[١].

وعليـه، فـلا بـدّ مـن القـول بـأنّ مـا وقـع بأيدينـا مـن كلـمات الرّجاليـين في وصـف أحـوال الـرّواة، إنّـما هـو تعبـير آخـر عـمّا ارتسـم في داخلهـم مـن صـورة لحـال وسـلوك الـرّاوي.

إلّا أنّـه لا بـدّ مـن الإقـرار بـأنّ طبيعـة وصـف الأحـداث والموضوعـات الخارجيـة -ومنهـا سـلوك الـرّاوي وحالـه مـن ناحيـة الوثاقـة والضّعـف- يختلـف باختـلاف أنظـار الأشـخاص النّاظريـن في تلـك الأحـوال، فقـد تجـد شـخصاً يمتـاز بكـون طبيعتـه وطبيعـة وصفـه دقيقـة جـداً، أو يميـل إلى التفصيـل والتشـديد فيـه والتدقيـق والتـأنّي والتحفـظ في اسـتخدام العبائـر، بينـما في مقابـل ذلـك نجـد أنّ هنـاك شـخصاً آخـر يتسـاهل في اسـتخدام العبائـر الوصفيـة، ولعـلّ شـخصين مختلفـين يسـتخدمان ألفاظـاً مختلفـة ومتفاوتـة إلى حـدٍ مـا لوصـف حالـة واحـدة وحادثـة خارجيـة مفـردة، أو سـلوك واحـد لـراوٍ معـين، وإن كان الاختـلاف بنحـو مـن الأنحـاء.

وهـذا أقـرب إلى الطبيعـي؛ وذلـك مـن جهـة أنّ تقييـم الوثاقـة والضعف مـن قِبـل الموثّقـين والمضعّفـين لا يخلـو بطبيعتـه مـن تفـاوت -وإن كان نسـبياً-، وهـو مـن الموضوعـات التـي لا يمكـن وصفهـا بوصـف قاطـع واضـح محـدّد المعـالم كمدلـول ألفـاظ الأعـداد مثـلاً، كالواحـد والاثنـين

(١) ينظر: عادل هاشم، مدرك حجية قول الرجالي دراسة وتحليل..

والثلاثـة والأربعـة ومـا شـاكل، والتـي هـي نـصٌّ في المطلـوب، لا تقبـل الحمـل عـلى أكثـر مـن واحـدٍ ونحـو ذلـك، بـل تبقـى ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف في دائـرة الظهـور عمومـاً وإن وصلـت في بعـض الأحيـان إلى الظهـور القـوي أو النـص في المطلـوب -كـما سـيأتي بيانـه إن شـاء الله-.

ولكـن مـع ذلـك يبقـى الأعـم الأغلـب منهـا في دائـرة الظهـور، وهـي دائـرةٌ واسـعةٌ وسـعتها بالمقـدار الـذي يمكـن أن يحـدث فيهـا الاختـلاف في الاسـتظهار ومـا يمكـن أن يُسـتظهر منهـا دلالـةً.

ويُضـاف إلى ذلـك أنّ الواصـف في المقـام إنسـانٌ، وهـذا الإنسـان في مقام وصـف موضـوع خارجـي، مـن دون أن يكـون هنـاك منهـجٌ واضـح المعـالم في اسـتخدام ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف -عمومـاً- متفـقٌ عليـه في مرحلـةٍ سـابقةٍ عـلى ظهـور تلـك الأوصـاف إلّا بنحـو الإجمـال وفي بعـض المـوارد.

والإنسـان في مثـل هـذا المقـام يكـون واقعـاً تحـت تأثـير جملـة مـن المؤثّـرات النّفسـية والفسـلجية والبيئيـة والجغرافيـة والتاريخيـة والعقائديـة والتربويـة والعرفيـة، بـل وحتّـى الجينيـة وغيرهـا الكثـير ممّـا لـه دخـل في أسـلوب الوصـف والتعبـير وطبيعـة الألفـاظ المسـتخدمة مـن قِبلـه في وصف الأشـياء، وإن كان المنهـج العلمـي يقلّـص عـدد وتأثـير هـذه المؤثّـرات وقوتها في التأثـير، لكنّهـا تبقـى في دائـرة التأثـير، ولا تصـل إلى حـدّ العـدم ومرحلـة الإهمـال وعـدم الالتفـات.

ولذلـك نجـد أنّ ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف التـي صـدرت مـن أهـل

الرّجـال في وصـف أحـوال الـرّواة كانـت مختلفـةً متباينـةً متفاوتـةً، وإن اتفقـوا عـلى قسـمٍ منهـا في حـدود دائـرةٍ معينـةٍ، ولكـن مـع ذلـك ففيهـا الكثـير والكثـير ممّـا يمكـن أن يدخـل في دائـرة الأخـذ والـردّ، والوضـوح والإجمـال، وتعـدّد الاحتـمال والاسـتظهار.

ومـن هنـا كان لا بـدّ لنـا مـن التعـرّف عـلى الجـو العـامّ الـذي كان عليـه الارتـكاز والبنـاء في وصـف أحـوال الـرّواة في فـترة تأليـف الكتـب الرّجاليـة الواصلـة إلينـا، المعتمـد عليهـا في أحـوال الـرّواة والالتفـات إلى مـا تقـدّم، ومـا تقـدّم كذلـك عـن فـترة الأصـول الرّجاليـة الواصلـة إلينـا، وكلّ ذلـك يسـاعدنا كثـيراً في فهـم مـراد ومقصـود هـؤلاء الأعـلام مـن الألفـاظ التـي أوردوهـا في كتبهـم لوصـف أحـوال الـرّواة -توثيقـاً وتضعيفـاً-.

مُضافـاً إلى ذلـك، فـإنّ نفـس المؤلّفـين لمـا وصـل إلينـا مـن أصـولٍ رجاليـةٍ لم يكونـوا قـد اتّفقـوا ولم يلتزمـوا ولم يصرحـوا بأنّهـم ملتزمـون باسـتخدام عبـاراتٍ موحـدّةٍ واحـدةٍ ذات دلالات محـدّدة في وصـف أحـوال الـرّواة توثيقـاً وتضعيفـاً؛ ولعـلّ منشـأ ذلـك مـا تقـدّم مـن عـدم اتفـاق نفس الموثّقـين الأوائـل عـلى ذلـك، ومـن هنـا سـيتضح -إن شـاء الله تعـالى- أنّ هنـاك دائـرة ليسـت بالضيّقـة مـن هـذه الألفـاظ، تجدهـا ظاهـرة في مـدى واسـع مـن الظّهـور بالمقـدار الـذي يُحتمـل معـه عـدّة احتـمالات، ويمكـن أن تحمـل عـلى محامـل وتقريبـات ممّـا يمكـن أن يذهـب بحـال الـرّاوي إلى أكثـر مـن اتجـاه تبعـاً لمـا يُفهَـم مـن هـذه الاحتـمالات أو يُسـتظهَر منهـا.

ويُضـاف إلى ذلـك شـيوع ظاهـرة الإطـلاق والتقييـد في ألفـاظ التوثيـق،

وكذلـك التضعيـف، فقـد تجدهـم يقولـون: (ثقـة) و(ثقـةٌ في دينـه)، أو (ثقـةٌ في حديثـه) أو (ثقـةٌ في روايتـه)، ويريـدون مـن التقييـد الأول كونـه إماميـاً اثنـا عشريـاً، بينـما يريـدون مـن التقييـد الثـاني كونـه ثقـةً في الحديـث والرّوايـة، ويريـدون مـن التقييـد الثالـث الإشـارة إلى أنّـه ثقـةٌ فيـما ينقلـه عـن الآخريـن، وكونـه دقيقـاً في ذلـك ضابطـاً للألفـاظ والمعـاني والأسـانيد والمتـون ونحـو ذلـك مـن الجهـات.

وكذلـك الحـال في ألفـاظ التضعيـف، فتجدهـم يقولـون: (ضعيـفٌ) مطلقـاً مـن دون تقييـدٍ، وبينـما في مـوارد أخـرى تجدهـم يقولـون: (ضعيـفٌ في دينـه)، ولعلّهـم يريـدون بذلـك كونـه مخـدوش العقيـدة، غـالٍ، منحرفـاً، ونحـو ذلـك، وكذلـك يقولـون: (ضعيـفٌ في روايتـه)، بمعنـى كونـه كاذباً في النّقـل والـكلام، وقـد يقولـون: (ضعيـف في الحديـث)، ويريـدون الإشـارة إلى كونـه ضعيفـاً فيـما ينقلـه مـن نصـوص وروايـات.

ثمّ أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أمورٍ:

الأمر الأوّل:

أنّ مـا ذهـب إليـه البعـض مـن مسـلك أصالـة العدالـة أو الوثاقـة في كلّ راوٍ إمامـي، وبالتّـالي فـلا حاجـة للحديـث عـن ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف، فهـذا المسـلك غـير مقبـول أساسـاً؛ والوجـه في ذلـك:

أنّ الوثاقـة أمـر وجـودي، وبالتّـالي فالأمـر الوجـودي يحتـاج إلى دالٍ يدلّ عليـه، والـدال المعتمـد في علـم الرجـال للدلالـة عـلى الوثاقـة هـي ألفـاظ

التوثيـق والتعديـل، والتـي سـيأتي الحديـث عنهـا -إن شـاء الله تعـالى-.

بينـما أصالـة العدالـة أو الوثاقـة في كلّ راوٍ إمامـي فغايـة مـا يمكـن أن يُقـال في تقريبهـا كونهـا: عـدم الطعـن في الـرّاوي، مُضافاً إلى كونـه إمامياً، فعليـه يثبـت أنّـه ثقـةً، معتـبر الحديـث.

ولكـن هـذا الـكلام ليـس بصحيـحٍ قطعـاً؛ وذلـك لأنّ عـدم الطعـن أمـر عدمـي، والتوثيـق أمـر وجـودي، وليـس أحدهمـا مثـل الآخـر، ولا يرادفه.

فعلى سبيل المثال:

خـطّ الأعـداد يبـدأ مـن الصفـر في الوسـط، وتكـون الأعـداد الموجبـة في اليمـين، والأعـداد السّـالبة عـلى اليسـار، فلـو فرضنـا أنّ التوثيـق أمـر وجـودي يعنـي أنّـه يقـع في دائـرة الأعـداد الموجبـة، والطعـن يقـع في دائـرة الأعـداد السـالبة عـلى اليسـار، ولكـن نفـس عـدم الطعـن يوقـع الـراوي في دائـرة الصفـر، وهـو ليـس في دائـرة الأعـداد الموجبـة التـي يمكـن أن يُفهَـم منهـا التوثيـق، كـما هـو واضـحٌ.

الأمر الثّاني:

أنّنـا اسـتقرأنا ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف الـواردة في كتـب الرجـال، فوجدنـا أنّهـا تزيـد عـلى المئتـين بالكثـير.

وبالتـالي فـلا يمكـن التعـرض مفصـلاً لجميعهـا؛ لأنّ ذلـك البحـث سـوف يسـتغرق سـنوات وسـنوات؛ ولذلـك اخترنـا قسـماً منهـا.

والمنـاط في الاختيـار كان كثـرة وقوعـه في وصـف الـرواة وتراجمهـم، تاركـين الألفـاظ التـي تسـتخدم قليـلاً في تراجمهـم إلى محلّهـا، حـال التعـرّض لنفـس الـرّواة الذيـن وقعـت تلـك الألفـاظ النّـادرة أو قليلـة الاسـتعمال في تراجمهـم.

هذا هو المناط الأوّل.

وأمّا المناط الثّاني:

إنّـما هـو اختيـار الألفـاظ التـي تتّسـم بـأنّ لهـا مدلـولاً ظاهـراً عـلى نحـوٍ ضعيـف في دلالتـه.

وبعبارة أخرى:

أنّنـا قسّـمنا دلالات ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف إلى مسـتوياتٍ متعـدّدةٍ مـن ناحيـة الظهـور:

أولاً: النّص في المطلوب.

ثانياً: الواضح في المطلوب.

ثالثاً: الظاهر بشدّة في المطلوب.

رابعاً: الضعيف في الدلالة على المطلوب.

وتركنـا الأقسـام الثلاثـة الأولى؛ لأنّـه لا حاجـة لحديـث عـن دلالتهـا، ولم يقـع فيهـا خـلاف كثـير، وركزنـا البحـث في القسـم الرابـع، وهـو مـن كانـت

لـه دلالـة ضعيفـة عـلى المطلـوب؛ لأنّ هـذه الألفـاظ هـي التـي صـارت محـلّ الشـد والجـذب بـين الأعلام.

فلذلـك بتطبيـق هذيـن المناطـين وهذيـن الأساسـين في ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف قمنـا باختيـار مجموعـة مـن ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف يقـع الحديـث فيهـا مفصـلاً -إن شـاء الله تعـالى-.

مقدّمة في ألفاظ التّضعيف

في البدايـة لا بـدّ مـن الإشـارة إلى أنّـه قـد تقـدّم[١] الحديـث عـن أصـل ألفـاظ التوثيـق والتضعيـف، وذكرنـا أنّهـا لم تكـن عـلى نسـقٍ واحـدٍ موحّـدٍ لفظـاً ودلالـةً، ولم يكـن هنـاك اتفـاق مسـبق بـين المضعفـين الأوائـل، ومـن نقـل تلـك التضعيفـات الأولى لنـا مـن خـلال كتبهـم الرجاليـة عـلى اسـتعمال ألفـاظٍ محـددةٍ للدلالـة عـلى أوصـاف معينـة، ولذلـك نجـد أنّ مـا وصـل إلينـا مـن ألفـاظ التضعيـف كانـت مختلفـة، متفاوتـة الدلالـة، فقـد كان بعضهـا نصـاً في المطلـوب ـ أي في التضعيـف ـ ، بينـما كان البعـض الآخـر منهـا ظاهـراً بظهـور قـوي في التضعيـف، وكان ثالـث منهـا ظاهـراً ظهـوراً ضعيفـاً في التضعيـف، ممّـا أدّى إلى اختـلاف الأعـلام فيـه مـن جهـة اسـتظهار دلالتـه عـلى الضعـف مـن عدمهـا، ورابـع كان ضعيفـاً جـداً في ظهـوره في معنـىً معـيّن، بـل كان أقـرب للمجمـل منـه للمبـين، وهكـذا.

والغايـة مـن سرد هـذه المقدّمـة هـو خلـق ارتـكاز في الذّهـن قائـم عـلى ملاحظـة هـذه الجنبـة في ألفـاظ التضعيـف -عـلى مـا سـيأتي إن شـاء الله تعـالى-، ممّـا يسـاعد في فهـم منشـأ خـلاف الأعـلام في دلالـة جملـة مـن ألفـاظ التضعيـف.

وعـلى كلّ حـالٍ فسـنحاول ترتيـب ألفـاظ التضعيـف بحسـب قـوّة

(١) يراجع: ص١١.

دلالتهـا عـلى الضعـف، بـدءاً بالأقـوى دلالـةً وظهـوراً ومـن ثـمّ بالأضعـف فالأضعــف.



اللفظ الأوّل

(ضعيفٌ)



مقدمة:

ورد التعبير بـ(ضعيف) في ترجمة جمعٍ من الرّواة، وهو من التعبيرات كثيرة الاستخدام في ترجمة الرّواة من قِبل الأعم الأغلب من أصحاب الأصول الرّجالية، كالكشّي والنّجاشي والشيخ الطوسي (قدّست أسرارهم الشريفة)، وفي عشرات الموارد بل أكثر من ذلك.

ومن جملة مَن ورد في حقّهم التعبير بـ(ضعيف) على سبيل المثال: الحسن بن محمّد بن سهل النّوفلي[١]، وكذلك الحسن بن راشد الطَفّاوي[٢]، وكذلك الحسن بن العبّاس بن الحَريش الرّازي[٣]، وغيرهم الكثير من الرّواة للحديث.

ثمّ أنّه قد يُضاف إلى التعبير بـ(الضعيف) التعبير بـ(جدّاً) فيكون تمام التعبير (ضعيفٌ جدّاً)، كما ورد في حقّ جملة من الرّواة منهم على سبيل المثال: أحمد بن محمّد أبو عبد الله الآملي الطبري[٤]، وغيرهم من الرّواة.

ومن الواضح أنّما يمكن أن يُستظهر من اللّفظ (ضعيف)، أو من التعبير بـ(ضعيفٌ جدّاً) من باب أولى.

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧ الرقم ٧٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٨ الرقم ٧٦.

(٣)ينظر: المصدر نفسه: ص ٦٠ الرقم ١٣٨.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ص ٩٦ الرقم ٢٣٨.

والتعبير بـ(الضّعيف) ورد في عشرات الموارد، وهو ظاهرة عامّة شائعة في وصف الرّواة وأهل الحديث، وعادةً ما يقع في سياق الدّلالة لهذا التعبير على الضّعف، أو الطعن، أو الإشارة إلى عدم وثاقة الموصوف به في الرّواية والحديث، وبالتالي سقوط مروياته وخروجها عن دائرة الحجيّة؛ لذلك يندرج بل هو أول ألفاظ التضعيف والجرح، هذا من جهةٍ.

ومن جهة أخرى، لا بدّ من الحديث عن إفادة التعبير بـ(ضعيف) لإثبات كذب الرّاوي فيما يرويه من عدمه.

أمّا الكلام في الجهة الأولى:

وهي جهة إفادة التعبير بـ(ضعيف) على عدم وثاقة الرّاوي في الحديث من عدمه، فنقول:

يطلق لفظ (ضعيف) ويُحتمل أن يراد به عدة معانٍ:

المعنى الأوّل:

أن يطلق لفظ (ضعيف) ويراد منه الإشارة إلى الضّعف في كيف الحديث، بمعنى أنّ أحاديث الرّاوي الموصوف بالضّعف لا تنسجم مع الخطوط الكبرى التي بينها الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، أو النّظرية الإسلامية بصورةٍ عامّةٍ، أو أنّه قد تفرّد برواية ما يرويه.

المعنى الثّاني:

وهو أن يطلق لفظ (ضعيف) ويراد منه الإشارة إلى ضعف

الموصـوف بـه في العقيـدة، بمعنـى فسـاد عقيدتـه كـما لـو كان ليـس بشـيعي، أو كان شـيعياً ولكنـه ليـس بإمامـي مطلقـاً، كـما لـو كان ينتحِـل مذهـب الواقفـة أو الفطحيـة أو غيرهـا مـن المذاهـب العقائديـة الفاسـدة.

المعنى الثّالث:

وهـو أن يُطلـق لفـظ (ضعيـف) ويـراد منـه الإشـارة إلى أنّ الموصـوف بـه ينقـل أحاديـث أئمّـة أهـل البيـت (عليهم السلام) عـن الـرّواة مطلقـاً، مـن دون أن يعتمـد الصِحـاح والـرّواة الثّقـات منهـم بالتحديـد، فـإنّ ذلـك كان مذمـةً في الـراوي.

المعنى الرّابع:

أن يطلـق لفـظ (ضعيـف) ويـراد منـه الإشـارة إلى أنّ الموصـوف بـه مـن أهـل الوضـع والكـذب والافـتراء في الحديـث.

المعنى الخامس:

أنّ أهـل الرّجـال يطلقـون لفـظ (ضعيـف) ويريـدون منـه الإشـارة إلى روايـة الغُـلاة عـن الموصـوف بالضعـف، ويشـهد لذلـك مـا قالـه النجـاشي في ترجمـة داود بـن كُثـير الرقّـي، الـذي وثّقـه الطـوسي مـن أنّـه: ((ضعيـفٌ جـدّاً، والغُـلاة تـروي عنـه))[1].

وفي قِبال ذلك تجد الكشّي يقول عنه أنّه:

((يذكـر الغُـلاة أنّـه مـن أركانهـم، وقـد يـروي عنـه المناكـير مـن الغلـو،

(١) المصدر السابق: ص ١٥٦ الرقم ٤١٠.

وينسب إليه أقاويلهم، ولم أسمع أحداً من مشايخ العِصابة يطعن فيه، ولا عثرت من الرّواية على شيء غير ما أثبته في هذا الباب))[١].

المعنى السّادس:

قد يُطلق لفظ (ضعيف) ويراد منه الإشارة إلى إكثار رواية الموصوف بالضعف، الرّواية عن الضعفاء واعتماده المراسيل، كما في حال أحمد بن محمد بن خالد البرقي، كما أشار إلى ذلك النّجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة وغيره.

المعنى السّابع:

أنّه يطلق لفظ (ضعيف) ويراد منه الإشارة إلى حُمق الرّاوي وأنّه أحمق، كما يشهد لذلك ما ذكره ابن الغضائري في ترجمة سهل بن زياد الآدمي الرّازي، حيث قال عنه:

((كان ضعيفاً جداً، فاسد الرّواية والدّين، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرّواية عنه، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل))[٢].

وقال النّجاشي عنه أنّه:

((كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري وكان

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٠٨ الرقم٧٦٦.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص٦٧.

يسـكنها))[١].

وقال الكشّي:

((كان أبـو محمـد الفضـل يرتضيـه ويمدحـه ولا يرتـضي أبـا سـعيد الآدمـي ويقـول: هـو الأحمـق))[٢].

بينـما وثّقـه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في الرجـال حينـما ذكـره في عِـداد أصحـاب الإمـام الهـادي (عليه السلام)، وضعّفـه في الفهرسـت[٣].

فتجـد أنّهـم يطلقـون الضّعـف ويريـدون منـه الإشـارة إلى الحُمـق، وهـي البَـلادة وعـدم الدِّقـة.

المعنى الثّامن:

قـد يطلـق لفـظ (ضعيـف) ويـراد منـه الإشـارة إلى مجموعـة صفـات وعنـاصر توجـد في الـراوي؛ كارتفـاع المذهـب، والغلـو، والروايـة عـن الضعفـاء، والرّوايـة عـن المجاهيـل، ويشـهد لذلـك مـا ذكـره ابـن الغضائري في ترجمـة جعفـر بـن محمـد بـن مالـك بـن عيسـى بـن سـابور الفَـزاري، حيـث يقـول:

((كـذّابٌ، مَـتروك الحديـث جملـةً، وفي مذهبـه ارتفـاع، ويـروي عـن

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٥ الرقم٤٩٠.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣٧ الرقم ١٠٦٨.

(٣) ينظـر: الطـوسي، الرجال: ص ٣٨٧ الرقم ٥٦٩٩، فهرسـت كتب الشـيعة وأصولهم: ص ١٤٢ الرقم ٣٣٩.

الضعفـاء والمجاهيـل، وكل عيـوب الضعفـاء مجتمعـةً فيـه))[1].

ثمّ أنّه يقع الكلام في هذه المحتملات:

الكلام في احتمال المعنى الأول:

فإنّـه بعيـدٌ؛ وذلـك مـن جهـة أنّ إطـلاق الضّعـف لا يسـاوق ولا يُـرادف الإشـارة إلى عـدم انسـجام روايـات الـراوي الموصـوف بالضعـف مـع الخطـوط الكـبرى للأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)؛ وذلـك لاسـتبطانه أكثـر مـن ذلـك، فإنّـه ـ أي الضعـف ـ كـما يَستبطن هـذا المعنـى، فكذلك يسـتبطن معـانٍ عـدّة، كالرّوايـة عـن الضعفـاء، وقِلّـة الحافظـة، وسـوء الضبـط، والرّوايـة مـن غـير إجـازة، وروايـة الـرّاوي عمّـن لم يلقَـه، واضطـراب ألفـاظ الروايـة، وإيـراد الروايـات التـي تَتَّسِـم بظاهرهـا الإشـارة إلى الغلـو، أو التفويـض، أو الجـبر، ونحـو ذلـك.

وبالتـالي، فالتعبـير بالضعـف يشـتمل عـلى كلّ هـذه المناشـئ والأسـباب والدّواعـي، التـي تشـترك في جامـع واحـد وهـو عـدم الوثـوق بصـدور مرويـات الـرّاوي الضّعيـف عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام).

وبالتـالي، فدعـوى حملهـا عـلى إرادة خصـوص عـدم انسـجام المرويـات مـع الخطـوط العامّـة التـي رسـمها الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، أو تفـرّد الـرّاوي الضّعيـف بروايـة مـا يرويـه، فمثـل هـذا الحمـل يكـون بحاجـة إلى قرينـة تـدلّ عليـه.

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٤٨.

الكلام في الحمل على المعنى الثاني:

فـإنّ فسـاد العقيـدة واختـلال مذهـب الـرّاوي إنّـما هـو نحـوٌ معـيّنٌ مِـن أنحـاء الـرّاوي وجهاتـه؛ وذلـك لأنّـه وإن ذُكِـر في التّراجـم للـرّواة والأصـول الرّجاليـة إلّا أنّ القـول بحمـل الضّعـف مطلقـاً، عـلى الانحـراف في العقيـدة والمذهـب.

فهذا لا يمكن المساعدة عليه؛ وذلك:

أولاً:

أنّ مـا يمكـن أن يكـون مسـتنداً إلى مثـل هـذا الحمـل- أعنـي الدّلالـة اللغويـة لكلمـة ضعيـفٍ- فهـي غـير دالـة عـلى ذلـك كـما هـو واضـح، بـل عـادةً مـا يُفهَـم ويُسـتظهر مـن التعبـير بالضّعيـف عـدم إمـكان الاعتـماد عـلى مرويـات الموصـوف بالضّعـف، وعـدم الوثـوق بصدورهـا عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، وهـذا يشـمل دائـرةً واسـعةً جـداً مـن الدّواعـي والأسـباب خـارج دائـرة فسـاد العقيـدة والمذهـب.

ثانياً:

مـن خـلال تتبّـع كلـمات أصحـاب الأصـول الرّجاليـة، لا نجـد أنّهـم يريـدون النّظـر إلى خصـوص جهـة العقيـدة والمذهـب في الـرّاوي الضّعيـف، بـل يطلقـون الضّعـف ويريـدون منـه الإشـارة إلى الأعـم مـن ذلـك.

وبالتّـالي، يكـون الحمـل للتّعبـير بالضّعـف أو بالضّعيـف عـلى خصوص فسـاد العقيـدة والمذهـب بحاجـةٍ إلى قرينـة تُعينـه، كـما هـو واضحٌ.

الكلام في الحمل على المعنى الثالث:

فـإنّ أهـل الرّجـال وإن أطلقـوا لفـظَ ضعيـفٍ وأرادوا منـه الإشـارة إلى أنّ الموصـوف بذلـك ممـن ينقـل أحاديـثَ أهـل البيـت (عليهم السلام) عـن الـرّواة مطلقـاً، دون أن يعتمـد الصِّحـاحَ والثِّقـات فقـط منهـم، كـما أريـد هـذا المعنـى في ترجمـة بعـض الـرّواة كالبرقـي وأضرابـه.

ولكـن أهـل الرّجـال يطلقـون لفـظَ الضّعيـف ويريـدون منـه الإشـارة إلى عـدم إمـكان الاعتـماد عـلى مرويـات هـذا الـرّاوي.

وبالتـالي عـدم الوثـوق بصدورهـا عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، وهـذا المعنـى أعـم مـن الإشـارة إلى عـدم اعتـماد الـرّاوي عـلى الصِّحـاح والثّقـات مـن الـرّواة وغيرهـا مـن المعـاني الأخـرى المُستبطَنةُ داخـل لفـظ الضّعيـف.

وبالتّـالي، فيحتـاج حينئـذٍ الحمـل للضعيـف عـلى خصـوص عـدم الاعتـماد عـلى الصِّحـاح والثِّقـات إلى قرينـة تُعـيِّن هـذا الحمـل وتُعـين عليـه، كـما هـو واضـح.

الكلام في الحمل على المعنى الرّابع:

فالمتأمّـل في دعـوى أنّ المحتمـل مـن كـون المـراد مـن إطـلاقِ لفـظ ضعيـف هـو الإشـارة أنّ الموصـوف بذلـك ممـن يَضـع الحديـث ويفـتري على الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، ومتصـف بالكـذب في مقـام الرّوايـة.

ويمكن تقريب ذلك بالقولِ:

إنّ المتتبـع لأحـوال أهـل الأصـول الرّجاليـة، كونهـم في مقـام بيـان أحـوال الـرّواة مـن جهـة الوثاقـة والكـذب والوضـع ونحـو ذلـك مـن الصّفـات في الـرّواة، وبالتـالي فيتَشـكلُ لدينـا ظهـورٌ حـاليٌ سـياقي أنّهـم في مقـام الإشـارة والبحـث في الصـدق والكـذب والجـرح والتعديـل والوضـع ونحـو ذلـك، ومثـل هـذا الظهـور الحـالي السـياقي هـو الـذي يـصرف دلالـة لفـظ ضعيـفٍ إلى إرادة خصـوص الكـذب والوضـع والافـتراء عـلى الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام) عـن طريـق الرّوايـة والحديـث.

إلّا أنّ الظاهر أنّ هذا التقريب غير تامٍ:

وذلـك لأنّنـا ذكرنـا -في غـير مـورد في مباحثنـا الرّجاليـة- أنّـه لم يكـن هنـاك اتفـاقٌ بـين أهـل الأصـول الرّجاليـة الواصلـة إلينـا في أنّهـم يريـدون مـن كتاباتهـم وتراجـم الـرّواة هـو الإشـارة إلى الصِّـدق والكـذب، والجـرح والتّعديـل، والتّوثيـق والتّضعيـف، وعـدم الافـتراء، وعـدم الوضـع في الحديـث، عنـد مـن يُترجمـون لهـم مـن الـرّواة، بـل أنّهـم لم يتفقـوا أصـلاً عـلى الترجمـة للـرّواة فقـط بـما هـم رواة.

بـل تنوعـت غاياتهـم بـين الإشـارة إلى الطبقـات في الأعـم الأغلـب مـن الكتـاب، كـما ورد ذلـك في رجـال البرقـي وكذلـك رجـال الطـوسي، أو الإشـارة إلى سَرد أسـماء المصنفـين مـن أصحابنـا، كـما ورد ذلـك في رجـال النّجـاشي والمسـمى أصـلاً بـ(فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة)، وكذلـك كتـاب فهرسـت الشـيخ الطّـوسي(قدس سره).

أو الإشـارة إلى خصـوص الضُّعفـاء، كـما جـاء في كتـاب رجـال ابـن

الغضائـري -والـذي لم يصـل إلينـا قسـمه الأكـبر مع الأسـف -، أو الإشـارة إلى الوثاقـة في الـرّواة، بنـاءً عـلى ورود نـصٍ مـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام) عـلى ذلـك، كـما في (اختيـار معرفـة الرّجال) أو مـا يسـمى بـ(رجـال الكشّي).

مضافـاً إلى الإشـارة إلى عمـوم الجهـات في الـرّواة، بِـدءً مـن الاسـم والكنيـة واللقـب والنسـب والأصـل والسَّـكن والدراسـة والمذهـب والعقيـدة، مُـروراً بالمِهنـة والصنعـة، ومـا تسـنَّم الـرّاوي أو المترجـم لـه مـن مناصـب إداريّـة أو شرعيـة، كالقضـاء ونحـوه، وانتهـاءً بمواقفـه مـن المتغـيرات السياسـية والاجتماعيـة والعقائديـة التـي كانـت في عهـده.

وبالتـالي، فمثـل هـذا العـرض العريـض مـن الجهـات تَمنـعُ عـن تماميّـة دعـوى وجـود ظهـور حـالي سياقي عنـد أصحـاب الأصـول الرّجاليـة يعُيننا عـلى حمـل التعبـير بالضّعيـف عـلى إرادة الإشـارة إلى الكـذب والوضـع والافـتراء، هـذا مـن جانـب.

ومن جانبٍ آخر :

ما تقدّمت الإشارة إليه، وهو:

أنّ الظاهـر مـن تتبـع كلـماتُ أهـل الأصـول الرّجاليـة في مـوارد اسـتعمالاتهم للفـظ (ضعيـفٍ)، هـو إرادتهـم الإشـارة إلى عـدم إمـكان الرُكـون والوثـوق بصـدور مرويـات الـرّاوي الموصـوف بالضّعـف عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، ومـا يسـتبطن ذلـك مـن دواعـيَ وأسـباب ومناشـئ تقدمـت الإشـارة إليهـا مفصـلاً.

وبناءً على ذلك، فيكون القول بإرادة الإشارة إلى الوضع والافتراء والكذب من إطلاق لفظ ضعيفٍ بحاجةٍ إلى قرينة.

وأمّا لو ورد لفظُ (ضعيف) مطلقاً، دلّ على الإشارة إلى عموم ما تقدّم، لا خصوصِ المدّعى في المقام.

الكلام في الحمل على المعنى الخامس:

فإنّ ما ذُكِر في هذا المعنى وإن ورد في بعض الرّواة، كداود ابن كُثِير الرِّقي، إلّا أنّ حمل التعبير بالضعيف على إرادة هذا المعنى هو بعيدٌ جداً؛ وذلك لما تقدّم من استبطان الضّعف لجملةٍ كبيرة من أسباب ودواعي ومناشئ عدم الوثوق بصدور الرّوايات للموصوف بهذا الوصف عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام). وبالتالي، عدم إمكانيّة الاعتماد عليها، ومن جملتها بطبيعة الحال رواية المناكِير عنه، والواقعة في دائرة الغلو المرفوض.

وتقدّمت منا الإشارة في مباحثنا الرّجالية إلى أنّ الغلو ظاهرةٌ عابرةٌ للمذاهب وتشترك في جامعٍ واحدٍ وهو رفضُ مروياتهم، وعدم الركون إلى الرّواة من الغُلاة؛ مِن جِهة عدم الوثوق بما يصدر منهم وما يروونه عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، لما هو الظاهر منهم من التِماسهم لكل وسيلة -ومنها الكذب والدّسُّ والتّزوير والوضع في الحديث- من أجل تدعِيم أفكارهم، وآرائهم، ونظرياتهم، وما يذهبون إليه من أفكارٍ منحرفة، مُستعينين بالكذب على الأئمّة (عليهم السلام)، والوضع، والدَّسّ، والتزوير، وتفصيل الكلام موكول إلى محلّه.

وعليـه، فيحتـاج الحمـل للتّعبـير بـ(الضّعيـف) عـلى إرادة خصـوص الإشـارة إلى روايـة الغُـلاة عـن الموصوفـين بالضعـف بحاجـة إلى قرينـة تُعـين عـلى ذلـك الحمـل، وتعيّنُـه مـن بـين المعـاني المتعـددة الأخـرى للضعـف، ومـع عدمهـا ـ أي عـدم القرينـة ـ فهـو يشـير إلى الأعـم الأغلـب منـه ـ أي مـن المعـاني المتقدّمـة كـما صـار واضحـاً ـ .

الكلام في الحمل على المعنى السّادس:

فالقـول بحمـل التعبـير بـ(الضّعيـف) عـلى إرادة الإشـارة منـه إلى إكثـارِ روايـة الموصوفـين بالضّعـف عـن الضُعفـاء واعتمادهـم المراسـيل، فهـذا وإن كان ممكنـاً ولكـن هـذا إنّـما هـو فـرع دلالـة الرَمـي بالضعـف عـلى عـدم اعتبـار مرويـات الضّعيـف، وعـدم الوثـوق بصدورهـا عـن المعصومـين (عليهم السلام)، ومـن جملـة أسـباب عـدم الوثـوق هـو كثـرة الروايـة عـن الضّعفـاء واعتـماد المراسـيل.

ومـن هنـا نجـد أنّ الاعـلام قـد توقفـوا عـن الرّوايـةِ عمّـن اشـتهر عندهـم بروايتـه عـن الضعفـاء واعتـماده المراسـيل[1]، وهـذا بمَعيِّـة اعتمادهـم

---

(١) تنبيـه: لا بـدّ مـن الالتفـات إلى أن أصـل الروايـة عـن ضعيـف، أو مهمـل، أو مـن لم يثبـت توثيـق لـه عنـد الأصحـاب، في مـورد أو موردين أو مـا يقـرب منها، فهـي ظاهرة تـكاد تكـون طبيعيـة لم يسـلم منهـا تقريبـاً كل الـرواة، وبالتالي فلم تكن تشـكل نحـواً من أنحـاء الخـدش في الراوي.

ولذلك عدة أسباب ذكرناها في محلّها:

منهـا: أنـه لم يكـن هنـاك اتفـاق عـلى الأسـس الأساسـية للمناهـج الرجاليـة في التوثيـق

عـلى مسـلك الوثـوق في قبـول الخـبر والحديـث -كـما أشرنـا إليـه في مباحثنـا الرّجاليـة- سـبّب لهـم ولديهـم عـدم اعتبـار مرويـات مـن يعتمـد المراسـيل، ويُكثـر مـن الرّوايـة عـن المجاهيـل.

فبالتـالي، يكـون حمـل التعبـير بـ(الضّعيـف) عـلى إرادة هـذا المعنـى الخـاص منـه، يكـون بحاجـةٍ إلى قرينـة تُعـين عـلى ذلـك الحمـل، وتُعيّنُـه مـن باقـي الاحتـمالات والمعـاني المطروحـة في المقـام، وإلّا -أي مـع عـدم وجـود تلـك القرينـة المُعينَـة والمُعيِّنَـةُ لهـذا المعنـى- فالـكلام في (ضعيـف) مطلقـاً ينـصرف إلى مـا ذكرنـاه مـن الإشـارة إلى عـدم الوثـوق بصـدور روايـات الضّعيـف، ومـن وُصـف بهـذا الوَصـف عـن المعصومـين (عليهم السلام)، وبالتـالي عـدم الاطمئنـان بهـا وعـدم اعتبارهـا.

الكلام في الحمل على المعنى السابع:

فمـن الواضـح أنّـه بعيـدٌ جـداً؛ وذلـك لأنّ هـذا التعبـير لا يُناسـب ظاهـرَ أصحـاب الأصـول الرّجاليـة مـن الحديـث عـن الوثاقـة في الرّوايـة،

والتضعيف.

ومنهـا: اختـلاف الأنظـار في التوثيـق والتضعيـف، ممـا أتـاح لاختـلاف نتائـج التوثيـق والتضعيـف في جملـة مـن الـرواة، كـما لا يخفـى عـلى مـن طالـع كثـيراً في أحـوال الـرواة، غيرهـا مـن الأسـباب

نعـم، بقيـت كثـرة الروايـة عـن الضعفـاء والمجاهل واعتـماد المراسـيل ونحو ذلك تشـكل نحـو خـدش في الـراوي؛ فلذلك تجنبهـا الرواة بقـدر الإمكان، ومـن لم يتجنبها فقد أشـار أهـل الرجـال لهـذه السـمة في الـرواة تنبيها على ذلـك، فلاحظ.

ومـا يتعلّـق بهـا مـن صفـات، وإن امتـدَّ حديثهـم إلى غيرهـا، أمّـا تفسـير مـراد أحـد أعـلام الـرّواة بكلـمات عَلَـمٍ آخـر، فهـذا صعـبٌ جـداً.

نعـم، يمكـن أن يكـون المـراد منـه الإشـارة إلى ضعـف فهـم الـرّاوي، أو انحرافـه العقائـدي وغلـوه، وهـو نـوع مـن أنـواع الحمـق عنـد الإنسـان، ولكـن مـن الواضـح أنّ هـذا بعيـدٌ جـداً.

نعم، يمكن أن يُقال:

إنّ مـن يُوصـف بالأحمـقِ مـن الـرّواة، يصعـب اعتـماد مروياتـه مـن بـاب عـدم الاطمئنـان بصـدور مروياتـه عـن المعصومـين (عليهم السلام)، وهـذا التفسـير يُرجعنـا إلى مـا قدّمنـاه، مـن أنّ إرادة المعنـى الأعـم مـن الضّعـف لا يحتـاج إلى قرينـة، وأمّـا إرادة خصـوص الإشـارة إلى الحمـق ـ كـما في المقـام ـ فهـو بحاجـةٍ إلى قرينـة.

الكلام في الحمل على المعنى الثّامن:

فـإن كان المـراد منـه الإشـارة إلى أنّ الضّعيـف هـو كلّ راوٍ اجتمعـت فيـه هـذه الصفـات في الغلـو، والرّوايـة عـن الضعفـاء واعتـماد المجاهيـل، فهـو وإن كان ممكنـاً في نفسـه إلّا أنّ معنـاه أنّ مَـن يحمـل غيرهـا مـن الصفـات الّتـي تكـون منشـأً لعـدم الوثـوق بصـدور مرويـات الـرّاوي عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، كقِلَّـة الحافظـة وسـوء الضّبـط، والرّوايـة مِـن غـير إجـازة، والرّوايـة عمّـن لم يَلقَـهُ، واضطـرابُ ألفـاظ رواياتـه، وغيرهـا مـن دواعـي عـدم الاطمئنـان، لا يكـون مشـمولاً لمعنـى (الضّعيـف)، وهـذا خـلاف مـا تقـدم مـن الإشـارة إليـه.

وإن كان المـراد منـه أنّ هـذه الصفـات أُخـذت عـلى نحـو الإشـارة إلى أنّ المنـاط هـو كلّ مـا يمكـن أن يـؤدي إلى عـدم الوثـوق بصـدور مرويـات الـرّاوي الضعيـف عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، فهـذا محتَمـل جـداً، ومنسـجمٌ مـع مـا قدّمنـاه.

والمختار في المقام:

أنّ تعبـير أهـل الأصـول الرّجاليـة في وصـف راوٍ مُعـينٍ بكونـه (ضعيفـاً)، أو (فيـه ضعـفٌ) مطلقـاً، مـن دون تقييـد بحالـةٍ خاصـةٍ أو جهـةٍ مَخصوصـةٍ، فالظّاهـر أنّ المـراد منـه الإشـارة إلى عـدم الوثـوق بصـدور مروياتـه عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، والمسـتلزم لعـدم اعتبارهـا في مقـام عمليـة الاسـتدلال.

وتَتعـدَّدُ مناشـئ عـدم الوثـوق بالصّـدور بتعـدد الجهـات الناشـئة، منهـا:

نفـس الـرّاوي وضبطـه واتقانـه، كـما إذا كان ضبطـه أقـلُّ مـن المتعـارف وكان غـير مُتقِـنٍ للغـة العربيـة مثـلاً.

عقيدته ومذهبه، كما إذا كان غالياً، أو منحرفاً عن جادّة الصواب.

منهجـه في تَلقـي وتحمُّـل الرّوايـات والتّحديـث بهـا، والّتـي تتنـوع بـين منهـجٍ علمـيٍ دقيـقٍ واضـحِ المعـالمِ وبـين منهـجٍ غـير منضبـطٍ، كالرّوايـة مـن غـير إجـازة، أو الروايـة عمّـن لم يَلقَـه، أو كان مُتَّهِـماً في لسـانه، كظهـور الكـذب منـه، أو الافـتراء في بعـض الأحيـان.

وغـير ذلـك مـن الجهـات الّتـي لهـا مدخليـة في عـدم الوثـوق بصـدور مروياتـه عـن الأئمّـة (عليهم السلام)، مـن دون أن يكـون المـراد الإشـارة إلى واحـدة منهـا بعينهـا، بـل هـي مناشـئ لعـدم الوثاقـة مُسـتبطَنةٌ في التعبـير بضعيـفٍ، وقـد ينفـرد منشـئٌ واحـدٌ منهـا، وقـد يجتمـع مـع غـيره، وقـد يَضُـمُّ جميـع المناشـئ، وهـذا يختلـف باختـلاف درجـات ضعـف الـرّواة.

ومـن الواضـح أنّـه يمكـن ادعـاء وجـود ظهـور حـالٍ سـياقيٍ، قِوامـه أنّ أهـل الرجـال في مقـام البحـث عـن الجهـات المؤثـرة في قبـول مرويـات الـرّاوي واعتبارهـا مـن عدمـه، بصـورة عامّـة أعـم مـن كونهـا نابِعـةً مـن جهـة خاصّـة، كالعقيـدة، أو المنهـج، أو الطبيعـة، أو نحـو ذلـك مـن الجهات.

وإذا مـا اجتمـع ضعيـفٌ في الرّوايـة والحديـث مضافـاً إلى ضعـفٍ آخـر مـن جهـة أخـرى، كالعقيـدة أو المنهـج أو غـيره، يقومـون حينئذٍ بالإشـارة إلى الجهـة الأولى بمطلـق الضّعـف.

ولذلك شواهد ومؤيدات، منها:

الأول:

مـا أورده النّجـاشي في ترجمـة عبـد الله بـن خَـدّاش، أبي خَـدّاش المِهـري، حيـث قـال: ((ضعيـفٌ جـداً، وفي مذهبـه ارتفـاع))[1].

فيُفهـم مـن هـذا إرادة الإشـارة إلى اجتـماع أكثَـر مـن منشـأ في عـدم الوثـوق بمرويـات الرجـل، منهـا مـا هـو متعلـق بالرّوايـة والحديـث المُشـار

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٨ الرقم ٦٠٤.

إليـه بـ(الضّعيـف جـداً)، ومنهـا مـا هـو متعلـقٌ بالعقيـدة والمذهـب المُشـار إليـه بـ(الارتفـاع في المذهـب).

الثاني:

مـا أشـار إليـه النّجـاشي (رحمـه الله)أيضـاً في ترجمـة عـلي بـن حَسّـان بـن كُثـير الهاشـمي، مـن أنّـه ((ضعيـف جـداً، ذكـره بعـض أصحابنـا في الغُـلاة، فاسـد الاعتقـاد، لـه كتـاب تفسـير الباطـن، تخليـطٌ كُلّـه))[1].

وبنـاءً عـلى مـا ذكرنـاه، يمكـن تفسـير كلام النّجـاشي (رحمـه الله) في المقـام مـن خـلال القـول: بـأنّ التعبـير عـن الرجـل بـ(ضعيـف جداً) يشـعرنا بأنّـه مضافـاً إلى عـدم الوثـوق بصـدور مروياتـه وعـدم اعتبارهـا، لجملـة مـن المناشـئ لعـدم الاعتبـار في ذلـك، فكذلـك لـه صفـات سـلبية أخـرى خـارج دائـرة الحديـث والروايـة؛ فلذلـك أُحتيـج إلى وصفـه بـ(ضعيـف جـداً)، وأشـار إلى تلـك الصفـات الأخـرى كفسـاد الاعتقـاد، وعَـدُّهُ في عِـداد الغُـلاة مـن قبـل الأصحـاب، وكتابَتـه لتفسـير في الباطـن المملـوء بالتخليـط.

الثالث:

مـا ذكـره النّجـاشي في ترجمـة عـلي بـن العبـاس الجَراذِينـي الـرّازي، حيـث قـال: ((رُمـي بالغلـو، وغُمـض عليـه، ضعيـفٌ جـداً))[2].

وما تقدم في التقريب في الثاني يجري هنا.

---

(١) المصدر نفسه: ص٢٥١ الرقم ٦٦٠.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٥٥ الرقم ٦٦٨.

الرّابع:

مـا ذكـره الطـوسي (قدس سره) في ترجمـة محمّـد بـن عبـد الله بـن مهـران الكرخـي، مـن أنّـه يُرمـى بالغلـو، ضعيـفٌ[1].

ويمكـن أن يُقـال: بـأنّ الرجـل لم يكـن معتـبر الحديـث؛ فلذلـك وصفـه بالضّعيـف، وأمّـا لمـاذا لم يضعّفـه جـداً؟ فيمكـن القـول: بأنّـه لم يكـن عـلى علـمٍ واطمئنـان بغلـوِّه؛ فلذلـك عـبّر عنـه بالقـول: رُمـي بالغلـو.

الخامس:

مـا ذكـره ابـن الغضائـري في ترجمـة عبـد الرّحمـن بـن سـالم بـن عبـد الرّحمـن الأشـل الكـوفي، مـن أنّـه ضعيـف، وأبـوه ثقـةٌ[2].

فمـن الواضـح أنّ مقتـضى المقابلـة بـين الثقـة والضعـف يُـراد منهـا الدلالـة عـلى أنّ الضعيـف مَـن ليـس بثقـة في الحديـث ـ أي غـير معتـبر الحديـث ـ، بمعنـى أنّـه لا وثـوق بصـدور مروياتـه عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام).

السّادس:

مـا ذكـره النّجـاشي (رحمـه الله) في ترجمـة محمّـد بـن عـلي بـن إبراهيـم بـن موسـى، أبي جعفـر القَـرشي، الـذي كان يُلقَّـب بمحمّـد بـن عـلي ، أبي

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٩١ الرقم ٥٧٧٤.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٤ الرقم ٧٩.

سَـمينة، وأنّـه ضعيـف جـداً، فاسـد الاعتقـاد، لا يُعتمـد في شيءٍ[١].

ومـن الواضـح أنّ الرجـل مضافـاً إلى عـدم الوثـوق بصـدور مروياتـه واعتبارِهـا، كان ضعيفـاً في الاعتقـاد، فاسـد المذهـب فيـه؛ فلذلـك اُستعمل التعبـير (ضعيـف جـداً) للإحاطـة والدّلالـة بهـذه الدائـرة العريضـة مـن الضّعـف، والمشـتملة عـلى أكثـر مـن جهـةٍ، منهـا الحديـث والروايـة والاعتقـاد.

السّابع:

مـا ذكـره النّجـاشي (رحمـه الله) في ترجمـة محمّـد بـن سـليمان بـن عبـد الله الديلمـي، مـن أنّـه ضعيـف جـداً، لا يُعـوّل عليـه في شيءٍ[٢].

فهنـا يمكـن القـول: بـأنّ ضَعـفَ الرَّجـل في جهـاتٍ عديـدة مضافـاً إلى الحديـث هـو الـذي دعـا النّجـاشي إلى وصفـه بـ(الضّعيـف جـداً).

الثّامن:

مـا ذكـره النّجـاشي في ترجمـة معـلّى بـن خُنيـس، مـن أنّـه ضعيـفٌ جـداً، لا يُعـوَّل عليـه، وفيـه يـأتي التقريـب المتقـدم.

التّاسع:

مـا ذكـره النّجـاشي (رحمـه الله) في ترجمـة يونـس بـن ضَبيـان، مـن أنّـه

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٢ الرقم ٨٩٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٦٥ الرقم ٩٨٧.

ضعيـفٌ جـداً، لا يُلتفـت إلى مـا رواه، كلّ كتبـه تخليـطٌ[١].

وعـين التقريـب المتقـدّم يجـري هنـا، فمضافـاً إلى عـدم الوثـوق بصـدور مروياتـه عـن أهـل العِصمـة(عليهم السلام)، فكذلـك الرجـل مخلِّـطٌ، ولا يُلتفـت إلى مروياتـه؛ لأنّ كلّ كتبـه تخليـطٌ، ومـن هنـا احتـاج إلى توصيفـه بـ(الضّعيـف جـداً).

نعـم، في بعـض الأحيـان يوصـف الـرّاوي بـ(الضّعيـف جـداً) ويُـراد منـه الإشـارة إلى ضعـفٍ شـديد في جهـة مُعينـة مـن الجهـات المورِّثـة لعـدم الوثـوق بصـدور مروياتـه، فعـلى سـبيل المثـال:

ذكـر النّجـاشي (رحمـه الله) في ترجمـة الحسـن بـن العبـاس بـن الحُريـث الـرازي، أنّـه: ((ضعيـف جـداً، لـه كتـاب (إنّـا أنزلنـاه في ليلـة القـدر)، وهـو كتـاب رَديءُ الحديـث، مضطـربُ الألفـاظ))[٢].

فـيُراد مـن الـ(ضعيـف جـداً) الإشـارة إلى مـا هـو أكثـر مـن عـدم الاعتبـار المتعـارف للحديـث، الناشـئ مـن جملـة المناشـئ المعروفـة لـه، مـن خـلال الإشـارة إلى شِـدَّة رِداءة أحاديثـه، واضطـراب ألفاظـه.

ومـن الواضـح أنّ هـذه صفـة يجـب أن لا تكـون في الـرّاوي والمصنـف، فإنّـه وإن كان مـن المَسـمُوح بـه مقـدار معـين مـن الاختـلاف في العبـارة والألفـاظ في الرّوايـة والـرّواة عمومـاً، لكـن حينـما يصـل هـذا المقـدار مـن الاضطـراب والـرِّداءة إلى مسـتوى غـير مقبـول، يُسـتعان بلفـظ (ضعيـف

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٤٤٨ الرقم ١٢١٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ٦٠ الرقم ١١٣٨.

جـداً) للإشـارة إلى مـا هـو زائـد عـن عـدم الاعتبـار المتعـارف.

وكذلــك الحــال عندمــا يُــراد الإشــارة إلى وجــود صفــة الكــذب الصريـح، والافـتراء والوضـع في الأحاديـث، مـن خـلال الزيـادة عـلى مـا هـو موجـود أصـلاً، فهنـا يسـتخدمون التعبـير (ضعيـف جـداً) للإشـارة إلى تلـك الجهـة، كـما ورد في ترجمـة عمـرو بـن شـمر الجُعفـي، حيـث ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول:

((ضعيـف جـداً، زَيَّـد أحاديـث في كتـب جابـر الجعفـي، ينسـب بعضها إليه))[1].

فهنـا الوضـع في الحديـث صفـة خطـيرةٌ جـداً؛ لذلـك اسـتعمل للدلالـة عليهـا لفـظ شـديدٌ جـداً، وهـو (ضعيـفٌ جـداً).

وبذلك ينتهي الحديث عن التعبير بـ(ضعيف)، أو (ضعيف جداً).

(١) المصدر السابق: ص ٢٨٧ الرقم ٧٦٥.



اللّفظ الثاني

(ضعيفٌ في الحديث) أو (ضعيفُ الحديث)



مقدمة:

ورد التّعبير بـ(ضعيفٌ في الحديث) أو (ضعيفُ الحديث) في تراجم جمعٍ من الرّواة، وعلى لسان جمعٍ من أهل الأصول الرّجالية، كالنّجاشي والشيخ الطوسي وابن الغضائري.

وبحسب استقرائنا الخاص، فقد وردت هذه التعبيرات في ترجمة كُلٍّ من :

القسم الأول:

التعبير بـ(ضعيفٌ في الحديث):

١ ـ محمّد بن جمهور، أبو عبد الله العَمي، كما ذكر النّجاشي[١].

٢ ـ موسى بن سعدان الحنّاط، كما ذكر ذلك النّجاشي[٢].

٣ ـ جماعة بن سَعد الجُعفي الصَائِغ، كما ذكر ذلك ابن الغضائري[٣].

٤ ـ جعفر بن محمّد بن مالك بن عيسى بن سابور، كما ذكر ذلك النّجاشي[٤].

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٣٧ الرقم ٩٠١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٠٤ الرقم ١٠٧٢.

(٣) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٤٧ الرقم ٢٣.

(٤) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٢ الرقم ٣١٣.

٥ ـ سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي، كما ذكر النّجاشي[١]، وكذلك ذكره ابن الغضائري[٢].

٦ ـ علي بن عمر الأعرج الكوفي، كما ذكر ذلك النّجاشي[٣].

٧ ـ محمّد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي، كما ذكر ذلك النّجاشي[٤].

٨ ـ موسى بن جعفر الكَميذاني أو الكَميداني، كما ذكر ذلك النّجاشي[٥].

٩ ـ القاسم بن الربيع الصحّاف، كما ذكر ذلك ابن الغضائري[٦].

١٠ ـ محمّد بن سليمان بن زكريا الدّيلمي، كما ذكر ذلك ابن الغضائري[٧].

١١ ـ إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق الأحمري، كما ذكر ذلك النّجاشي[٨].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص١٢٥ الرقم ٢٢٢.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٦ الرقم ٦٧٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٥ الرقم ٨٩٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص٤٠٦ الرقم ١٠٧٧.

(٦) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: الصفحة ٨٦: رقم ١١٤.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ص ٩١ الرقم ١٢٧.

(٨) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩ الرقم ٢١.

١٢ ـ سَلمة بن الخَطّاب، أبو الفضل البَروستاني الأزدُورقاني، كما ذكر ذلك النّجاشي[١].

الكلام في دلالة التوصيف بـ(ضعيفٍ في الحديث):

اختلفت كلمات أهل الرّجال في استظهار دلالة التعبير بـ(ضعيفٍ في الحديث)، ومع ذلك فالمتتبع لكلماتهم في المقام يرى بوضوحٍ ظهور بعض الاتجاهات الأساسيّة، والعمدة في منشأ هذه الاتجاهات واختلافها هو الدّلالة على مركز هذا الضّعف، هل هو بلحاظ نفس الرّاوي؟ أم أنّه بلحاظ مَن روى عنه الرّاوي الموصوف بالضعيف في الحديث؟.

وبالتالي فقد ظهرت عدة اتجاهات، منها:

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه القائل بأنّ التعبير بـ(ضعيفٌ في الحديث) يُحمل على إرادة الإشارة إلى الضّعف باعتبار من روى عنه الرّاوي.

وبالتالي، فيكون نظير التعبير بالطعن بالرّواية عن الضُّعفاء أو من خلال اعتماد المجاهيل، وأنّ الموصوف بذلك ممن يروي عن كلّ واحدٍ، فبالتالي يكون الطعن خارجاً عن دائرة نفس الموصوف بالضعيف في الحديث، ومُقتصراً على الضعف في أحاديثه التي ينقلها.

وبالتالي فهذا الاتجاه يريد أن يضع (ضعيفٌ في الحديث) في قبال (ضعيف)؛ من جهة أنّ مركز الضّعف في الثاني نفس الرّاوي، بينما في

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٧ الرقم ٤٩٨.

الأول خـارج دائـرة الـرّاوي، ومنحـصرٌ فيـما يرويـه مـن مرويـات.

ومـن المهـمّ الإشـارة إلى أنّ مـن أهـم الآثـار المترتبـة عـلى فهـم دلالـة التعبـير بـ(ضعيـفٌ في الحديـث) عـلى إرادة الإشـارة إلى ضعـف الروايـة دون الـرّاوي، هـو عـدم معارضـة مـا يـرد مـن توثيقـات أخـرى في الـرّاوي، إذا كان الخـدش فيـه مـن جهـة وصفـه بضعيـفٍ في الحديـث، فبالتـالي تبقـى تلـك التوثيقـات بـلا معـارض.

وهـذا بخـلاف مـا لـو نظرنـا إلى دلالـة (ضعيـفٌ في الحديـث) عـلى إرادة الإشـارة منهـا إلى ضعـف الـرّاوي نفسـه، فعندئـذٍ يمكـن لهـذا التوصيـف أن يشـكل تضعيفـاً للـرّاوي نفسـه.

وبالتـالي، فـإذا ورد في حقّـه توثيـق مـن جهـة أخـرى ومـن رجـالي آخـر فعندئـذٍ يُعـارض التوثيـق مـع هـذا التضعيـف، وعندئـذٍ يمكـن إعـمال القواعـد المُتبنـاة في عمليـة الترجيـح والتقديـم ونحـو ذلـك، كلٌ بحسـب مـا يـراه مـن مـدركٍ في حجيّـة قـول الرّجـالي.

ومـمـن ذهـب إلى هـذا الاتجـاه صريحـاً سـيّدنا الأسـتاذ محمـد سـعيد الحكيم(دامـت إفاداتـه) ، حيـث ذكـر في مقـام المناقشـة في حـال سـهل بـن زيـاد مـا نصّـه:

((وأمّـا سـهل بـن زيـاد فهـو إن طعنـه النّجـاشي بأنّـه كان ضعيفـاً في الحديـث، غـيرَ معتمـد فيـه، ونقـل عـن أحمـد بـن محمّـد بـن عيسـى: أنّـه كان يشـهد عليـه بالغلـو والكـذب، وأخرجـه مـن قـم، وضعّفـه ابـن الغضائـري فيـما حُكـي عنـه حيـث قـال: كان ضعيفـاً جـداً، فاسـد الروايـة والدّيـن،

وكان أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى النّاس عن السماع منه، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل، كما ضعّفه الشيخ في الفهرست، إلّا أنّ طعن النّجاشي غيرُ صريح في تضعيفه؛ وذلك لأنّ ضعف الحديث باصطلاح القدماء لا يراد به ضعف نقل الشّخص للرّاوية الراجع إلى عدم وثاقته بل ضعف الحديث الذي يرويه؛ وذلك لعدم التزامه بالاقتصار على رواية الأحاديث المعتمدة، فهو نظير الطعن بالرواية عن الضعفاء، أو اعتماد المجاهيل، الذي أشار إليه ابن الغضائري))[1].

وإلى ذلك ذهب سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، كما هو صريح ما في معجمه، حينما وصل بالحديث عن محمّد بن خالد البرقي، وهو ممن وُصِف بالضعيف في الحديث كسهل بن زياد، حيث قال فيه:

((أنّك قد عرفت من الشيخ توثيق محمّد بن خالد صريحاً، ولكنّه مع ذلك قد توقف بعضهم في توثيقه، بل تعجَّب بعضهم من ترجيح العلّامة قول الشيخ على تضعيف النّجاشي مع أنّه أضبطُ وأتقنُ، ولكنّ الصحيح أنّ العلّامة لم يرجح قول الشيخ على قول النّجاشي، وإنّما ذكر اعتماده على قول الشيخ مِن تعديله لأجل أنّ كلام النّجاشي غيرُ ظاهر في تضعيفه، وإنّما التضعيف يرجع إلى حديثه؛ لأجل أنّ محمّد بن خالد كان يروي عن الضّعفاء ويعتمد على المراسيل، كما صرّح به

(١) الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٤٧٤.

ابـن الغضائـري، وحينئـذٍ يبقـى توثيـق الشـيخ بـلا معـارض))[١].

وممـن ذهـب إلى هـذا الاتجـاه جمـعٌ منهـم الشـهيد الثـاني (قدس سره)، كـما ذكـر ذلـك حَفيـده الشـيخ محمّـد بـن الحسـن بـن الشـهيد الثـاني (قدس سره)[٢]، وكـذا السـيّد محمّـد العامـلي (قدس سره) في مداركـه[٣]، وكذلـك في نهايـة المـرام[٤]، وكذلـك الخاجّوئـي في رسـائله الفقهيـة[٥]، وكذلـك المحقـق محمّـد باقـر الوحيـد البهبهـاني (قدس سره) في مصابيـح الظّـلام[٦]، وكذلـك صاحـب الجواهـر (قدس سره) في جواهــره[٧].

نعــم، لنــا مــع سـيّد مشــايخنا المحقــق الخوئــي (قدس سره) في المقــام كلام، حاصلــه:

أولاً:

أنّـه (قدس سره) ذكـر في غـير موضـعٍ مـا يخالـف ظاهـر كلامـه في المقـام وتَبنيـه للاتجـاه الأول، وهـذا يظهـر مـن كلماتـه في المواضـع التـي وصـف بهـا الـرّواة بـ(ضعيـف في الحديـث)، فعـلى سـبيل المثال:

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٧/ ٧٣.

(٢) ينظر: حفيد الشهيد الثاني، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ٣/ ٤٢.

(٣) ينظر: العاملي: مدارك الأحكام: ١/ ٥٠، ٤/ ٢٦٤.

(٤) ينظر: العاملي: نهاية المرام: ١/ ٢٥٣.

(٥) ينظر: الخاجّوئي، الرسائل الفقهية: ٢/ ٦٤.

(٦) ينظر: البهبهاني، مصابيح الظّلام في شرح مفاتيح الشرائع: ٩/ ١٩٦.

(٧) ينظر: النجفي، جواهر الكلام: ١٤/ ٣٣٨.

الموضع الأول:

ذكـر في الموضـع الأول في مقـام حديثـه عن موسـى بـن سـعدان الحنّاط، حيـث علّـق عـلى وصـف النّجـاشي لـه بأنّـه (ضعيـف في الحديـث) بالقـول: ((إنّ توثيـق عـلي بـن إبراهيـم باعتبـار ورود الرجـل في أسـناد تفسـير القمّـي، وهـو (ﷺ) مـن القائلـين بكفايـة الوقـوع في أسـناد تفسـير القمّـي الواصـل إلينـا للقـول بوثاقتـه شَريطـة الانتهـاء إلى أحـد المعصومـين (عليهم السلام)، ويعارضـه تضعيـف النجـاشي المؤيـد بتضعيـف ابـن الغضائـري إيّـاه، فيصبـح الرجـل مجهـول الحـال، فـلا يعتـد برواياتـه))[1].

الموضع الثّاني:

فيـما ذكـره في ترجمـة سـلمة بـن الخطـاب، أبي الفضـل البَروسـتاني الأزدُورقـاني، حيـث اسـتعرض ترجمـة النجـاشي لـه ومـا ورد فيهـا مـن قـدحٍ بقولـه أنّـه ضعيـف في الحديـث، مضافـاً إلى تضعيـف ابـن الغضائـري لـه.

وفي مقابـل ذلـك، اسـتعرض بعـض الوجـوه التـي يمكـن مـن خلالهـا أن تُثبـت وثاقتـه، منهـا:

الوجه الأوّل:

وروده في كامـل الزّيـارات في ثـواب زيـارة رسـول الله (صلى الله عليه وآله)، وتحديـداً في الحديـث الحـادي عـشر، حيـث روى عنـه حكيـم بـن داود بـن حكيـم.

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ٢٠/ ٥١.

الوجه الثّاني:

رواية الأجلاء عنه، ولا سيّما محمّد بن أحمد بن يحيى.

الوجه الثّالث:

عدم استثناء رواياته.

إلّا أنّـه (ﷺ) لم تثبـت لديـه هـذه الوجـوه مـن جهـة عدولـه عـن كفايـة الوقـوع في أسـناد كامـل الزّيـارات للقـول بوثاقـة الـرّاوي، إلى خصـوص المشـايخ المباشريـن لابـن قولويـه (ﷺ)(المتـوفى سـنة ٣٦٨ للهجـرة)، والرجـل ليـس منهـم، مضافـاً إلى عـدم رُكونـه إلى اعتبـار روايـة الأجـلّاء عـن الـرّاوي، كونهـا أمـارة ودليـلاً عـلى وثاقتـه، ولا عـدم اسـتثناء رواياتـه كذلـك.

بل أكثر من ذلك:

فإنّـه (ﷺ) حينـما انتهـى إلى الحكـم بضعـف سـلمة بـن الخطـاب، صرّح بـأنّ منشـأ التضعيـف هـو توصيـف النّجاشي أبـان بكونـه ضعيفـاً في الحديث، ولم يلتفـت إلى تضعيـف ابـن الغضائـري لـه، مـن بـاب أنّـه لا يـرى ثبـوت نسـبة كتـاب الضُّعفـاء لابـن الغضائـري[1].

ومـن هنـا، فالظّاهـر أنّ سـيّد مشـايخنا المحقـق الخوئـي (ﷺ) لم يكـن يذهـب إلى الاتجـاه الأول، وأمّـا مـا يظهـر مـن كلماتـه (ﷺ)، فالظاهـر أنّـه كان في مقـام تفسـير موقـف العلّامـة (ﷺ) مـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، وفسّره

(١) ينظر: المصدر السابق: ٩/ ٢١٢ ـ ٢١٣.

عـلى النحـو القائـل بـأنّ العلّامـة لم يُرجّـح قـول الشـيخ عـلى قـول النّجـاشي، وإنّـما ذكـر اعتـماده عـلى قـول الشـيخ الطـوسي مـن تعديلـه؛ لأجـل أنّ كلام النّجـاشي ـ أي وصفـه للبرقـي بكونـه ضعيفـاً في الحديـث ـ فهـو غـير ظاهر في تضعيـف محمّـد بـن خالـد البرقـي، وأنّـه كان يـروي عـن الضعفـاء ويعتمـد المراسـيل كـما صرّح بذلـك ابـن الغضائـري، فحينئـذٍ يبقـى توثيـق الشـيخ الطـوسي بـلا معـارضٍ.

ولكـن لنـا في المقـام كلام مـع سـيّد مشـايخنا المحقّـق الخوئـي (قدس سره)، وحاصلـه:

الظاهـر أنّ هـذا التفسـير غـير تـامٍ؛ وذلـك لأنّـه بمراجعـة كلام العلّامـة (قدس سره) في منتهـى المطلـب في مبحـث أحـكام الأرضـين، نجـد أنّـه لم يسـتند إلى روايـة محمّـد بـن مسـلم، وعلّـل ذلـك مـن جهـة ورود محمّـد بـن خالـد البرقـي في طريقهـا، والرجـل ضعيـفٌ مـن جهـة توصيـف النّجـاشي لـه بالضّعيـف في الحديـث[1].

مضافاً إلى ذلك:

فـإنّ كتـاب الضّعفـاء لابـن الغضائـري والـذي نقـل عنـه (قدس سره) في المقـام لم يثبـت نسـبته عنـده أصـلاً، بـل شـكّ (قـدّس الله نفسـه) في وجـوده في زمـان النّجـاشي والشـيخ الطـوسي أصـلاً، وانتهـى إلى أنّ عمـدة الأدلـة عـلى عـدم إمـكان الركـون إلى مـا فيـه إنّـما هـو قصـور المقتـضي لثبـوت الكتـاب

(١) ينظر: العلامة الحلّي، منتهى المطلب: ٢/ ٩٣٧ الطبعة الحجرية.

ونسـبته إلى ابـن الغضائـري[١].

ومـن هنـا فـلا وجـه للاستشـهاد بكلـمات ابـن الغضائـري في المقـام، وجعلُهـا قرينـةً أو شـاهداً ومؤيـداً لمـا يذهـب إليـه مـن حمـل.

ثمّ أنّه يقع الكلام فيما استَند إليه أصحاب هذا الاتجاه من وجوهٍ:

الوجه الأوّل:

أنّ أهـل الرجـال مـن المتقدمـين كانـوا يريـدون معنـىً اصطلاحيـاً مـن تعبيرهـم بالضعـف في الحديـث، قِوامـه الدلالـة عـلى الرّوايـة عـن الضّعيـف ـ أي ضعيـف الحديـث ـ باعتبـار مـن روى عنـه الـرّاوي[٢]، أي يريـدون الإشـارة إلى روايتـه عـن الضعفـاء.

ويمكن الإجابة عن هذا الوجه بالقول:

إنّ هـذه دعـوىً بـلا دليـل يـدل عليهـا، ولا شـاهد ولا مؤيـد يؤيدهـا مـن كلـمات المتقدمـين، فلـم نجـد لهـم تصريحـاً بـإرادة هـذا المعنـى، مضافـاً إلى ذلـك فالتتبـع في كلـمات القدمـاء لعلّـه يظهـر خـلاف ذلـك، فعـلى سـبيل المثـال نجـد أنّ النّجـاشي كان يفـكّ بـين الوثاقـة وبـين الروايـة عـن الضعفـاء، وقـد ورد ذلـك في غـير مـوردٍ، منهـا:

أولاً: الحسن بن محمّد بن جمهور العَمي، حيث قال عنه:

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٤٥٥.

((ثقة في نفسه..... يروي عن الضعفاء))[١].

ثانياً: أحمد بن محمّد بن جعفر أبو علي الصَولي:

((كان ثقـةً في حديثـه، مسـكوناً إلى روايتـه، غـير أنّـه قيـل: إنّـه يـروي عـن الضعفـاء))[٢].

ثالثـاً: عـلي بـن أبي سـهل حاتـم بـن أبي حاتـم القَزوينـي، حيـث قـال عنـه:

((ثقةٌ من أصحابنا في نفسه، يروي عن الضّعفاء))[٣].

رابعـاً: محمّـد بـن أحمـد بـن يحيـى بـن عُمـران بـن عبـد الله بـن سـعد بـن مالـك الأشـعري القمّـي، حيـث قـال عنه:

((كان ثقــة في الحديــث، إلّا أنّ أصحابنــا قالــوا: كان يــروي عــن الضُّعفــاء))[٤].

خامسـاً: محمّـد بـن مسـعود بـن محمّد بـن عيـاش السـلمي السَـمرقندي، المعـروف بالعياشي:

((ثقــةٌ، صــدوقٌ، عــينٌ مــن عيــون هــذه الطائفــة، وكان يــروي عــن

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦٢ الرقم ١٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ٨٤ الرقم ٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٦٣ الرقم ٦٨٨.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

الضُّعفـاء كثـيراً))[1].

وغيرهـا مـن المـوارد، وعليـه فـلا وجـه لادّعـاء تَبـاني القدمـاء عـلى الإشـارة إلى الرّوايـة عن الضُّعفـاء باسـتخدام التعبير بـ(ضعيـفٍ في الحديث).

الوجه الثّاني:

مـا ذكـره الكُلبـاسي (رحمـه الله) في رسـائله الرجاليـة: مـن أنّ كلـمات ابـن الغضائـري في ترجمـة البرقـي تُرشـد إلى إرادة الرّوايـة عـن الضُّعفـاء حال إطـلاق التعبـير بالضعيـف في الحديـث[2].

والجواب عن ذلك:

أنّ هـذا الـكلام منـه (ﷺ) إنّـما هـو تأويـل لكلـمات ابـن الغضائـري في المقـام، ولا يمكـن الحمـل عـلى ذلـك والركـون إليـه إلّا بمَعيـة إبـراز قرينـة تُعـين عـلى ذلـك التأويـل، ومـن الواضـح أنّهـا مفقـودة في المقـام.

الوجه الثّالث:

مـا قيـل: مـن أنّ حمـل التعبـير بـ(ضعيـف في الحديـث) عـلى ضعـف نفـس الموصـوف بذلـك يـؤدي إلى لازم لا يمكـن الالتـزام بـه، وهـو الانتهـاء إلى ضعـف كثـير مـن الـرّواة.

والجواب عن ذلك:

أنّ هـذا الـكلام غـير صحيـح؛ فإنّـه لم يـرد هـذا التعبـير إلّا في حـق عـددٍ

(١) المصدر السابق: ص ٣٥٠ الرقم ٩٤٤.

(٢) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٤٥٥.

قليـل مـن الـرّواة، مضافـاً إلى ذلـك فـإنّ كثـير ممـن وُصفـوا بذلـك ذُكِـرت في تراجمهـم وجـوهٌ أخـرى للضعـف غـير هـذا التعبـير.

الاتجاه الثّاني:

وهـو الاتجـاه القائـل بدلالـة التعبـير بـ(ضعيـف في الحديـث) عـلى ضعـف نفـس الموصـوف بذلـك الوصـف، دون إرادة مـن روى عنـه الـرّاوي أو رواياتـه، وبذلـك لا يمكـن الركـون إلى مرويـات مـن وُصِـف بهـذا الوصـف؛ وذلـك لعـدم الوثـوق بصدورهـا عـن الأئمـة المعصومـين (عليهم السلام)، وذهـب إلى هـذا الاتجـاه جمـعٌ، منهـم العلّامـة الحـلّي (قدس سره) في منتهـى المطلـب[1]، وكذلـك الشـيخ محمّـد بـن الحسـن بـن الشـهيد الثـاني (قدس سره) في اسـتقصاء الاعتبـار[2]، وآخـرون.

والمختار لنا في المقام هو الاتجاه الثّاني، بتقريب:

أنّ الظّاهـر مـن التعبـير بـ(ضعيـف في الحديـث) ونحـوه مثـل (ضعيـف في الحديـث) أو (في حديثـه ضعـفٌ أو ضعفـاً) هـو إرادة الإشـارة إلى أنّ الموصـوف بهـذا الوصـف مـن الـرّواة لا يعـرف مـن الحديـث إلّا قليـلاً، بالمقـدار الـذي يكـون أقـل مـن المتعـارف المقبـول، المعتـبر في قبـول المرويـات والأحاديـث، وهـو نظـير مـا يُقـال عـن الضّعيـف في الرياضيـات أو النحو أو الكيميـاء أو الفيزيـاء أو غيرهـا مـن العلـوم: مـن أنّـه ضعيـفٌ في الرياضيات، أو ضعيـفٌ في النحـو، أو ضعيـف في الكيميـاء، وغـير ذلـك، فإنّـه يُـراد مـن

(١) ينظر: العلامة الحليّ، منتهى المطلب: ٢/ ٩٣٧ الطبعة الحجرية.

(٢) ينظر: حفيد الشهيد الثاني، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ١/ ٩٥.

ذلـك التعبـير هـو الإشـارة إلى عـدم معرفتـه في هـذه العلـوم والأبـواب، وعـدم امتلاكـه للحـدِّ الأدنـى المقبـول والمعتـبر في اندراجـه تحـت هـذا العلـم، وقبـول كلامـه فيـه.

وبالعـودة إلى كلـمات أهـل الأصـول الرجاليـة في تراجـم مَـن وُصِفـوا بالضعـف في الحديـث، نجـد أنّهـم يطرحـون وجوهـاً متعـددة لتوضيـح هـذا التعبـير، كـما في:

أولاً: محمّـد بـن جمهـور العَمـي، حيـث قـال عنـه النّجـاشي: ((ضعيـفٌ في الحديـث، فاسـد المذهـب، وقيـل فيـه أشـياءٌ الله أعلم بها مـن عِظمهـا))[1].

ثانيـاً: جعفـر بـن محمّـد بـن مالـك بـن عيسـى بـن سـابور، ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((كان ضعيفـاً في الحديـث، قـال أحمـد بـن الحسـين: كان يضـع الحديـث وضعـاً، ويـروي عـن المجاهيـل))[2].

ثالثـاً: موسـى بـن جعفـر الكَميـداني أو الكَميـذاني، وصفـه النّجـاشي بالقـول: ((كان مرتفعـاً في القـول، ضعيفـاً في الحديـث))[3].

ثـمّ أنّـه يمكـن أن يُضـاف إلى ذلـك القـول بأنّـه لا بـدّ مـن الالتفـات إلى أنّ الروايـة عـن الضُعفـاء أو اعتـماد المراسـيل والرّوايـة عـن المجاهيـل ونحوهـا، فإنّهـا لم تكـن مختصـةً بمـن وُصِفـوا بالضّعـف في الحديـث، حتّـى يمكـن أن يُقـال: بأنّهـا مرادفـةٌ للضّعـف في الحديـث، بـل أنّ هـذه الظاهـرة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٧ الرقم ٩٠١.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٢٢ الرقم ٣١٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٠٦ الرقم ١٠٧٧.

ـ وهـي الرّوايـة عـن الضّعفـاء واعتـماد المراسـيل، والرّوايـة عـن المجاهيـل ـ موجـودةٌ عنـد غـير واحـد ممـن لم يوصـف بالضعـف في الحديـث، كـما في العيّـاشي وغـيره- وقـد تقـدّم مالـه نفـع في المقـام[1]-.

وبالتـالي، فينقـدح في الذّهـن مـن ذلـك أنّ هنـاك داعيـاً آخـر غـير نفـس الروايـة عـن الضعفـاء واعتـماد المراسـيل، كان يقـف وراء تخصيـص هـذه المجموعـة مـن الـرواة بالوصـف بالضعـف في الحديـث.

ومـن الواضـح -وهـو القريـب جـداً- أنّ هـذا الدّاعـي هـو ضعـف نفـس الـراوي الموصـوف بالضعـف في الحديـث مـن جهـات عِـدّة، فقـد يُذكـر بعضهـا صريحـاً بالاعتـماد عـلى جملـة مـن التعبـيرات المتعارفـة لـدى أهـل الرّوايـة والأصـول الرّجاليـة، بينـما يُشـار إلى البعـض الآخـر منهـا مـن خـلال إشـارات معلومـة الدلالـة عنـد أهـل التراجـم والسِّـير والرّجـال.

وبذلـك ينتهـي مـا أردنـا الإشـارة إليـه مـن التعبـير بـ(ضعيـف في الحديـث).

القسم الثاني :

التعبير بـ (ضعيف الحديث)

وهي تشابه القسم الاول في الدلالة فلا داعي لاطالة الكلام.

---

(١) يراجع: ص٥٥.



اللفظ الثالث:

(مُضطربُ الحديثِ) أو (حديثُه مضطربٌ)



مقدمة:

أمّـا الـكلام في فقـد ورد هـذا التعبـير مـن بعـض أصحـاب الأصـول الرّجاليـة في وصـف بعـض الـرّواة، كـما ورد عـن النّجـاشي مثـلاً في وصـف عـلي بـن محمّـد بـن جعفـر بـن عَنبَسـة الحَـدّاد العسـكري[١]، وكذلـك مُعـلّ بـن محمّـد البـصري، أبي الحسـن[٢].

وأمّـا التعبـير بـ(حديثُـه مضطـربٌ) فقـد اُسـتعمل مـن قبـل أهـل الأصـول الرّجاليـة في ترجمـة جمـعٍ مـن الـرّواة، منهـم محمّـد بـن أحمـد بـن محمّـد بـن سِـنان، أبـو عيسـى.

ثـمّ أنّـه يقـع الـكلام في عمـدة الاتجاهـات الّتـي ظهـرت في اسـتظهار الدلالـة مـن التعبـير بـ(مضطـرب الحديـث) أو (حديثُـه مضطـربٌ) ونحـوه، فنقـول:

إنّ المتتبـع لكلـمات أعـلام الرجـال وأهـل الفـن يجـد بوضـوحٍ ظهـور اتجاهـين أساسـيّين فيـما يمكـن أن يسـتظهر مـن دلالـة للتعبـير بـ(مضطـرب الحديـث):

الاتجاه الأوّل:

وهـو الاتجـاه الـذي ذهـب إلى عدم دلالـة التعبـير بـ(مضطـرب الحديث)

---

(١) ينظر: النّجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشعية: ص ٢٦٢ الرقم ٦٨٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤١٨ الرقم ١١١٧.

عـلى ضعـف الـرّاوي نفسـه، بـل ذهـب بالدلالـة بعيـداً عـن نفـس الـرّاوي، وجعلهـا في روايتـه لنمـطٍ معـينٍ مـن الرّوايـات، يغلـب عليهـا طابـع الغرابة، أو الإنـكار ومـا يسـمى بالمناكـير، ونحـو ذلـك مـن أنـماط الرّوايـات.

ومِمّـن تبنـى هـذا الاتجـاه صريحـاً، سـيّدنا الأسـتاذ محمّـد سـعيد الحكيـم (دامـت افاداتـه) في بحثـه الخـارج، حيـث صرّح في مبحـث الطّهـارة حينـما وصـل إلى الحديـث عـن انفعـال المـاء بالملاقـاة غـير المسـتقرّة، حيـث اسـتعرض روايـة لعمـر بـن يزيـد، وعلَّـق عليهـا بالقـول:

((أنّـه لا مجـال للإشـكال في سـند الرّوايـة بـأنّ فيـه مُعـلّى بـن محمّـد، الـذي لم يَنـصُّ أحـداً عـلى توثيقـه، بـل قال فيـه النّجـاشي: مضطـرب الحديث والمذهـب، وكُتبـه قريبـة، وعـن ابـن الغضائـري أنّـه يعـرف حديثـه وينكـر، يـروي عـن الضعفـاء، ويجـوز أن يُخـرج شـاهداً؛ وذلـك لاندفاعـه بـأنّ روايـة ابـن قولويـه عنـه في كامـل الزّيـارات شـاهد بتوثيقـه، بعـد نصّـه فيـه أنّـه لا يُثبـت فيـه إلّا مـا رَواه الثِّقـات، ومؤيـداً بإكثـار المشـايخ - خصوصـاً الكلينـي (قدس سره)- الرّوايـة عنـه، مـع قلـة الوسـائط بينهـم وبينـه.

وعليـه، فمـن البعيـد جـداً تعمّـد الرّوايـة عنـه مـع جهـل حالـه، أو مـع الوثـوق بـه أو برواياتـه لمقدمـاتٍ حدسـيةٍ بعيـدة عـن الحـسّ، كـما يُؤيّـد أيضاً بتصريـح النّجـاشي وابـن الغضائـري فيـما تقـدم بـأنّ كُتبـه قريبـةٌ، وأنّـه يجـوز أن يُخـرج شـاهداً، والمُشـعر بوثاقتـه في نفسـه وبنحـوٍ يترتـب العمـل عليـه، ولا ينافيـه مـا ذكـره النّجـاشي مـن اضطـراب حديثـه، والرّاجـع ظاهـراً إلى مـا ذكـره ابـن الغضائـري مـن اشـتمال حديثـه عـلى المناكـير؛ وذلـك لأنّـه لا

ينـافي وثاقتـه في نفسـه))[١].

وإلى هـذا الاتجـاه ذهـب أيضـاً سـيّد مشـايخنا المحقـق الخوئـي (قدس سره)، وصرّح بذلـك في غـير مـوردٍ، منهـا عـلى سـبيل المثـال:

المورد الأوّل:

مـا أورده في كتـاب الحـج في ميقـات المُقيـم في مكّـة إذا تمتـع، حينـما تحـدث عـن خـبرٍ ورد فيـه معـلّى بـن محمـد، فأشـكل عليـه صاحـب الريـاض (قدس سره) بضعفـه مـن جهـة توصيـف النّجـاشي لـه ـ أي للمعـلّى بـن محمّـد ـ بأنّـه مضطـرب الحديـث، وعلّـق عليـه السـيّد الخوئـي (قدس سره) بالقـول:

((ولكـن الرجـل ثقـةٌ؛ وذلـك لأنّه مـن رجـال كامـل الزّيـارات، وعبارة النّجـاشي لا تـدل عـلى ضعفـه، وإنّـما تـدلُّ عـلى أنّـه مضطـرب الحديـث والمذهـب، والاضطـراب في الحديـث معنـاه أنّـه يـروي الغَرائـب، وأمّـا الاضطـراب في المذهـب فغـير ضائـرٍ إذا كان الشـخص ثقـةً في نفسـه))[٢].

المورد الثّاني:

مـا أورده (قدس سره) في مبحـث الـزكاة في جـواز دفـع الـزكاة والثمـر عـلى الشـجر، حينـما وصـل إلى روايـةٍ ورد فيهـا معـلّى بـن محمّـد، الـذي وصفـه النّجـاشي بأنّـه مضطـرب الحديـث، حيـث قـال:

((ومعـلّى بـن محمّـد كذلـك ـ أي ثقـة عـلى الأظهـر ـ، وإن قـال النّجاشي

---

(١) الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٦٩.

(٢) الخوئي: موسوعة السيّد الخوئي: كتاب الحج ٢٧/ ١٧٢.

فيـه أنّـه مضطـرب الحديـث، فـإنّ الظّاهـر أنّ المـراد بـه أنّـه يـروي المناكـير وغيرهـا، وعـن الضّعيـف وغـيره، فيُحـدّث بـكل مـا سـمع؛ ولأجلـه كان حديثـه مُضطربـاً -أي لم يكـن مسـتقيماً وعـلى نسـقٍ واحـد-، فهـذا التعبـير لا يوجـب قدحـاً في الرجـل نفسـه كـي يعـارض بـه التوثيـق العـام، المسـتفاد مـن وقوعـه في أسـناد كامـل الزّيـارات))[1].

المورد الثّالث:

مـا أورده (قدس سره) في كتـاب الصّـلاة في مبحـث اسـتحباب الأذان والإقامـة في أُذن المولـود، حيـث وردت روايـة حفـص الكُنـاسي، عـن أبي عبـد الله (عليه السلام)، وكان معـلّى بـن محمّـد قـد وقـع في سـندها، وهـو مـن الموصوفـين باضطـراب الحديـث مـن قِبـل النّجـاشي كـما تقـدم، فعلّـق السـيّد الخوئـي (قدس سره) عـلى هـذه الجهـة بالقـول: ((أنّ وصـف النّجـاشي لمعـلّى بـن محمّـد بكونـه مضطـرب الحديـث والمذهـب، ولكـن هـذا التعبـير لا ينـافي التوثيـق كـما مـرّ غـير مـرّةٍ))[2].

المورد الرّابع:

مـا أورده (قدس سره) في كتـاب الصّـلاة في مبحـث لـو تذكـر عـدم إتيانـه بالمغـرب بعـد القيـام، وردت روايـة فيهـا معـلّى بـن محمّـد، حيـث علّـق (قدس سره) عـلى حالـه بالقـول:

((وأمّـا الثّـاني ـ يعنـي معـلّى بـن محمّـد ـ والـذي هـو شـيخ الحسـين

(١) المصدر السابق: كتاب الزكاة ٢٣/ ٣٣٢.

(٢) المصدر نفسه: كتاب الصلاة ١٣/ ٢٤٨.

بـن محمّـد المَزبـور لروايتـه عنـه كثـيراً، فقـد ذكـر النّجـاشي أنّـه مضطـرب الحديـث والمذهـب، والظاهـر أنّ مـراده باضطـراب الحديـث روايتـه عـن الضُّعفـاء، واشـتمال حديثـه عـلى المناكـير.

وبالتّـالي فـلا يكـون مستقيماً في حديثـه وعـلى نهـجٍ واحـدٍ، فهـذا التّعبـير عـلى حـدّ مـا يُعـبّر مـن أنّ فلانـاً يُعـرف مـن حديثـه ويُنكـر، وليـس المـراد بذلـك الخَـدشُ في وثاقـة الرجـل كـما لا يخفـى، وأمّـا الاضطـراب في المذهـب مـن كونـه غاليـاً تـارةً أو مائِـلاً إلى سـائر المذاهـب الأخـرى، فـلا يقـدح في التوثيـق كـما لا يخفـى))[1].

وكذلك في غيرها من الموارد[2].

وإلى هـذا الاتّجـاه ذهـب جمـعٌ آخـرون، منهـم صاحـب تنقيـح مبـاني العـروة الوثقـى[3]، وكذلـك ذهـب إلى هـذا الاتجّـاه آخـرون.

إلّا أنّه يمكن الخدشُ في هذا الاتجاه عموماً، من خلال القول:

أولاً:

أنّ تعبـير (مضطـربُ الحديـث) مـن الواضـح أنّـه توصيـفٌ للـرّاوي

(١) المصدر السابق: ١٣/ ٦٨.

(٢) ينظـر عـلى سـبيل المثـال: المصـدر نفسـه: كتـاب الصـلاة ١٦/ ١٨٧، كتـاب الصلاة ٢٠/ ١١٠، كتـاب الصـوم ٢١/ ٣٦٧، كتـاب الطهارة ٢/ ١٥٠، كتـاب الحج ٢/ ٢١٩، كتـاب الصـلاة ١/ ٥٤٤، كتاب الصـلاة ٢/ ٢٧٥، كتاب الصـلاة ٣/ ٧٩، كتاب الصلاة ٨/ ١١٥، وغيرهـا مـن الموارد.

(٣) ينظر: التبريزي، تنقيح مباني العروة الوثقى: ١/ ٣١٨.

نفســه لا للرّوايــة.

ثانياً:

أنّ لازم ذلــك كــون مــا يصــدر عنــه مــن حديــثٍ فهــو مُتَّصــف بالاضطـراب، ومعنـى الاضطـراب في الحديـث هـو عـدم كونـه عـلى نسـقٍ واحـدٍ، وهـو النَسـق والنَمـطُ الطبيعـي - أي تـارةً يصلـح وأخـرى يختـل-.

ثالثاً:

أنّ الاختلال والاضطراب في الحديث يُتصوّر من جهتين:

الجهة الأولى:

مـن جهـة السّـند ورجـال السّـند وأسـناده، كـورود الضُّعفـاء فيـه، واعتـماد المجاهيـل فيـه، ومَـن لم يثبـت لهـم توثيـق، ونحـو ذلـك.

الجهة الثانية:

مـن جهـة المتـن، كاضطـراب الألفـاظ، أو غلـو المضامـين، أو تشـويش دلالاتـه، ونحـو ذلـك، وعليـه فيكـون مـا يصـدر عنـه مـن حديـث مخدوشـاً مـن جهـة السّـند، أو مـن جهـة الدّلالـة بالمقـدار الـذي لا يمكـن معـه الاسـتناد إليـه، أو الوثـوق بصـدوره عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، وسـيأتي مزيـد بيـانٍ فيـما سـيأتي مـن الـكلام، فانتظـر.

الاتجاه الثاني:

وهـو الاتجـاه الـذي ذهـب إلى تفسـير التعبـير بـ(مضطـرب الحديـث) بكونـه دالًّا عـلى ضعـف الـرّاوي نفسـه، وممـن ذهـب إلى ذلـك جمـع، منهـم

العلّامــة الحــلّي (طــاب ثــراه) في منتهــى المطلــب[١]، وتحديــداً أورده في مبحـث عـدم ناقضيـة المَـذي، فإنّـه لم يعـوّل عـلى روايـة عَنبسـة؛ مـن جهـة وقـوع معـلّى بـن محمّـد في طريقهـا، والرجـل موصـوف مـن قِبـل النّجـاشي باضطـراب الحديـث، وكذلـك وَضَعـه (قدس سره) في القسـم الثـاني مـن كتـاب الخلاصـة للعلّامـة، والـذي كان مُخصَّصـاً لغـير المعتمـد عليهـم والضعفـاء عنـده[٢].

وإلى ذلـك ذهـب الشّـهيد الثـاني (قدس سره)، وتحديـداً في مبحـث منـعّ القاتـل مـن الإرث إذا كان عمـداً ظلـماً، حيـث ردّ هنـاك روايـة فُضيـل مـع صراحـة دلالتهـا؛ وذلـك مـن جهـة ورود معـلّى بـن محمّـد فيهـا، والرجـل مضطـرب الحديـث بنـصّ النّجـاشي على ذلـك[٣].

وإلى هـذا الاتجـاه ذهب المـولى الأردبيـلي (قدس سره) في مجمـع الفائـدة والبرهان في مبحـث مـا لـو كان في أول الوقـت حـاضراً ثـمّ سـافر أو بالعكـس، فقـد ردّ روايـة مـن جهـة ورود معـلّى بـن محمّـد فيهـا، والرجـل مضطـرب الحديـث كما وصفـه النّجـاشي[٤].

وإلى ذلـك أيضـاً ذهـب السـيّد العامـلي (قدس سره) في مداركـه[٥]، وكذلـك

---

(١) ينظر: العلامة الحليّ، منتهى المطلب: ١/ ١٩١.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٤٠٩ الرقم ١٦٥٣.

(٣) ينظر: الشهيد الثاني، مسالك الأفهام: ١٣/ ٣٩.

(٤) ينظر: الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان: ٣/ ٤٣٩.

(٥) ينظر: العاملي، مدارك الأحكام: ٢/ ١٨٠.

محمّـد بـن الحسـن بـن الشـهيد الثـاني (قدس سره) في اسـتقصاء الاعتبـار[١]، وكذلـك ذهـب إلى هـذا الاتجـاه صاحـب الجواهـر (قدس سره) في جواهـره[٢]، وكذلـك ذهب إلى هـذا الاتجـاه آخـرون[٣].

نعـم، قُرِّبـت دلالـة الاضطـراب في الحديـث عـلى ضعـف الـرّاوي بـما حاصلـه:

أنّ تفسـير الاضطـراب في الحديـث بروايـة الغَرائـب، فالظاهـر أنّـه خـلاف مـا اصطلـح عليـه أهـل الفـنّ والدّرايـة والحديـث، فـإنّ المضطـرب عندهـم: مـا اختلـف راويـه،- سـواء أكان واحـداً أو متعـدداً - في لفظـه أو في سـنده، فيرويـه مـرّةً عـلى وجـهٍ ومـرّةً عـلى وجـهٍ آخـر.

وعـن البعـض أنّ المضطـرب: مـا رُوي عـلى أوجـه مختلفـة، متدافعـة عـلى التسـاوي في الاختـلاف مـن راوٍ واحـد، وفي اختصـار علـوم الحديـث هـو أن يختلـف الـرواة عـلى شـيخٍ بعينـه، أو مـن وجـوه أخـرى متعادلـة، لا يترجّـح بعضهـا عـلى بعـضٍ، وقـد يكـون تـارّةً في الإسـناد وتـارّةً في المتـن.

وأمّـا تفسـير مضطـرب الحديـث بروايـة الغرائـب، فلـم أجـده فيـما رجعنـا إليـه مـن كتـب الدّرايـة وعلـم مصطلحـات الحديـث.

نعـم، يوجـد في كلماتهـم تعريـف الحديـث الغريـب: بأنّـه قـد يتفـرَّد

(١) ينظر: حفيد الشهيد الثاني: استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ٢/ ٦٣.

(٢) ينظر: النجفي: جواهر الكلام: ٥/ ٧٨.

(٣) ينظر على سـبيل المثـال: الحائري، القضاء في الفقه الإسـلامي: ص ٣٤٦، الشـيرازي، بحـوث فقهية مهمّـة: ص ٥٣٣، وآخرون.

بالمتـن، كأن يتفـرَّد بروايـة راوٍ واحـدٍ، أو بالسـند كـما إذا كان الحديـث محفوظاً ومرويـاً مـن وجـهٍ آخـر، أو وجـوه ولكـن بإسـناد خـاصٍ كان غريبـاً.

فعـلى هـذا، يمكـن أن يكـون اضطـراب الشـخص في الحديـث كاشـفاً عـن سـوء الحفـظ، فـلا يُعتمـد عليـه.

فإن قلت:

هـذا الـذي ذكـرت هـو تعريـفٌ للحديـث المضطـرب وصفـةٌ للحديث، وليـس تعريـف مضطـرب الحديـث الـذي هـو مـن صفـات الـرّاوي، فمـن يـروي الحديـث الـذي اختلفـت رواتـه أو راويـه ليـس مضطـرب الحديـث، غايـة الأمـر يكـون راويـاً للحديـث المضطـرب، فالضّعـف إن كان، ففيـما يرويـه لا في روايتـه، فـلا يـضرّ ذلـك برواياتـه المسـتقيمة.

اللّهـم إلّا أن يُقـال: إن توصيـف الشـيخ بذلـك إنّـما يصـحّ إذا كان أكثـر مـا يرويـه الأحاديـث المضطربـة.

قلت:

يوصـف الـرّاوي بأنّـه مضطـرب الحديـث لروايتـه -سـنداً أو متنـاً- تارةً بصـورة كـذا وأخـرى بصـورة أخـرى، فهـو حينئـذٍ مضطـرب الحديـث، وإن كان الحديـث المضطـرب يُطلـق عـلى هـذا، وعـلى مـا اُختلـف روايـةً في سـنده أو لفظه.

وبالجملـة فالـلازم الاسـتقصاء عـن ذلـك، وأنّه هـل اسـتقر اصطلاحهم في الحديـث المضطـرب عـلى مـا كان في متنـه أو سـنده غرابـةٌ؟ وفي مضطـرب

الحديـث عـلى مـا كان في حديثـه غرابـةٌ؟.

فـإن كان الثّـاني، فـلا يـدلّ غرابـة مـا يرويـه عـلى ضعفـه وضعـف روايته مـا ليسـت فيـه الغرابـة، وإن كان المـراد الأول كـما هـو الظاهـر، فهـو يـدل عـلى الضّعـف؛ لدلالتـه عـلى سـوء الحفـظ.

نعـم، الاضطـراب في المذهـب إذا كان الشـخص ثقـةً بنفسـه لا يـضّر، كـما لا يـضرُّ روايتـه عـن الضّعفـاء بـما رواه عـن الأقويـاء.

نعـم، لا تكـون روايتـه عـن مـن لم تثبـت وثاقتـه دليـلاً عـلى وثاقتـه، والله هـو العـالم[1].

والمختار لنا في المقام، هو :

أنّ التّعبـير بـ(مضطـرب الحديـث) إنّـما هـو إشـارة إلى الاضطـراب في حكايـة الـرّاوي الموصـوف بذلـك، وبالتـالي اضطـراب مـا ينقلـه ويحـدث بـه عـلى نحـوٍ يصلـح تـارةً، ويدخـل في ضمـن المنهـج المتعـارف المعتـبر، ويخـرج تـارةً أخـرى فيقـع في ضمـن دائـرة الحديـث المضطـرب، غـير الموثوق بصـدوره عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، والـذي لا يمكـن القـول باعتبـاره ولا الاسـتناد إليـه في مقـام عمليـة الاسـتدلال، هـذا مـن جهـة.

ومن جهة أخرى:

فهـذا الاضطـراب مـع الاطـلاق الـوارد فيـه مـن دون تحديـد جهـةٍ معيَّنـة فهـو يشـمل جهـة الإسـناد والنقـل والروايـة وسلسـلة السـند وطُرقها

(١) ينظر: الصافي الكلبايكاني، فقه الحج: ٢/ ٢٧٥ وما بعدها.

ونحـو ذلـك، فيَتأرجـح رواتـه بـين المعتمديـن والثقـات، وبـين الضعفـاء والمجاهيـل وغـير المعتمديـن، وكذلـك يشـمل جهـة المتـن والمضمـون والمحتـوى، فيتأرجـح كذلـك بـين المضمـون السـليم المعتـبر، وبـين غـير السـليم والغريـب وغـير المعتـبر، والاضطـراب في كلّ هـذه الجهـات محتملـةٌ، ولا مسـتبعد لجهـةٍ مـن هـذه الجهـات ولا مُخصِّـص للاضطـراب في أي مـن هـذه الجهـات؛ وذلـك لإطـلاق الـكلام في مقـام وصـف الاضطـراب.

وبالتـالي، فـما لم تقـم قرينـة عـلى اسـتبعاد جهـةٍ أو تخصيصـه في جهـةٍ معيَّنـة حُمِـل حينئـذٍ اللفـظ عـلى مطلـق الجهـات.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّـه لا تحديـد في هـذا التعبـير مـن جهـة منشـأ الروايـات وعددهـا، كـما إذا كانـت مـن كتـاب معـينٍ، أو في بـابٍ معـينٍ، أو موضـوعٍ معـين، كالأحـكام الفرعيـة أو العقائديـة ونحـو ذلـك، أو عـن طريـقٍ معـينٍ، أو مِـن شـيخٍ معـينٍ.

فبالتـالي، يبقـى الاضطـراب عـلى إطلاقـه مـن جهـة تحديـد كمّـه ومنشـئه، فيتسـرِّب الاضطـراب إلى عمـوم مرويـات الـرّاوي الموصـوف بالمضطـرب حديثيـاً.

وعليـه، فيسـتلزم كلّ ذلـك عـدم وثاقـة الـرّاوي مضطـرب الحديـث، وعـدم إمـكان الوثـوق بصـدور مروياتـه عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام).

ومن الشواهد على هذا المختار:

مـا ذكـره ابـن الغضائـري في ترجمـة إسـماعيل بـن مِهـران بـن محمّـد بـن أبي نـصر السِـكوني، مـن أنّـه ((ليـس حديثـه بالنَّقـي، يضطـرب تـارةً ويصلِـح أخـرى))[1].

نعـم، يمكـن أن يسـتفاد مـن كلـمات (مضطـرب الحديـث) بإخراجـه في مـوارد معينـةٍ، بـأن يكـون شـاهداً ومؤيـداً عـلى الـكلام، لا دليـلاً أساسـيّاً أصليـاً.

نعـم، مـا دام الـكلام انجـرّ إلى الاضطـراب في الحديـث، فـلا بـأس بالإشـارة إلى اضطـرابٍ آخـر وقـع في ترجمـة بعـض الـرّواة، وهـو التعبـير بقولهـم:

(اضطـربَ في آخـر عُمُـره) ونحـو ذلـك، كـما أورده النّجـاشي في ترجمـة أحمـد بـن محمّـد بـن عبيـد الله بـن الحسـن بـن عيّـاش بـن إبراهيـم بـن أيـوب الجوهـري مـن أنّـه: ((اضطـرب في آخـر عُمُـره))[2].

وفي قبـال ذلـك يصـف حالـه الشـيخ الطـوسي (ﷺ) بأنّـه: ((سـمع الحديـث وأكثـر، واختـلَّ في آخـر عمـره))[3].

فهنـا نحـن نتحـدّث عـن اضطـراب مـن نـوعٍ آخـر، وهـو وإن حَمَـل

---

(١) ابن الغضائري: الرجال: ص ٣٨ الرقم ٧.

(٢) النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٥ الرقم ٢٠٧.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧٩ الرقم ٩٩.

صفـةَ الطبيعـي والواضـح مـرّة، وغـير الطبيعـي وغـير الواضـح مـرّة أخرى، إلّا أنّ متعلَّـق الاضطـراب في المقـام هـو نفـس الشـخص والشـخصية، لا حديثـه.

وبعبارة أخرى:

أنّـه يُشـار في هـذا الاضطـراب إلى الاضطراب النَّفـسي والعقـلي والذِّهني والسـلوكي، والـذي يطـرأ عـلى بعـض النـاس عـادةً في أواخـر أعمارهـم، ممّـا ينعكـس اختـلالاً في تصرفاتهـم وحتّـى في حديثهم، سـواء كان الحديـث العام أو الحديـث الخـاص، والمتعلـق بروايـة الأحـكام الشرعيـة والحـلال والحـرام ونحـو ذلـك مـن جهـة قُصـور المقتـضي للحفـظ والتحديـث، وهـو السّـلامةُ العقليـة والذهنيـة واسـتقرار الحافظـة نتيجـة التغـيرات الفَسـلَجية التـي تطـرأ عـلى دمـاغ الإنسـان وحواسّـه، ونحـو ذلـك.

وبذلك يتم الحديث في (مضطرب الحديث).



التعبير الرّابع:

(مختلط الحديث) أو (مختلط الأمر في حديثه)



مقدمة:

وردت هـذه التعبـيرات في ترجمـة جمعٍ مـن الـرّواة عـلى اختـلاف صِيغها المقدمـة بهـا، فقـد ذكرهـا النّجـاشي في ترجمـة زكريـا بـن محمّـد، أبي عبـد الله المؤمـن، حينـما قـال بحقّـه أنّـه: ((كان مختلـط الأمـر في حديثـه))[١].

وكذلـك أوردهـا وذكَرهـا الشـيخ الطّـوسي (قدس سره) في ترجمـة إسـماعيل بـن عـلي بـن عـلي بـن رَزيـن بـن عثـمان الخُزاعـي مـن أنّـه: ((كان مختلـط الأمـر في الحديـث))[٢].

وكذلـك مـا ذكـره ابـن الغضائـري في ترجمـة خَلـف بـن حمّـاد بـن نـاشر بـن اللّيـث الأسـعدي مـن أنّـه: ((أمـره مختلـط، يُعـرف حديثـه تـارةً ويُنكـر أخـرى، ويجـوز أن يُخـرج شـاهداً))[٣].

ثـمّ أنّـه يقـع الـكلام في دلالـة التّعبـير بـ(مختلـط الأمـر في حديثـه)، أو التعبـير بـ(مختلـطُ الحديـث)، ودلالتـه عـلى ضعـف الموصـوف بـه مـن عدمه، وعمـدة الـكلام كان في صـب وتعليـق وتوجيـه هـذا الخـدش عـلى نفـس الـرّاوي، والانتهـاء إلى عـدم اعتبـار مروياتـه، أو صبّـه وتعليقـه وتوجيهـه عـلى خـارج دائـرة الـرّاوي، كروايتـه عـن الضعفـاء ونحـو ذلـك.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٢ الرقم ٤٥٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٠ الرقم ٣٧.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٥٦ ـ ٥٧ الرقم ٤٤.

وبالتّالي، الانتهاء إلى عدم إيراثه ضعف الرّاوي نفسه.

وعلى ذلك ظهر اتجاهان أساسيّان، وهما:

الاتجاه الأول:

وهـو الاتجـاه القائـل بعـدم دلالـة هـذا التعبـير عـلى ضعـف الـرّاوي الموصـوف بـه، وممـن ذهـب إلى هـذا الاتجـاه صريحـاً سـيّد مشـايخنا المحقـق الخوئـي (قدس سره)، وعَلّـل عـدم دلالتـه عـلى ضعـف الـرّاوي مـن جهـة أنّ اختـلاط الأمـر في الحديـث، إنّـما هـو تعبـير آخـر للدّلالـة عـلى الرّوايـة عـن الضعفـاء[1].

ومـن المعلـوم أنّ الرّوايـة عـن الضّعفـاء لا تُعـدُّ تخليطـاً في الحديـث ولا اضطرابـاً؛ وذلـك لأنّهـا ظاهـرة عامّـة أُبتـلي فيهـا أغلـب الـرّواة، وقلَّـما لا يُوجـد راوٍ لا يـروي عـن بعـض الضعفـاء، وهـذا واضـح باسـتقراء أحـوال وتراجـم الـرّواة.

نعـم، قـد يُسـتثنى مـن هـذا الـكلام بعـض الـرّواة مـن الطبقـة والمرتبـة الأولى، وهـم ممـن تعهـد في كلماتهـم أو حُكـي عنـه بأنّـه لا يـروي عـن الضُّعفـاء، كـما هـو المعـروف عـن ابـن أبي عُمـير، والبَزنطـي، وصفـوان بـن يحيـى، وأضرابهـم، ومـع ذلـك فـلا بـدّ مـن الالتفـات إلى أنّ معنـى عـدم روايـة ابـن أبي عُمـير والبزنطـي وصفـوان عـن الضُّعفـاء، ليـس هـو عـدم ثبـوت روايتهـم عـن ضعيـفٍ ولا في مـورد واحـد، ولكـن بمعنـى أنّ هنـاك

(١) ينظر: الخوئي، معتمد العروة الوثقى: ١/ ٢٩٨.

اطمئنانـاً -بمعيـة حسـاب الاحتـمالات- بعـدم روايتهـم إلّا عـن الثقـات.

وبتعبير آخر:

لـو كان مشـايخ ابـن أبي عُمـير مثـلاً مئـة راوٍ، فهنـاك اطمئنـان حاصـلٌ مـن اسـتقراء المـوارد بمعيـة نظريـة الاحتـمال، هنـاك اطمئنـانٌ بـأنّ أكثـر مـن (٩٦) أو (٩٧) أو أكثـر بالمئـة[1] مـن مشـايخه إنّـما هـم مـن الثّقـات، ولكـن هـذا لا يمنـع أن يبقـى (١) أو (٢) أو قريـبٌ مـن ذلـك مـن مشـايخه في دائـرة المُهملـين، أو الضعفـاء، أو مـن تعـارض فيهـم الخـدش والتوثيـق، ونحـو ذلـك.

وإلى ذلـك ذهـب جمـعٌ أيضـاً، منهـم الشـيخ مهـدي الكَجـوري الشـيرازي، وقـرّب مختـاره في المقـام، بالقـول:

((ومنهـا ـ أي مـن مصطلحـات الـذمّ ـ قولهـم مضطـرب الحديـث، ومختلـط الحديـث، وليـس بنقّـي الحديـث، ويعـرف حديثـه وينكـر، وغُمِـز عليـه في حديثـه، أو في بعـض حديثـه، أو ليـس حديثـه بذلـك النقّـي، وأمثالهـا، وهـذه ليسـت بظاهـرة في القـدح في العدالـة؛ لجـواز الاجتـماع،

---

(١) تنبيـه: هنـاك أكثـر مـن نظريـة تطـرح في مقـام الإشـارة إلى النسـبة المئويـة المورثـة للاطمئنـان في نظريـة حسـاب الاحتـمال، فمنهم من ذكر كونهـا(٩٨٪)، ومنهـم من ذهب إلى كونهـا (٩٧٪)، ومنهـم مـن قـال: إنهـا (٩٦ ٪)، وفي الحقيقـة لم نجـد وجهـاً واضحـاً للتحديـد بهـذه التحديـدات ، وان اسـتقربنا كونهـا (٩٥٪) بمعيـة أننـا وجدنـا العقلاء في الدراسـات التجريبيـة يعتمـدون هذه النسـبة في تجاربهـم، ويعملون على طبـق النتائج التي تحقـق هـذه النسـبة، فتأمل.

فبمجرد ذلك لا تَندرج الرواية التي في سندها واحد منهم في الضعيف المصطلح.

نعم، يوجب المرجوحية بل قد يوجب الإكثار من مثل هذا الذم رفع الوثوق بكون روايته عن المعصومين (عليهم السلام).

وبالجملة: أمثال هذه قدحٌ ظاهرٌ في نفس الرّواية، لا في نفس الرّاوي، وبالتالي فلا منافاة بين قولهم: فلان ثقة، ومضطرب الحديث[1].

ومن الواضح أنّ أصحاب هذا الاتجاه قاموا بدفع دلالة الاضطراب في الحديث بعيداً عن نفس الرّاوي، وتقريبها ودفعها باتّجاه الرّواية، فحينئذٍ يبقى حال الرّاوي بنفسه غير متعلَّق بضعفٍ في الحديث.

وبالتالي، فيمكن أن يوثّق حينما يُؤتى بدليل خاصٍ أو عامٍ من التوثيقات، ويكون شاملاً لمثل هذا الرّاوي.

بخلاف ما إذا حُمل الضّعف على نفس الرّاوي، فحينئذٍ حتّى لو اجتهدنا في تحصيل دليل أو أمارة على الوثاقة سواء كانت من التوثيقات الخاصّة أو العامّة، فمع ذلك يبقى حاله في النّتيجة النهائية غير موثقٍ؛ وذلك لأنّ هناك تضعيفاً يُعارض ويُنافي ويُعاكس ما وصلنا إليه من توثيقٌ.

وبالتالي، تعمل قواعد فض التعارض والتنافي والتعاكس في الجرح والتعديل بحسب مقتضى الصناعة.

---

(١) ينظر: الكَجوري، الفوائد الرّجالية: ص١٢٠.

الاتجاه الثّاني:

وهـو الاتجـاه القائـل بدلالـة التعبـير بـ(مختلـطُ الأمـر في حديثـه)، أو (مختلـط الحديـث) ونحـوه عـلى ضعـف الـرّاوي في نفسـه، وعـدم الوثـوق بصـدور مروياتـه عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، وبالتـالي عـدم إمـكان الاسـتناد إليهـا أو الاسـتعانة بهـا في عمليّـة الاسـتدلال.

ويمكن تقريب هذا الاتجاه بالقول:

إنّ المتتبعَ للتراجـم التـي ورد فيهـا التعبـير بـ(مختلـط الحديـث) يجـد أنّهـا ظاهـرة في الخـدش في الـرّاوي، ومُظهـرةٌ لعـدم إمـكان الوثـوق بصـدور مروياتـه وعـدم حجّيـة مروياتـه، فمثـل هـذا التعبـير كان ملازمـاً لتعبـيرات أُخـرى تـدلّ عـلى هـذا الظهـور، مثـل التعبـير:

(يُعرف من حديثه ويُنكر)

(يعرف حديثه تارّةً ويُنكر أخرى)

(أنّه يُمكن أن يُخرج شاهداً)

ونحـو ذلـك مـن التعبـيرات المتعـدِّدة، والتـي يمكـن أن تَضعنـا في جـوٍّ عـامٍ قوامـه عـدم الوثـوق بمرويـات مثـل هـذا الـرّاوي، وعـدم حجيـة مـا يرويـه، ولا يُمكـن اعتبـار مروياتـه أدلـة عـلى المسـائل الشرعيـة ونحـو ذلك، بـل غايـةُ مـا يمكـن أن يسـتفاد منهـا جعلُهـا شـاهداً ومؤيـداً في المقـام.

والمختار بعد كلّ ما تقدّم من التوضيح: هو الاتجاه الثاني.

وقـد تقـدم تقريبـه بـما لا مزيـد عليـه منّـا، وبذلـك يتـم الحديـث في هـذا اللفظ .



اللفظ الخامس:

(التخليط وألفاظه)



مقدمة:

وهذا يأتي بتعبيرات متعدّدة منها:

(مُخَلِّط).

(خَلّطَ).

(تَخليطٌ).

(مُختلِطٌ) ونحو ذلك من التعبيرات.

والمتّتبع لتراجم الرّجال يجد بُروز ظاهرة واضحة، أثبتها أعلام الرّجال من أهل الأصول الرّجالية وغيرهم، ألا وهي ظاهرة (التخليط)، وهي ظاهرةٌ تَتَمَظهَر في جهات مختلفة كنفس الرّاوي من خلال تخليطه في التّحديث، أو تخليطه في المذهب والمُعتَقَد، أو من خلال التأليفات والكتب، ونحو ذلك.

وبالتالي، فهي ليست صفةً يمكن تشخيصها في جهة مُعينة مخصوصة.

وقام الأعلام بتتبع أحوال الرّواة وتشخيص من تظهر عليه علامات التخليط، ومن ثمّ استعانوا بجملة من التعبيرات لوصف وتثبيت حالة التخليط في الرّاوي، ومن جملة هذه التعبيرات:

التعبير الأوّل: (خَلَّط):

وقد ورد في ترجمة جمعٍ، منهم:

١ ـ طاهر بن حاتم بن ماهَوَيه القزويني:

حيث وصفه النّجاشي بالقول: ((كان صحيحاً ثمّ خلّط))[١].

٢ ـ عبد الله بن القاسم الحارثي:

وصفه النّجاشي بالقول: ((ضعيفٌ، غالٍ، كان صَحِبَ معاوية بن عمّار ثمّ خَلَّط))[٢].

٣ ـ علي بن صالح بن محمّد بن يَزداد بن علي بن جعفر الواسطي العَجلي:

وصفه النّجاشي بالقول: ((سَمِع فأكثر، ثمّ خلّط في مذهبه))[٣].

٤ ـ محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عُبيد الله بن البِهلولي:

وصفه النّجاشي بالقول: ((كان في أول أمره ثبتاً ثمّ خلّط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمِزونه ويضعّفونه))[٤].

٥ ـ علي بن أحمد الكوفي:

يُكنى أبا القاسم، وصفه الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في فهرسته

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٨ الرقم ٥٨١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٢٦ الرقم ٥٩٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٧٠ الرقم ٧٠٧.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٩٦ الرقم ١٠٥٩.

بالقـول:

((كان إماميّـاً مسـتقيم الطريقـة، وصنّـف كتبـاً كثـيرة سـديدةً، منهـا كتـاب الأوصيـاء، وكتـاب في الفقـه عـلى ترتيـب كتـاب المُـزني، ثـمّ خلّـط، وأظهـر مذهـب المُخمِسـة، وصنّـف كتبـاً في الغلـو والتخليـط))[1].

التعبير الثّاني: (تخليط) أو (التخليط):

وقد ورد هذا التعبير في عدّة موارد، منها:

١ ـ الحسين بن حمدان الخصيبي الجُنبُلاني:

ترجـم لـه النّجـاشي في رجالـه بالقـول: ((كان فاسـد المذهـب، لـه كتـب منهـا الإخـوان، وكتـاب المسـائل، وكتـاب تاريـخ الأئمّـة، وكتـاب الرّسـالة تخليـطٌ))[2].

٢ ـ ربيع بن زكريا الوَرّاق:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((طُعِـن عليـه بالغُلـو، لـه كتـاب فيـه تَخليـط، ذكـر ذلـك أبـو العبـاس بـن نـوح))[3].

٣ ـ عبد الله بن عبد الرّحمن الأصم المِسمَعي:

وصفـه النجـاشي بالقـول: ((ضعيـفٌ، غـالٍ، ليـس بـشيء، روى عـن مَسـمَع كَرديـن وغـيره، لـه كتـاب المَـزار، سـمعتُ ممـن رآه فقـال لي: هـو

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٥ ـ ١٥٦ الرقم ٣٨٩.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦٧ الرقم ١٥٩.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٦٤ ـ ١٦٥ الرقم ٤٣٤.

تخليـط))[١].

٤ ـ عبد الله بن أيوب بن راشد الزَّهري:

ترجم له النّجاشي بالقول: ((ثقة، وقد قيل: فيه تخليط))[٢].

٥ ـ علي بن حَسان بن كُثير الهاشمي:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((ضعيـفٌ جـداً، ذكـره بعـض أصحابنـا في الغُـلاة، فاسـدُ الاعتقـاد، لـه كتـاب تفسـير الباطـن تخليـطٌ كلّـه))[٣].

٦ ـ علي بن أحمد، أبو القاسم الكوفي:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((رجـلٌ مـن أهـل الكوفـة، كان يقـول: إنّـه مـن آل أبي طالـب، وغِـلا في آخـر أمـره وفِسُـد مذهبـه، وصنّـف كتبـاً كثـيرة أكثرهـا عـلى الفسـاد، ككتـاب الأنبيـاء، وكتـاب الأوصيـاء، وكتـاب البِـدع المُحدثـة، وكتـاب التبديـل والتحريـف، وكتـاب تحقيـق اللّسـان في وجـوه البيـان، وكتـاب الاستشـهاد، وكتـاب تحقيـق مـا ألّفـه البلخـي مـن المقـالات، وكتـاب منـازل النَظـر والاختيـار، وكتـاب أدب النّظـر والتحقيـق، وكتـاب تناقـض أحـكام المذاهـب الفاسـدة تخليـطٌ كلّـه))[٤].

---

(١) المصدر نفسه: ص ٢١٧ الرقم ٥٦٦.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٢١ الرقم ٥٧٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٥١ الرقم ٦٦٠.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٦٥ الرقم ٦٩١.

٧ ـ علي بن عبد الله بن محمّد بن عاصم الخُدَيجي الأصغر:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((كان ضعيفـاً، فاسـد المذهـب، وقـد سـمع منـه أصحابنـا..... ولـه كتـاب الصِفينِيّـات والكوفيّـات يشـتمل عـلى أفعـال أمـير المؤمنـين (عليه السلام)، قـال لي بعـض أصحابنـا: إنّ الكتـاب ملعـون فيـه تخليـطٌ عظيـم))[١].

٨ ـ محمّد بن عبد الله بن مَهران الكرخي:

ترجـم لـه النّجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة بالقـول: ((غـالٍ، كـذّاب، فاسـدُ المذهـب والحديـث مشـهورٌ بذلـك، لـه كتـب منهـا: كتـاب الممدوحـين والمذمومـين، وكتـاب مَقتـل أبي الخطـاب، وكتـاب مناقـب آل أبي طالـب، وكتـاب الملاحـم، وكتـاب التّبـصرة، وكتـاب القِبـاب، وكتاب النـوادر وهـو أقـرب كتبـه للحـقّ والباقـي تخليـط))[٢].

٩ ـ يونس بن ضبيان:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((ضعيـف جـداً، لا يُلتفـت إلى مـا رواه، كلّ كتبـه تخليـطٌ))[٣].

١٠ ـ محمّد بن سِنان:

ترجـم لـه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في فهرسـته بالقـول: ((لـه كتـبٌ، وقـد

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٦٧ الرقم ٦٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٠ الرقم ٩٤٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٤٨ الرقم ١٢١٠.

طُعِـن عليـه وضُعِّـف، وكُتبـه مثـل كتـب الحسـين بـن سـعيد عـلى عددهـا، ولـه كتـاب النـوادر، وجميـع مـا رواه إلّا مـا كان فيهـا مـن تخليـط أو غلـو أخبرنـا بـه جماعـةٌ عـن أبي جعفـر بـن بابويـه، عـن أبيـه، ومحمـد بـن الحسـن، جميعـاً عـن سـعد والحمـيري، ومحمـد بـن يحيـى، عـن محمّـد بـن الحسـين، وأحمـد بـن محمّـد عنـه))[1].

١١ ـ محمّد بن أورَمة:

ترجـم لـه الشـيخ الطـوسي (طـاب ثـراه) في فهرسـته بالقـول: ((لـه كتـبٌ مثـل كتـب الحسـين بـن سـعيد وفي رواياتـه تخليـطٌ، أخبرنـا بجميعهـا إلّا مـا كان فيهـا مـن تخليـط أو غلـو ابـن أبي جِيـد، عـن ابـن الوليـد، عـن الحسـين بـن الحسـن بـن أبـان عنـه))[2].

١٢ ـ محمّد بن أحمد بن يحيى بن عُمران الأشعري القمّي:

ترجـم لـه الشـيخ الطـوسي (ﷺ) في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم بالقـول: ((جليـلُ القـدر، كثـير الرّوايـة، لـه كتـاب نـوادر الحكمـة..... أخبرنـا بجميـع كُتبـه ورواياتـه عـدّةٌ مـن أصحابنـا، ..... وقـال أبـو جعفـر بـن بابويـه: إلّا مـا كان فيهـا مـن غلـو أو تخليـط، وهـو الـذي يكـون طريقـه محمّـد بـن موسـى الهَمـداني، أو يرويـه عـن رجـلٍ، أو عـن بعـض أصحابنـا، أو يقـول: ورُوي، أو يرويـه عـن محمّـد بـن يحيـى المُعـاذي، أو عـن أبي عبد الله الـرازي الجامُـوراني، أو عـن السـيّاري، أو يرويـه عـن يوسـف بـن السُـخت،

(١) الطّوسي : فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ الرقم ٦١٩.

(٢)المصدر نفسه: ص ٢٢٠ الرقم ٦٢٠.

أو عـن وهـب بـن مُنبـه، أو عـن أبي عـلي النيشـابوري، أو أبي يحيى الواسـطي، أو محمّـد بـن عـلي الصِـيرفي، أو يقـول: وجـدتُ في كتـاب ولم أروهِ، أو عـن محمّـد بـن عيسـى بـن عُبيـد بإسـناد منقطـع ينفـرد بـه، أو عـن الهيثـم بـن عـدي، أو عـن سـهل بـن زيـاد الآدمـي، أو عـن أحمـد بـن هـلال، أو عـن محمّـد بـن عـلي الهمـداني، أو عـن عبـد الله بـن محمّـد الشـامي، أو عـن عبـد الله بـن أحمـد الـرازي، أو عـن أحمـد بـن الحسـين بـن سـعيد، أو عـن أحمـد بن بشـير الرَقّـي، أو عـن محمّـد بـن هـارون، أو عـن مُمَويـه بـن معـروف، أو عـن محمّـد بـن عبـد الله بـن مهـران، أو ينفـرد بـه الحسـن بـن الحسـين بـن سـعيد اللؤلـؤي، أو جعفـر بـن محمّـد الكـوفي، أو جعفـر بـن محمّـد بـن مالـك، أو يوسـف بـن الحـارث، أو عبـد الله بـن محمّـد الدّمشـقي))[1].

١٣ ـ محمّد بن علي الصِيرفي:

ترجـم لـه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم بالقـول: ((يُكنّـى أبـا سَـمينة، لـه كتـب، وقيـل: إنّهـا مثـل كتـب الحسـين بـن سـعيد، أخبرنـا بذلـك جماعـة، عـن أبي جعفـر بـن بابويـه، عـن أبيـه، ومحمـد بـن الحسـن، ومحمـد بـن عـلي ماجِيلوَيـه، عـن محمّـد بـن أبي القاسـم، عنـه، إلّا مـا كان فيهـا مـن تخليـط، أو غلـو، أو تدليـس، أو ينفـرد بـه ولا يُعـرف مـن غـير طريقـه))[2].

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ الرقم ٦٢٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٢٣ الرقم ٦٢٤.

١٤ ـ محمّد بن الحسن بن جمهور العَمي البصري:

ترجم له الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتب جماعة، منها كتاب المَلاحم، وكتاب الواحدة، وكتاب صاحب الزّمان (عليه السلام)، وله الرسالة الذهبية عن الرضا (عليه السلام)، وله كتاب وقت خروج القائم (عليه السلام)، أخبرنا برواياته وكتبه كلّها إلّا ما كان فيها من غلو أو تخليط جماعة، عن أبي جعفر بن بابوَيه، عن أبيه، عن سَعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عنه))[١].

١٥ ـ حُميد بن شُعيب الشعيبي الهَمداني:

ترجم له ابن الغضائري بالقول: ((كوفي، يعرف حديثه تارة ويُنكر أخرى، وأكثره تخليط مما يرويه عن جابر، وأمره مُظلِمٌ))[٢].

١٦ ـ إسحاق بن محمّد بن أحمد بن أبان بن مرّار بن عبد الله:

ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((يُعرف بعبد الله عُقبَة أو عِقاب بن الحارث النَخعي أخو الأشتر، وهو معدنُ التّخليط، له كتب في التخليط))[٣].

١٧ ـ محمّد بن الحسن بن شَمُّون:

ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((أبو

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٢٣ الرقم ٦٢٦.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٤٩ ـ ٥٠ الرقم ٢٩.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٧٣ الرقم ١٧٧.

جعفـر، بغـداديٌّ، واقـفٌ ثـمّ غـلا، وكان ضعيفـاً جـداً، فاسـدُ المذهـب، وأضيـف إليـه أحاديـث في الوقـف..... وعـاش محمّـد بـن الحسـن بـن شـمون مائـة وأربعـة عـشرة سـنة، ومـات سـنة ثمانيـة وخمسـين ومائتـين، ولـه كتـاب نـوادرٍ أخبرنـا أحمـد بـن عـلي، قـال: حدّثنـا ابـن أبي رافـع، عـن محمّـد بـن يعقـوب، عـن عـلي بـن محمـد، عـن سـهل بـن زيـاد، عـن محمّـد بـن الحسـن بـن شـمونة بكتبـه كلّهـا مـا خـلا التّخليـط))[1].

١٨ ـ محمّد بن وَهبان بن محمّد بن حَمّاد بن بشر بن سالم:

ترجـم لـه النّجـاشي في رجالـه ـ أي فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة ـ بالقـول: ((سـاكن البـصرة، ثقـةٌ مـن أصحابنـا، واضـح الروايـة، قليـل التخليـط))[2].

١٩ ـ أبو عَون الأبرَش:

وقد ورد الوصف في قصةٍ عنه ذكرها الكشّي في رجاله، وحاصلها:

((أحمـد بـن عـلي، قـال: حدّثنـي إسـحاق، قـال: حدّثنـي إبراهيـم بـن الخُضيـب الأنبـاري، قـال: كتـب أبـو عَـون الأبـرَش، قرابـة نجـاح بـن سـلمة، إلى أبي محمّـد (عليه السلام): أنّ النـاس قـد استوحشـوا مـن شـقّك ثوبـك عـلى أبي الحسـن (عليه السلام)، فقـال: يـا أحمـق! مـا أنـت وذاك؟! قـد شـقّ موسـى عـلى هـارون (عليهـما السّـلام)، إنّ مـن النّـاس مـن يُولـد مؤمنـاً ويحيـى مؤمنـاً ويمـوت مؤمنـاً، ومنهـم مـن يُولـد كافـراً ويحيـى كافـراً ويمـوت

(١) المصدر السابق: ص٣٣٥ ـ ٣٣٦ الرقم ٨٩٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٩٦ الرقم ١٠٦٠.

كافـراً، ومنهـم مـن يُولـد مؤمنـاً ويحيـى مؤمنـاً ويمـوت كافـراً، وإنّـك لا تمـوت حتّـى تكفُـر وتُغـيَّر عقلـك.

فـما مـات حتّـى حجَبـه ولـده عـن النـاس، وحَبسُـوه في منزلـه في ذهاب العقـل والوسوسـة ولكثرة التخليـط))[1].

التعبير الثالث: (مُخلِّطٌ):

ورد هذا التعبير في ترجمة جمعٍ من الرّواة، منهم:

١ ـ عمر بن عبد العزيز:

ترجم له النّجاشي في رجاله بالقول: ((عربيٌّ، بصريٌّ، مخلِّطٌ))[2].

٢ ـ محمّد بن أورَمة:

ترجـم لـه النّجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنّفـي الشـيعة بالقـول: ((ذكـره القُمّيـون وغَمـزوا عليـه، ورَمُـوه بالغلـو حتّـى دُسَّ عليـه مـن يفتـك بـه، فوجـدوه يُصـلّي مـن أول الليـل إلى آخـره فتوقفـوا عنـه، وحَكـى جماعـة مـن شـيوخ القمّيـين عـن ابـن الوليـد، أنّـه قـال: محمّـد بـن أورمـة، طُعِـن عليـه بالغلـو، وكلّ مـا كان في كتبـه ممـا وُجِـد في كتـب الحسـين بـن سـعيد وغـيره قُفِـل بـه، ومـا تفـرَّد بـه فـلا تعتمـده، وقـال بعـض أصحابنـا: إنّـه رأى توقيعـاً مـن أبي الحسـن الثالـث (عليه السلام) إلى أهـل قـم في معنـى محمّـد بـن أورمـة، وبراءتـه ممّـا قُـذِف بـه، وكتبـه صحـاحٌ إلّا كتابـاً يُنسـب إليـه، ترجمتـه

---

(١) الطوسي: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٢٤ الرقم١٠٨٥.

(٢) النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٤ الرقم ٧٥٤.

تفسـير الباطـن فإنّـه مخلـطٌ))[١].

٣ ـ عَطاء بن أبي رَباح:

وصفه الشيخ الطّوسي (قدس سره) في رجاله بأنّه مخلِّط[٢].

٤ ـ سَلمة بن صالح الأحمر الواسطي:

وصفه الشيخ الطّوسي (قدس سره) بأنّ أصله كوفيٌّ، مخلِّطٌ[٣].

٥ ـ علي بن أحمد العَقيقي:

ترجـم لـه الشـيخ الطّـوسي (قدس سره) في رجالـه بالقـول: ((روى عنـه ابـن أخـي طاهـر، مخلِّـط))[٤].

التعبير الرّابع: (مُختلط) أو (مختلطاً):

وقع وورد هذا التعبير في ترجمة جمعٍ من الرّواة منهم:

١ ـ عبد الرّحمن بن كُثير الهاشمي:

ترجـم لـه النّجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنّفـي الشـيعة بالقـول: ((كان ضعيفـاً، غمـز أصحابُنـا عليـه، وقالـوا: يضـع الحديث.....ولـه كتـاب فدك،

---

(١) المصـدر السـابق: ص ٣٢٩ الرقـم ٨٩١، ونحـن إنّما ذكرنـا ترجمة محمّد بـن أورمة مرّة ثانيـة مـن جهـة أنّه قـد اختلفت التعبـيرات في وصفـه بين تخليـط ومخلِّط، فلذلـك أدرجناه مـرّة تحـت عنوان التخليـط، ومـرّة أخرى تحت عنـوان مخلِّط.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٧٥ الرقم ٧٢١.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢١٩ الرقم ٢٩١٠.

(٤) المصدر نفسه: ص ٤٣٤ الرقم ٦٢١٧.

وكتـاب الأضلّـة، كتـاب فاسـدٌ مختلـط))[١].

٢ ـ إسماعيل بن علي بن رَزين الخُزاعي:

ترجـم لـه النّجـاشي في رجالـه بالقـول: ((ابـن أخـي دِعبل، كان بواسـط مقامـه، ووُلِّي الحِسـبة بهـا، وكان مختلـط، يُعـرف منه ويُنكـر))[٢].

٣ ـ جابر بن يزيد الجُعفي:

ترجم له النّجاشي بالقول:

((عـربيٌ، قديـم، لَقـي أبـا جعفـر (عليه السلام) وأبـا عبـد الله (عليه السلام)، ومـات في أيامـه سـنة ثمانيـة وعشريـن ومائـة، روى عنـه جماعـة غُمِـز فيهـم وضُعِّفـوا، منهـم عمـرو بـن شـمر، ومُفضـل بـن صالـح، ومِنخَـل بـن جميـل، ويوسـف بـن يعقـوب، وكان في نفسـه مختلطـاً، وكان شـيخنا أبـو عبـد الله محمّـد بـن محمّـد بـن النعـماني (رحمـه الله) ينشـدنا أشـعاراً كثـيرة في معنـاه تـدل عـلى الاختـلاط))[٣].

ثـمّ أنّـه يقـع الـكلام في معنـى التخليـط والمـراد منـه حالَـا يـرد في ترجمـة الـرّاوي فنقول:

التخليـط مـن الخلـط، والخلـط بمعنـى المـزج والخَبـط، ومـن الواضـح أنّ الممزوجـين يختلفـان مـن جهـة معينـة أو جهـات مُعينـة، وبالتـالي فيصـدق

---

(١) النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ الرقم ٦٢١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٢ الرقم ٦٩.

(٣) المصدر السابق: ص١٢٨ الرقم ٣٣٢.

عـلى ناتِـج الجمـع بينهـما أنّـه خليـط، وعمليـة المَـزج بعمليـة التخليـط، والقائـم بالعمليـة يُسـمى مُخلِـط، والناتـج منـه تخليـطٌ.

نعـم، أهـل اللغـة يعرّفـون الخلـط بكـسر الخـاء المعنـى بـأنّ المـراد بـه الأحمق[١].

ومـن الواضـح أنّـه يـراد منـه الإشـارة إلى المـزج بـين الصحيـح والسـقيم مـن التصرفـات، وبـين مـا يجـب أن يكـون ومـا لا يجـب أن يكـون، وكذلـك الحـال عنـد أهـل الرّجـال، فإنّهـم حينـما يريـدون اسـتعمال التعبـير بالتّخليـط ومـا بمعنـاه، يريـدون الإشـارة إلى أنّ الموصـوف بذلـك ممـن مَـزج بـين الصحيـح والضعيـف، أو الجيـد والـرديء، أو الحـق والباطـل، أو الحجّـة واللّاحّجـة، أو الموثـوق بصـدوره وغـير الموثـوق بصـدوره، أو الخـاصّي والعامّـي، أو مـا كان مصـدره معروفـاً ومـا كان مصـدره مجهـولاً، أو تصرفـات طبيعيـة وعقلائيـة وتصرفـات غـير طبيعيـةٍ وغـير عقلائيـة، ونحـو ذلـك مـن الخلـط والمـزج بـين طرفـين أو جهتـين، عـادة لا يقـع المـزج بينهـما في الأحـوال الطبيعيـة المتعارفـة، وهـذا هـو الأسـاسُ في مختارنـا في التخليـط.

ثـمّ أنّـه لا بـدّ للتخليـط مـن منسـوبٍ ومقصـودٍ ومُشـارٍ إليـه، وهـذا المنسـوب والمُشـار إليـه يختلـف.

ولكن عموماً يمكن تقسيم المقصود بالتخليط إلى قسمين أساسيين:

القسم الأوّل: وهو المتعلَّق بنفس الرّاوي وشخصه.

---

(١) ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ٢/ ٣٥٨ من معاني الخلط بالكسر.

القسـم الثّـاني: وهـو المتعلَّـق بخـارج دائـرة الـرّاوي، ككتبـه ومروياتـه ونحـو ذلـك.

الكلام في القسم الأوّل:

فكذلك يمكن أن يُراد منه عدة جهات في الراوي:

الجهة الأولى:

وهـي جهـة العقيـدة والمذهـب والفكـر الـذي يتبنـاه الـرّاوي، والتخليط في العقيـدة والمذهـب مـن السـعة بمـكان، يمكـن أن يقـع في دائرة ضيِّقـة أو في دائـرة أوسـع بكثـير، ومرادنـا مـن الدائـرة الضيِّقـة: دائـرة العقائـد والمذاهـب المعروفـة ذات الأُسُـس الواضحـة واسـعة الانتشـار والاعتِنـاق مـن مريديها.

ومرادنـا مـن سـعة الدّائـرة في العقيـدة: بُعـد الأفـكار والمُتبنيـات العقائديـة عـن الدّليـل العقـلي والمنهـج المنطقـي والمنهـج العلمـي، وقُربهـا بشـكل أو بآخـر مـن العجائـب والغرائـب، والمَزيـج مـن الأفـكار غـير المُتناسـقة وغـير المنطقيـة وغـير العقلائيـة، مـن خـلال الأخـذ والالتقـاط مـن هـذه العقيـدة أو مـن تلـك، أو الانتفـاع أو الارتفـاع بالمعتقـدات وتجـاوز الحـدود المنطقيـة والحسـابات العقليـة ونحـو ذلـك.

ثـمّ أنّـه قـد يـرد التعبـير بالتخليـط بصـورة مطلقـة، وقـد يـرد مقيـداً بالعقيـدة والمذهـب في ضمـن الـكلام.

الحديث في صورة ورود التخليط مقيَّداً ومفسَّراً بالعقيدة والمذهب:

فـلا كلام في حمـل المـراد مـن التخليـط عـلى الإشـارة إلى التخليـط في

العقيـدة، وقـد ورد هـذا النحـو مـن التوصيـف في ترجمـة جمعٍ مـن الـرّواة، منهـم:

١ ـ عـلي بـن صالـح بـن محمّـد بـن يـزداد بـن عـلي بـن جعفـر الواسـطي العَجلي:

حيث وصفه النّجاشي في رجاله بأنّه خَلَّط في مذهبه[١].

٢ ـ علي بن أحمد الكوفي، يُكنى أبا القاسم:

ترجـم لـه الشـيخ الطّـوسي (قدس سره) بالقـول: ((كان إماميّـاً مسـتقيم الطريقـة، ثـمّ خَلَّـط وأظهـر مذهـب المُخمِّسـة))[٢].

٣ ـ يحيى بن القاسم الحَذّاء -بالحاء المهملة-، يُكنّى أبا بصير:

ترجـم لـه العلّامـة الحـلّي (طـاب ثـراه) في خلاصـة الأقـوال بالقـول: ((روى الكـشّي مـا يتضمّـن ذلـك، قـال: وأبـو بصـير يحيـى بـن القاسـم الحـذّاء الأسـدي هـذا يُكنّـى أبـا محمّـد، قـال محمّـد بـن مسـعود: سـألت عـلي أبـا الحسـن بـن فضّـال عـن أبي بصـير هـذا هـل كان متهـماً بالغُلـو؟ فقـال: أمّـا بالغلـو فـلا ولكـن كان مخلطـاً))[٣].

وأمّا في حال فيما إذا وردت الإشارة إلى التخليط مطلقةٌ:

فهـل يمكـن الادّعـاء بحملـه عـلى إرادة فسـاد المذهـب، والتخليـط في

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢٧٠ الرقم ٧٠٧.

(٢) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٥ ـ ١٥٦ الرقم ٣٨٩.

(٣) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٤١٦ الرقم ١٦٨٧.

العقيـدة أو لا؟

والجواب عن ذلك: الظّاهر أنّه لا يمكن؛ وذلك لأمورٍ:

الأمر الأول:

أنّ مثـل هـذا الحمـل يسـتلزم في المرتبـة السـابقة أن يكـون التخليـط منسـوباً إلى الـرّاوي دون الرّوايـة؛ حتّـى يمكـن بعـد ذلـك دخولـه في دائـرة الـرّاوي بحملـه عـلى العقيـدة والمذهـب.

الأمر الثّاني:

أنّـه حتّـى لـو نُسـب التخليـط إلى نفـس الـرّاوي، إلّا أنّـه مـع ذلـك فـوروده بصيغـة مقيَّـدة بالمذهـب والعقيـدة -كـما تقـدّم- تكـون قرينـةً عـلى اسـتعمالهم للتخليـط مقيَّـداً بالعقيـدة والمذهـب حـال إرادتهـم الإشـارة إلى التخليـط في العقيـدة، وأمّـا إذا أطلقـوا التخليـط ولم يقيـدوه، فـلا يظهـر منهـم إرادة نسـبة التخليـط إلى العقيـدة إلّا مـع القرينـة.

الأمر الثّالث:

أنّ ورود التخليـط مقيَّـداً بالعقيـدة تـارةً أو بالرّوايـة تـارةً أخـرى يمنـع -أو عـلى الأقـل يجعلنـا نَشـكُّ- بـإرادة فسـاد العقيـدة حـال إطـلاق التخليط وعـدم تقييـده.

ثمّ أنّه يقع الكلام في جهة أخرى وهي:

هـل يُسـتفاد مـن الوصـف بالتخليـط عـدم عدالـة الموصـوف بذلـك؟ أم عـدم وثاقتـه في الحديـث؟ أم أنّـه يمكـن أن يجتمـع التخليـط في العقيـدة

مـع وثاقـة الموصـوف بذلـك في الحديـث والرّوايـة؟.

والجواب:

المتتبّـع لاسـتعمالات أهـل الرّجـال للتخليـط في العقيـدة يجـد فيهـا بُعـداً آخـر غـيرَ الإشـارة إلى المذاهـب والاتجاهـات العقائديـة المعروفـة -كالزّيديـة أو السـنّة أو العامّـة أو الواقفـة ونحـو ذلك-؛ وذلـك لأنّهم إذا أرادوا الإشـارة إلى هـذه المذاهـب والاتجاهـات العقائديـة نجدُهـم يصرّحـون بأسـمائها مـن دون تـردد، بـل يمكـن لهـم نسـبة الـرّاوي إليهـا مـن جهـة وضـوح سِـماتها ومعاييرهـا ومبادئهـا وصفـات مُنتَحليهـا، وأمّـا المذاهـب الفاسـدة والتـي غالبهـا مـا تنتهـي إلى الغلـو، والتـي لا تكـون واضحـة المعـالم والضوابـط والمعايـير فتوصـف بالتخليـط.

ومـن هنـا فـلا يمكـن ادعـاء حصـول الوثـوق بصـدور مرويـات المُخلَّط عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام) حـال ثبـوت وصفـه بالتخليـط ونسـبته إليـه، إلّا إذا اجتمعـت قرائـنُ أورثـت الاطمئنـان عـلى خـلاف ذلـك.

نعـم، يشـتدّ هـذا التخليـط أثـراً في عـدم الوثاقـة في حـال مـا إذا كان هـو الـرّاوي المبـاشر؛ وذلـك مـن جهـة انعـدام روايتـه عـن الضعفـاء والمجهولـين، التـي يمكـن أن تكـون منشـأ لوصفـه بالتخليـط، ومـن الطبيعـي أنّـه بانحصـار أسـباب التخليـط إلى دائـرة أضيـق يرتفـع احتـمال نشـوئها مـن تخليـط العقيـدة، والـذي هـو مـن أهـمّ وأخطـر أسـباب عـدم الوثـوق بصـدور مرويـات الـرّاوي عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام).

الجهة الثّانية:

وهـي الجهـة العقليـة التـي تتَمظهـر في ضعـف الحـواس أو الذهـن والذاكـرة والتركيـز ونحـو ذلـك، كـما يحـدث لبعـض النـاس في فـترات مختلفـة مـن حياتهـم مثـل الجنـون والخَـرف والاضطرابـات الذهنيـة والعقليـة بـل حتّـى الاضطرابـات النّفسـية والسـلوكية والشـخصيّة ونحـو ذلـك، فمثـل هـذه الحالـة تقـع في الإنسـان وتقـع في الـرّاوي، ويُشـار إليهـا في علـم الرجـال في دائـرة التخليـط بـين السـلوك الطبيعـي وغـير الطبيعـي، وبـين التصرفـات الطبيعيـة وغـير الطبيعيـة، وبـين مسـتوى الوعـي والإدراك وغـير الطبيعـي، ومسـتوى الذاكـرة والفهـم الطبيعـي وغـير الطبيعـي.

ومثل هذا واضح وروده في ترجمة جملة من الرّواة، منهم:

١ ـ أبو عَون الأبرش:

وقد ورد في قصّةً رواها الكشّي في رجاله وحاصلها:

((أحمـد بـن عـلي، قـال: حدّثنـي إسـحاق، قـال: حدّثنـي إبراهيـم بـن الخُضيـب الأنبـاري، قـال: كتـب أبـو عـون الأبـرش، وهـو قُرابـة نجـاح بـن سـلمة إلى أبي محمّـد (عليه السلام): إنّ النـاس قـد استوحشـوا مـن شـقّك ثوبـك عـلى أبي الحسـن (عليه السلام)، فقـال: يـا أحمـق! مـا أنـت وذاك، وقـد شـقّ موسـى عـلى هـارون (عليهـما السّـلام)، إنّ مـن النـاس مـن يُولـد مؤمنـاً ويحيـى مؤمنـاً ويمـوت مؤمنـاً، ومنهـم مـن يُولـد كافـراً ويحيـى كافـراً ويمـوت كافـراً، ومنهـم مـن يُولـد مؤمنـاً ويحيـى مؤمنـاً ويمـوت كافـراً، وإنّـك لا تمـوت حتّـى تكفـر وتغـيّر عقلـك، فـمات مـات حتّـى حجبـه ولـده عـن النـاس،

وحبسـوه في منزلـه في ذهـاب العقـل والوسوسـة ولكثـرة التخليـط))[١].

٢ ـ جابر بن يزيد الجُعفي:

فقد ترجم له النّجاشي بالقول:

((لقـي أبـا جعفـر (عليه السلام) وأبـا عبـد الله (عليه السلام) ومـات في أيامـه سـنة ثـمان وعشريـن ومائـة، وكان في نفسـه مختلطـاً، وكان شـيخنا أبـو عبـد الله محمّـد بـن محمّـد بـن النعـمان (رحمـه الله) يُنشـدنا أشـعاراً كثيرة في معنـاه تـدلّ عـلى الاختـلاط))[٢].

بينما روى الكشّي بإسناده رواية عن علي بن عبد الله قال:

((خـرج جابـر ذات يـومٍ وعـلى رأسـه قَـوصرة وراكبـاً قَصبـة، حتّـى مـرّ عـلى سـكك الكوفـة فجعـل النـاس يقولـون: جُـنَّ جابـر، جُّـن جابـر، فلبثنـا بعـد ذلـك أيامـاً، فـإذا كتـاب هشـام قـد جـاء بحملـه إليـه، قـال: فسـأل عنـه الأمـير، فشـهدوا عنـده أنّـه قـد اختلـط، وقـد كتـب بذلـك إلى هشـام فلـم يتعـرّض لـه، ثـمّ رجـع إلى مـا كان مـن حالـه الأول))[٣].

والغايـة مـن سَرد هـذه الروايـة ليـس إثبـات اختـلال عقـل جابـر، فمثـل هـذه الأبحـاث موكولـة إلى محلّهـا -وبحمـد الله أتممناهـا في كتابنـا جابـر بـن يزيـد الجعفـي واثبتنـا (بالقرائـن والشـواهد النفسـية واسـلوكية)

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٤٢ الرقم ١٠٨٤.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢.

(٣) الطّوسي اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٤٣ الرقم٣٤٤.

أن سـلوكَ جابـر المضطـرب كـما فهمـه الآخـرون إنـما هـو سـلوك مصطنـع لغايـات أُخـرى، كحِفـظ النفـس ومـا شـاكل ذلـك، فراجـع[1]-، بـل الغايـة مـن سَردهـا هـو معرفـة مـا يمكـن أن يُسـتعمل مـن تعبـيرات إذا مـا أريـد الإشـارة إلى الجنـون والاختـلاف الذهنـي أو النفـسي أو العقـلي.

ومـن هنـا نجـد أنّ التعبـير بـ(التخليـط) و(الاختـلاط) مـن التعبـيرات المسـتعملة في وصـف الاختـلال العقـلي والذهنـي، ومـا شـاكل ذلـك مـن الاضطرابـات العقليـة والذهنيـة والسـلوكية، ومـا يلازمهـا مـن اختـلال في السـلوك والذاكـرة ونحـو ذلـك مـن الآثـار.

ثمّ أنّه يقع الكلام في أنّه:

إذا أُطلِـق لفـظ الاختـلاط والتخليـط، فهـل يُمكـن حملـه عـلى التخليـط العقـلي والذّهنـي والنّفـسي والشّـخصي؟

والجواب عن ذلك:

إذا أُطلِـق لفـظ التخليـط والاختـلاط مطلقـاً فيصعُـب ادعـاء إمكانيّـة حملـه عـلى إرادة الاضطـراب العقـلي والذهنـي، فـلا بـدّ أن يكـون المنسـوب إليـه نفـس الـرّاوي لا رواياتـه، مضافـاً إلى مـا تقـدّم في جهـة الاختـلاط في العقيـدة والمذهـب مـن أمـورٍ فبعينهـا تجـري هنـا.

وأمّـا إذا أُطلِـق التخليـط وقُـرِن بقرينـة تـدلُّ عـلى إرادة خصـوص الاختـلاط والاختـلال العقـلي والذهنـي، فمـن الواضـح إمكانيـة الحمـل

(١) ينظر: عادل هاشم، جابر بن يزيد الجعفي بحث رجالي.

عليـه حينئـذٍ.

ثمّ أنّه يقع الكلام في أنّه :

عـلى تقديـر إطـلاق التخليـط وإرادة ثبـوت الاختـلال الذّهنـي والعقلي، فهـل يمكـن الاعتـماد عـلى مرويـات مثـل هـذا الـرّاوي الموصـوف بهـذا الوصـف، أو لا؟

والجواب عن ذلك:

مـن الواضـح أنّـه حـال الاختـلال الذهنـي والعقـلي، فـلا مقتـضي للاعتـماد عـلى مرويـات الـرّاوي وحديثـه حينئـذٍ؛ وذلـك لأنّ العقـلاء إنّـما يرجعـون إلى مرويـات وأحاديـث العاقـل والضابـط والمتذكـر ونحـو ذلـك، وأمّـا المجنـون، والـذي يَنسـى، والـذي يَقُـلُّ ضبطـه عـن المتعـارف، فـلا يتولـد مـن إخباراتـه ومروياتـه وثـوق بكونهـا صـادرة عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، ولا حتّـى وثـوق بمضمونهـا ومحتواهـا وألفاظهـا ونحـو ذلـك عـلى نحـو عـدم المقتـضي، لا عـلى نحـو طُـروّ المانـع أو تخلـف الـشرط ونحـو ذلـك.

نعـم، إذا أمكـن تحديـد موعـدٍ لاضطرابـه العقـلي والذهنـي، وتحديـد موعـدٍ لمروياتـه أو مكتوباتـه للروايـة، وكانـت قبـل موعـد الاضطـراب، أمكـن الأخـذ بهـا حينئـذٍ والاعتـماد عليهـا؛ لتوفّـر المقتـضي للقبـول وعـدم المانـع.

وأمّـا في حـال الشـكّ، فيصعـب القـول بإمكانيـة الوثـوق بصدورهـا

عـن المعصومـين (عليهم السلام)؛ لأنّنـا نشـك حينئـذٍ في حجيتهـا النابعـة مـن الوثـوق بصدورهـا عـن المعصومـين (عليهم السلام)، ومـن المعلـوم أنّ الأصـل عنـد الشـكّ في الحجيّـة، عـدم الحجيّـة.

الجهة الثّالثة:

التخليط في الروايات والأحاديث حال التحديث بها:

والغايـة مـن التقييـد بحـال التحديـث بهـا، هـو حـصر المنشـأ بالـرّاوي نفسـه دون كتبـه، ومـا هـو منقـول عنـه مـن روايـات، وتدخـل إرادة أخـرى غـير إرادتـه، والمـراد في هـذه الجهـة تسـليط الضَّـوء عـلى معنـىً معـين مـن التخليـط، وهـو التخليـط في المنهـج في التحديـث.

فعلى سبيل المثال:

يمكـن أن يُخلِّـط مـن جهـة روايتـه عـن بعـض الأئمـة (عليهم السلام)، وينسـبها إلى البعـض الآخـر منهـم (عليهم السلام)، أو إلى النبـي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، أو نسـبتها بصيغة لُغَويّـة ركيكـة، أو يحـدّث عـن فـلان ثـمّ يتراجـع ويقـول: إنّـه عـن فـلان، أو أنّـه يجمـع بـين أكثـر مـن نـصٍّ مـن دون فصـلٍ، أو أنّـه لا يتبـع منهجـاً واحـداً في سرد الروايـات، أو لا يقـوم بفـرز الروايـات حـال التحديـث بهـا، سـواء بموضوعاتهـا أو بأبوابهـا أو برجالهـا أو نحـو ذلـك، والجامـع المشـترك في الجميـع بـروز ظاهـرة التخليـط لديـه في منهجـه، وتحديثـه مـن دون أن يكـون هنـاك اضطـرابٌ عنـده، لا في العقيـدة ولا في الذهـن ولا في العقـل.

ويمكن حمل التخليط في الرّاوي على هذا المعنى في الحالات التالية:

أولاً: إذا كان التخليط منسوباً إلى نفس الرّاوي.

ثانياً: إذا كان من المعروفين باثنا عشريّته، وعدم انحرافه العقائدي.

ثالثاً: إذا لم يُذكر عنه اختلالٌ في عقله وذهنه.

رابعاً: إذا فُهِم منه المعنى المشار إليه في المقام.

ومما يمكن أن يكون من هذا النمط:

ما ذكره النّجاشي في ترجمة جَهم بن حكيم، من أنّ له كتاباً ذكره ابن بُطة وقال:

((خلّط أسناده تارةً، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد البرقي عنه، وتارةً قال: حدّثنا أحمد بن محمّد عن أبيه عنه))[1].

وكذلك ما ورد في ترجمة عبد الله بن أيوب بن راشد الزَّهري، الذي ترجم له النّجاشي بالقول:

((ثقةٌ، وقد قيل فيه تخليط))[2]، فإنّه يمكن أن يُستظهر فيه مثل هذه الصورة محلّ الكلام.

ثمّ أنّه يقع الكلام في:

مَدى إمكانية الوثوق بصدور مروياته عن الأئمّة (عليهم السلام)، وبالتالي اعتبارها والاستناد إليها في مقام الاستدلال، وهي على هذه الحالة من

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٣٠ الرقم ٣٣٣.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٢١ الرقم ٥٧٨.

التخليـط مـن هـذه الجهـة؟

والجواب عن ذلك:

أنّـه لا يوجـد مختـار للتخليـط مـن هـذه الجهـة، بـل الأمـر مـتروك كل بحسـب حالـه، ولا بـدّ حينئـذٍ مـن مراجعـة القرائـن والشـواهد والمؤيـدات، وإعـادة قـراءة ترجمـة الرجـل أكثـر مـن مـرّة؛ لتشـخيص الجهـة التـي يُخلِّـط فيهـا، فقـد تكـون ممّـا يمكـن معهـا الوثـوق بصدورهـا والاسـتناد إلى مروياتـه، كـما لـو كان يخلِّـط فيمـن يـروي عنهـم مـن الأئمـة (عليهم السلام)، وكان هـو الـرّاوي المبـاشر عنهـم (عليهم السلام)، فيقـول: إنّـه يقـول عـن الإمـام الباقـر (عليه السلام)، ويرويهـا مـرّة أخـرى عـن الإمـام الصـادق (عليه السلام)، وعـدم التأثـير حينئـذٍ نابـعٌ مـن القاعـدة العامّـة مـن معاملـة الأئمّـة (عليهم السلام) كمتكلـم واحد.

نعـم، إذا كانـت هنـاك جهـة مؤثـرة في البحـث نابعـةً مـن خصوصيـة في نفـس الإمـام المعصـوم (عليه السلام) المـروي عنـه، كاحتـمال التقيـة مثـلاً، ودار الأمـر بـين كونهـا عـن الإمـام الكاظـم (عليه السلام)، أو أمـير المؤمنـين (عليه السلام) عـلى سـبيل المثـال، فهنـا أيضـاً لا يمكـن الاسـتناد إليهـا في مقـام الاسـتدلال إلّا إذا قامـت القرينـة عـلى تشـخيص المـورد.

وأمّـا إذا كانـت جهـة التخليـط مـن جهـة إسـناده عـن راوٍ معـين، ثـمّ يرويهـا ويسـندها عـن آخـر، ثـمّ ثالثـة يرويهـا عـن ثالـث وهكـذا، فمثـل هـذا التخليـط لا يمكـن الوثـوق بصـدور مرويـات مثـل هـذا الـرّاوي بالنّحـو الواصـل إلينـا، والـذي يمنـع عـن الاسـتناد إليهـا في مقـام عمليـة الاسـتدلال.

الكلام في القسم الثاني :

وهـو القسـم المتعلـق بخـارج دائـرة الـرّاوي نفسـه، كرواياتـه المُثبَّتـة عنـد الآخريـن، أو كتبـه وفهارسـه ونحـو ذلـك.

ويقع الكلام في جهاتٍ عدّة:

الجهة الأولى:

وهـو التخليـط المتعلـق بالكتـاب والكتـب والمصنفـات عـلى اختـلاف موضوعاتهـا، فقـد يكـون في التفسـير، وقـد يكـون في النـوادر، وقـد يكـون في الفقـه والأصـول وغـير ذلـك مـن العلـوم والأبـواب.

ومـن الأمثلـة عـلى هـذا النمـط مـن التخليـط مـا ورد في ترجمـة جمـعٍ، منهـم:

١ ـ الحسين بن حمدان الخُصيبي الجُنبلاني:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((لـه كتـبٌ منهـا: الإخـوان، كتـاب المسـائل، كتـاب تاريـخ الأئمّـة، كتـاب الرسـالة تخليـط))[1].

٢ ـ ربيع بن زكريا الوَرّاق:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((لـه كتـاب فيـه تخليـط، ذكـر ذلـك أبـو العبـاس بـن نـوح))[2].

---

(١) المصدر السابق: ص ٦٧ الرقم ١٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ص١٦٤ ـ ١٦٥ الرقم ٤٣٤.

٣ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المَسمعي:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((لـه كتـاب المَـزار، سـمعت ممـن رآه فقال لي هو تخليـط))[١].

٤ ـ علي بن حَسّان الهاشمي:

حيـث ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((لـه كتـاب تفسـير الباطـن تخليـط كُلُّه))[٢].

٥ ـ علي بن أحمد، أبو القاسم الكوفي:

حيـث ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((صنّـف كتبـاً كثـيرة أكثرهـا عـلى الفسـاد، إلى أن قـال: كتـابُ تناقُـض أحـكام المذاهـب الفاسـدة تخليـط كلّـه))[٣].

٦ ـ علي بن عبد الله بن محمّد بن عاصم الخُديجي الأصغر:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((لـه كتـاب الصِفينيّـات والكوفيـات يشـتمل عـلى أفعـال أمـير المؤمنـين (عليه السلام)، قـال لي بعـض أصحابنـا: هـذا الكتـاب ملعـون، فيـه تخليـط عظيـم))[٤].

---

(١) المصدر نفسه: ص ٢١٧ الرقم ٥٦٦.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٥١ الرقم ٦٦٠.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٦٥ الرقم ٦٩١.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٦٧ الرقم ٦٩٢.

٧ ـ محمّد بن عبد الله بن مهران الكرخي:

ترجم له النّجاشي بالقول:

((لـه كتـبٌ منهـا: كتـاب الممدوحـين والمذمومـين، وكتـاب مقتـل أبي الخطـاب، وكتـاب مناقـب أبي الخطـاب، وكتـاب الملاحِـم، وكتـاب التبـصرة، وكتـاب القِبـاب، وكتـاب النـوادر وهـو أقـرب كتبـه للحـق، والباقـي تخليـط)) [١].

٨ ـ يونس بن ضَبيان:

ترجم له النّجاشي بالقول: ((كلّ كتبه تخليط)) [٢].

ثـمّ أنّـه يقـع الـكلام في اعتبـار كتـب الـرّاوي الموصـوف بالتخليـط مـن عدمـه، فنقـول:

الظاهـر مـن سـياق حديـث أصحـاب الأصـول الرجاليـة عـن الكتـب التـي وقـع فيهـا التخليـط، هـو عـدم إمـكان الوثـوق بصدورهـا؛ مـن جهـة عـدم الوثـوق بسـندها واتصالـه بالمعصومـين (عليهم السلام)، أو مـن جهـة فسـاد محتواهـا ومتنهـا، وكونـه مـن الوضـع والـدَّسّ والكـذب والتزويـر، خصوصـاً وأنّ الطابـع العـام -إن لم يكـن الأعـم الأغلـب إلاّ في مـوارد خاصّـة- هـو صـدور الكتـب الموصوفـة بالتخليـط مـن رُواةٍ ضِعـاف غـير موثّقـين، وغـيرُ مطمئنـاً لهـم مـن ناحيـة الرّوايـة والمذهـب والضبـط، ونحـو

---

(١) المصدر نفسه: ص ٣٥٠ الرقم ٩٤٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٤٨ الرقم ١٢١٠.

ذلـك مـن شرائـط الوثـوق بصـدور المرويـات عـن الأئمّـة (عليهم السلام).

فبالتـالي، لا وثـوق بصـدور محتـوى الكتـب الموصوفـة بالتخليـط عـن الأئمّـة (عليهم السلام)، فـلا اعتبـار لهـا.

نعـم، دائـرة عـدم الاعتبـار هـذه تَقتَـصر عـلى المقـدار الـذي وقـع فيهـا تخليـط منهـا، فهنـا تتصـور عـدة صـور:

الصورة الأولى:

مـا إذا صرّح أهـل الأصـول الرجاليـة بـأنّ كتبـه كلّهـا تخليـط، فـلا محالـة يشـمل عـدم الاعتبـار جميـع كتـب ذلـك الـراوي، عـلى سـبيل المثـال: يونـس بـن ضبيـان، فـإنّ كلّ كتبـه تخليـط كـما ذكـر النّجـاشي[1].

فهنـا لا اعتبـار لجميـع كتبـه ومـا ورد فيهـا؛ مـن جهـة عـدم الوثـوق بصدورهـا عـن المعصومـين (عليهم السلام).

الصورة الثّانية:

أن تكون بعض كتبه تخليط، وهذا يُتصور على دائرتين:

الدائرة الأولى:

دائرة معينة بكتاب أو كتابين أو نحو ذلك، على سبيل المثال:

١ ـ محمّد بن أورمة:

فبَعـد أن قـال النّجـاشي في ترجمتـه: أنّ لـه عـدة كتـب، خـصّ كتـاب

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٤٤٨ الرقم ١٢١٠.

تفسـير الباطـن بكونـه مُخَلَّـط[١].

٢ ـ علي بن عبد الله بن محمّد بن عاصم الخُديجي الأصغر:

ذكـر في ترجمتـه النّجـاشي أنّ لـه كتـاب الصِفينِيّـات والكوفيـات فيـه تخليـط عظيـم[٢].

٣ ـ الحسين بن حَمدان الخُصيبي الجُنبلاني:

ذكره النّجاشي وأنّ له كتاب الرسالة، تخليطٌ[٣].

٤ ـ ربيع بن زكريا الورّاق:

ذكـر النّجـاشي أنّ العبـاس بـن نـوح ذكـر: أنّ للربيـع هـذا كتـابٌ، فيـه تخليـطٌ[٤].

٥ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المَسمعي:

له كتاب المَزار، نقل النّجاشي أنّه سمع عمّن رآه أنّه تخليطٌ[٥].

فهنـا تقتـصر عـدم الاعتبـار عـلى مثـل هـذه الكتـب المُخصَّصـة بعناوينهـا الخاصَّـة المخصوصـة؛ وذلـك مـن جهـة عـدم الوثـوق بصدورهـا عـن المعصومـين (عليهم السلام).

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص٣٢٩ الرقم ٨٩١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص٢٦٧ الرقم ٦٩٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ص ٦٧ الرقم ١٥٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٦٤ ـ ١٦٥ الرقم ٤٣٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢١٧ الرقم ٥٦٦.

نعـم، قـد يكـون لمثـل هـؤلاء الـرّواة كتـبٌ أخـرى كـما هـو غالبـاً، ولكـن لم يَخـدش بهـا أهـل الجـرح والتعديـل وهـذا طبيعـي، فـإنّ لجمـعٍ مـن الـرّواة حـالات مـن الاسـتقامة ثـمّ الانحـراف، فعندئـذٍ يُؤخـذ بـما رووه حـال صحتهـم واسـتقامتهم، ويُـترك مـا رووه حـال سَـقمهم وانحرافهـم.

الدائرة الثّانية:

وهـي الدائـرة غـير المعينـة ككتـاب أو كتابـين ونحـو ذلـك، وهنـا حـالات:

الحالة الأولى:

أن يقـوم أهـل الرجـال بتَنقيـة الكتـب للـرّاوي مـن التخليـط ابتـداءً وقبـل التحديـث بهـا، كـما هـو الحـال في محمّـد بـن الحسـن بـن شَـمون الـذي ذكـر النّجـاشي أنّ ((لـه كتـاب نـوادر، أخبرنـا أحمـد بـن عـلي قـال: حدّثنـا ابـن أبي رافـع، عـن محمّـد بـن يعقـوب، عـن عـلي بـن محمـد، عـن سـهل بـن زيـاد، عـن محمّـد بـن الحسـن بـن شـمون بكُتبـه كلّهـا مـا خـلا التخليـط))[1].

فهنا تبقى هذه الكتب سليمةً من جهة القدح فيها بالتخليط.

نعـم، قـد تكـون معتـبرةً إذا حصـل لنـا الوثـوق بصدورهـا عـن المعصومـين (عليهم السلام) مـن خـلال طـرق الوثـوق المعروفـة، وقـد لا تكـون معتـبرة إذا لم يحصـل لنـا الوثـوق بصدورهـا عنهـم (عليهم السلام) مـن خـلال طُـرق

(١) المصدر السابق: ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ الرقم ٨٩٩.

الوثـوق المعروفـة، وهـذا موكـول كلّ راوٍ إلى محلّـه وكل كتـابٍ إلى محلّـه، وغايـة مـا يندفـع في المقـام هـو الخـدش مـن جهـة التخليـط.

الحالة الثّانية:

أن تقـوم الطبقـات اللّاحقـة للـرّواي بتنقيـة كتبـه مـن التخليـط مـن خـلال عـدة آليـات، عـلى سـبيل المثـال: تشـخيصها بأسـمائها أو بطرقهـا ونحـو ذلـك، كـما حصـل مـع محمّـد بـن عـلي الصَـيرفي، فقـد ذكـر الشـيخ الطـوسي (طـاب ثـراه) باسـتثناء مـا كان مـن كتبـه المخلَّطـة[1].

ومـن الواضـح أنّ هـذه التَنقيـة تدفـع احتـمال التخليـط عـن الكتـب، ولكـن هـذا لا يعنـي اعتبـار تلـك الكتـب والوثـوق بصدورهـا عـن المعصومـين (عليهم السلام)، فـإنّ مثـل ذلـك معلَّـقٌ عـلى إيراثهـا الاطمئنـان لدينـا بصدورهـا عـن المعصومـين (عليهم السلام)، وهـذا تابـعٌ لتجميـع القرائـن والشـواهد والمؤيـدات عـلى ذلـك، وهـذا موكـول كلّ راوٍ إلى محلـه.

الجهة الثّانية:

وهو التخليط المتعلق بالروايات والمرويات، وهنا عدة صورٍ:

الصورة الأولى:

أن يقـوم بعـض الـرّواة والناقلـين للأخبـار مـن الطبقـات المتأخـرة عـن الـرّاوي بتنقيـة رواياتـه مـن التخليـط، وذلـك مـن خـلال تشـخيصها كـمّاً أو عـدداً أو إعطـاء سِـمات للروايـات المخلَّطـة، عـلى سـبيل المثـال:

---

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٣ الرقم ٦٢٤.

مـا حصـل مـع محمّـد بـن أحمـد بـن يحيـى بـن عمـران الأشـعري القمّي، صاحـب كتـاب نـوادر الحكمـة، حيـث كانـت لـه روايـات فيهـا تخليـط، فقام أبـو جعفـر ابـن بابويـه بتَخلِيصهـا مـن هـذا التخليـط مـن خـلال وضـع آليـة خاصّـة بهـا، وكـما فعـل ذلـك أيضـاً أسـتاذه ابـن الوليـد، وقامـوا باسـتثناء روايـات جمـعٍ مـن الـرّواة الذيـن رووا عـن الأشـعري القمّـي، وبذلـك تخلَّصـوا مـن روايـات الأشـعري القمّـي التـي كان فيهـا تخليـط[١].

وكذلـك الحـال في محمّـد بـن سـنان، فقـد ذكـر الشـيخ الطـوسي (ﷺ) في فهرسـته أنّ ((جميـع مـا رواه إلّا مـا كان فيهـا مـن تخليـط أو غلـو، أخبرنـا بـه جماعـةٌ عـن أبي جعفـر بـن بابويـه، عـن أبيـه، ومحمـد بـن الحسـن، جميعـاً عـن سـعد والحِمـيري ومحمـد بـن يحيـى، عـن محمّـد بـن الحسـين، وأحمـد بـن محمـد، عنـه))[٢].

وكذلـك محمّـد بـن الحسـن بـن جمهـور العَمـي البـصري، فقـد ذكـر الشـيخ الطـوسي (ﷺ): أنّـه ((أخبرنـا برواياتـه وكتبـه كلّهـا إلّا مـا كان فيهـا مـن غلـوٍ أو تخليـطٍ جماعـة، عـن أبي جعفـر بـن بابويـه، عـن أبيـه، عـن سـعد بـن عبـد الله، عـن أحمـد بـن الحسـين بـن سـعيد، عنـه))[٣].

ومـن الواضـح أنّ مثـل هـذه الآليـات يمكـن أن تُخلِّـص الروايـات مـن التخليـط، لكـن دخولهـا في دائـرة الاعتبـار فهـذا يبقـى معلَّقـاً عـلى

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ الرقم ٦٢٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ الرقم ٦١٩.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٢٣ الرقم ٦٢٦.

الوثـوق بصدورهـا عـن الأئمـة المعصومـين (عليهم السلام)، وهـذا مَرهـون بحصـول الاطمئنـان بذلـك، والناشـئ مـن تجميـع القرائـن والشـواهد والمؤيـدات، ومثـل هـذا موكـول في كلّ راوٍ وكتـابٍ إلى محلـه.

الصورة الثّانية:

وهـي صـورة عـدم توضيـح وتحديـد مقـدار التخليـط في الرّوايـات، لا كـمّاً ولا كيفـاً ولا نوعـاً، وعـدم إعطـاء إشـارات أو وضـع آليـات وسِـمات عامّـة لتخليصهـا مـن التخليـط وفـرز المُخلّـط مـن غـير المُخلّـط، فعلى سـبيل المثـال: حُمَيـد بـن شـعيب الشـعيبي الهمـداني، فقـد ذكـر ابـن الغضائـري في ترجمتـه: أن ((أكثـر حديثـه تخليـط))[1].

وفي مثـل هـذه الصـورة لا يمكـن الرُكـون إلى مرويـات الرجـل واعتبارهـا؛ وذلـك مـن جهـة عـدم إمـكان فـرز وتحديـد المُخلَّـط مـن غـير المُخلّـط، والتخليـط جهـة خادشـة في اعتبـار مرويـات الـرّاوي؛ لأنّـه معهـا لا يحصـل الاطمئنـان بصـدور مرويـات سـنداً أو متنـاً عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام).

وبالتالي، فلا يمكن الاستناد إليها في مقام عمليّة الاستدلال.

وبذلك ينتهي حديثنا عن التخليط وألفاظه.

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص٤٩ ـ ٥٠ الرقم ٢٩.



التعبير السادس:

(يُعرَف حديثُه ويُنكَر)



مقدمة:

مـن جملـة التعبـيرات التـي اسـتخدمت مـن قبـل أصحـاب الأصـول الرّجاليـة، كالنّجـاشي والشـيخ الطّـوسي (قُدِسـت أسرارهـم)، وكـذا مـن قِبـل ابـن الغضائـري التعبـير بـ(يُعـرف حديثُـه ويُنكـر).

وقد ورد هذا التعبير في ترجمة جمعٍ من الرّواة، منهم:

١ ـ أحمد بن الحسين بن سعيد الأهوازي:

حيـث ترجـم لـه النّجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة بالقـول: ((روى عـن جميـع شـيوخ أبيـه إلّا حمـاد بـن عيسـى فيـما زعـم أصحابنـا القمّيـون، وضعَّفـوه وقالـوا: هـو غـالٍ وحديثـه يُعـرف ويُنكـر))[١].

وبعـين مـا تقـدّم مـن الترجمـة ترجـم لـه كذلـك الشـيخ الطّـوسي (قدس سره) في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم[٢].

٢-أحمد بن هلال العَبرتائي، أبو جعفر:

ترجـم لـه النّجـاشي بالقـول: ((صالـح الرّوايـة، يعـرف منهـا وينكـر))[٣].

---

(١) النجاش، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٧٧ الرقم ١٨٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٦٥ الرقم ٦٧.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٣ الرقم ١٩٩.

٣ ـ عبد الرّحمن بن أحمد بن نَهيك السَمري الملقب بحَمّان:

ترجـم لـه النّجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة بالقـول: ((لم يكـن في الحديـث بـذاك، يعـرف منـه وينكـر، ذكـر ذلـك أحمـد بـن عـلي السِـيرافي))[١].

٤ ـ عَمر بن توبة، أبو يحيى الصَنعاني:

ترجـم لـه النّجـاشي في رجالـه بالقـول: ((في حديثـه بعـض الـشيء، يعـرف منـه وينكـر))[٢].

٥ ـ إسماعيل بن علي بن علي بن رَزين الخُزاعي:

ترجـم لـه الشـيخ الطّـوسي (طـاب ثـراه) في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم بالقـول: ((كان مختلـط الأمـر في الحديـث يعـرف منـه وينكـر))[٣].

٦ ـ سعد بن طَريف الحَنظلي الإسكافي:

ترجم له النّجاشي في رجاله بالقول: ((كوفيٌ، يعرف وينكر))[٤].

٧ ـ أحمد بن علي أبو العباس الرّازي:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه بالقـول: ((كان ضعيفـاً، وحدّثنـي أبي (رحمـه الله) أنّـه كان في مذهبـه ارتفـاعٌ، وحديثـه يعـرف تـارةً وينكـر

(١) المصدر السابق: ص٢٣٦ الرقم ٦٢٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٨٤ الرقم ٧٥٣.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٠ الرقم ٣٧.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٨ الرقم ٤٦٨.

أخـرى))[١].

٨ ـ جعفر بن معروف، أبو الفضل السمرقندي:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري بالقـول: ((يـروي عنـه العيّـاشي كثـيراً، وكان في مذهبـه ارتفـاع، وحديثـه يعـرف تـارةً وينكـر أخـرى))[٢].

٩ ـ سهل بن زياد الواسطي:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه بالقـول: ((حديثـه يعـرف تـارةً وينكـر أخـرى، ويجـوز أن يُخـرج شـاهداً))[٣].

١٠ ـ علي بن ميمون، أبو الأكراد الصائغ:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه بالقـول: ((حديثـه يعـرف وينكـر، ويجـوز أن يُخـرج شـاهداً))[٤].

١١ ـ عبد الله بن حَمّاد الأنصاري:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه بالقـول: ((حديثـه يعـرف تـارةً وينكـر أخـرى، ويُخـرج شـاهداً))[٥].

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٤٣ الرقم ١٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٧ الرقم ٢٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ٦٦ الرقم ٦٣.

(٤) المصدر نفسه: ص ٧٣ الرقم ٧٧.

(٥) المصدر نفسه: ص ٧٩ الرقم ٩٢.

١٢ ـ القاسم بن محمّد الأصبَهاني كاسُولا:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه بالقـول: ((حديثـه يعـرف تـارةً وينكـر أخـرى، ويجـوز أن يُخـرج شـاهداً))[١].

١٣ ـ محمّد بن خالد البرقي:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه بالقـول: ((حديثـه يعـرف وينكـر، يـروي عـن الضعفـاء كثـيراً، ويعتمـد المراسـيل))[٢].

١٤ ـ محمّد بن علي بن إبراهيم الهمداني، أو الهَمذاني:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه بالقـول: ((حديثـه يعـرف وينكـر))[٣].

١٥ ـ المعلّى بن محمّد البصري:

ترجـم لـه ابـن الغضائـري في رجالـه بالقـول: ((يعـرف حديثـه وينكـر، ويـروي عـن الضّعفـاء، ويجـوز أن يُخـرج شـاهداً))[٤].

ثـمّ أنّـه قـد وقـع الحديـث بـين الأعـلام مـن أهـل النظـر في علـم الرجـال في مَـدى دلالـة هـذا التعبـير، ومـا يفهـم منـه بلحـاظ وثاقـة الـرّاوي والوثـوق بصـدور مروياتـه عـن الأئمّـة (عليهم السلام)، وبالتـالي اعتبارهـا والاسـتناد

---

(١) المصدر السابق، الرجال: ص ٨٦ الرقم ١١٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٩٣ الرقم ١٣٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٩٤ الرقم ١٣٥.

(٤) المصدر نفسه: ص ٩٦الرقم ١٤١.

إليهـا في مقـام الاسـتدلال وبـين عـدم الوثـوق بصـدور مروياتـه عـن الأئمّـة (عليهم السلام)، ونتيجـةً لذلـك ظهـرت في مقـام تَقييـم دلالـة هـذا التعبـير اتجاهـات متعـددة، كان المحـور في نشـوئها والدّاعـي والسـبب الأسـاسي هـو مـا يُفهَـم مـن التعبـير بـ(منكـر) أو (الإنـكار)، مضافـاً إلى تشـخيص مُتعلَّـق هـذا التعبـير، وهـل هـو حديـث الـرّاوي أو هـو نفـس الـراوي؟ وسـيأتي مزيـد بيـان في توضيـح ذلـك.

والمهـم في المقـام مـن هـذه الاتجاهـات المتعـددة اتجاهـان أساسـيان، وهمـا:

الاتجاه الأوّل:

وهـو الاتّجـاه القائـل بعـدم إضرار الوصـف بـ(مُنكَـر الحديـث) بوثاقـة الـرّاوي، وذكـروا بأنّـه يمكـن تقريـب عـدم الإضرار بهـذا التعبـير بوثاقـة الـرّاوي مـن جهـة أنّ المعنـى المـراد مـن المناكـير والمنكَـر ليـس معناهـا الغلـو والتخليـط، ومـا لا يقبـح العقـل، ومـا هـو واضـح البطـلان، ومـا يخالـف الـشرع ونحـو ذلـك، ومـا يمكـن أن يُفهـم منـه الخـدش أو الطعـن في الـرّاوي أو مروياتـه، بـل الظاهـر أنّ معنـى المناكـير هـو سـنخ مرويـات خاصّـةٍ متعلقـة بمضامـين عاليـة مـن المعـارف الإلهيـة والكرامـات الربّانيـة والمختصـات الخاصَّـة، وكلّ هـذه تشـترك في شيء واحـد وهـو صُعوبـة تعقّلهـا مـن قبـل العقـول وتحمّلهـا مـع أنّهـا مـن المطالـب الحقّـة، هـذا إذا حملنـا متعلَّـق التعبـير عـلى نفـس الـرّاوي.

وأمّـا إذا حملنـاه عـلى حديـث الـرّاوي فكذلـك لا يـضّر هـذا التعبـير بوثاقـة الـرّاوي؛ وذلـك مـن جهـة عـدم التنـافي بـين وثاقـة الـرّاوي مـن جهـة وبـين روايتـه لأمـور مُنكَـرةٍ مـن جهـة أخـرى لم يكـن هـو المنشـأ فيهـا، بـل كان منشـؤها كـذب مـن حدَّثـه بهـا.

ومـمـن ذهـب إلى هـذا الاتجـاه سـيّدنا الأسـتاذ محمـد سـعيد الحكيـم (دامـت بركاتـه)، حيـث ذكـر في مصبـاح المنهـاج في مَعـرض حديثـه عـن المـاء المسـتعمل في رفـع الحديـث الأكـبر، حيـث تعـرض لروايـة ورد فيهـا أحمـد بـن هـلال، -والرجـل ممـن وُصِـف بـأنّ حديثـه يعـرف وينكـر، كـما تقـدم اسـتعراضه سـابقاً-.

ومـن هنـا صـار في مقـام توجيـه هـذا التعبـير بالنحـو الـذي لا يخـدش بوثاقـة الرجـل، أو الوثـوق بصـدور مروياتـه واعتبارهـا، فقـال بعـد سرده لجملـة تعبـيرات أعـلام الرجـال ممـا يمكـن أن يفهـم منهـا الخـدش فيهـا، قـال:

((ومـن ضِمنهـا طبعـاً وصـف النّجـاشي لـه بأنّـه صالـح الروايـة يعـرف منهـا وينكـر، قـال بأنّـه: ليـس المـراد بإنـكار حديثـه عـدم وثاقتـه، بل اشـتمال حديثـه عـلى المناكـير التـي يصعُـب عـلى العقـول تحملهـا، إلى آخـر كلامـه، وبالجملـة فالمسـتفاد مـن النّجـاشي والشـيخ الطّـوسي في العُـدَّة وابـن قولويـه توثيـق الرجـل))[1].

وممّـن ذهـب إلى هـذا الاتجـاه سـيّد مشـايخنا المحقـق الخوئـي (قدس سره)

(١) الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١.

كـما هـو ظاهـر كلماتـه في غـير مـوردٍ، فقـد ذكـر في حـال أحمـد بـن هـلال العَبرتائـي في معجـم رجالـه أنّـه:

((لا ينبغـي الإشـكال في فسـاد الرجـل مـن جهـة عقيدتـه، بـل لا يبعـد اسـتفادة أنّـه لم يكـن يتديـن بـشيء، ومـن ثـمّ كان يظهـر الغلـو مـرّة والنَصب مـرّة أخـرى، ومـع ذلـك لا يهمُنـا إثبـات ذلـك؛ إذ لا أثـر لفسـاد العقيـدة أو العمـل في سـقوط الروايـة عـن الحجيّـة بعـد وثاقـة الـراوي.

والـذي يظهـر مـن كلام النّجـاشي بأنّـه صالـح الرّوايـة، أنّـه في نفسـه ثقـةٌ ولا ينافيـه قولـه: يعـرف منهـا وينكـر، إذ لا تنـافي بـين وثاقـة الـرّاوي وروايتـه لأمـور مُنكَـرة مـن جهـة كـذب مـن حدّثـه))[1].

وظاهر كلامه (قدس سره):

أنّـه يسـتظِهر أنّ متعلـق الإنـكار هـو الرّوايـة، إلّا أنّـه (قدس سره) في موضـع آخـر يظهـر مـن كلامـه اسـتظهاره أنّ متعلَّـق الإنـكار هـو نفـس الـرّاوي، كـما ذهـب سـيّدنا الأسـتاذ محمـد سـعيد الحكيـم، حيـث قـال في بحثـه في حـال سـعد بـن طَريـف أو ظريـف الإسـكافي وهـو ممـن ورد في حقّـه التعبـير بـ(يعـرف وينكر):

((أنّ الظاهـر وثاقـة الرجـل؛ وذلـك لقـول الشـيخ وهـو صحيـح الحديـث، وورود ه في أسـناد عـلي بـن إبراهيـم بـن هاشـم في التفسـير، ولا يعـارض ذلـك بقـول النّجـاشي إنّـه يعـرف وينكـر؛ وذلـك لأنّ المـراد

(١) الخوئي: معجم رجال الحديث: ٣/ ١٥٢.

بذلـك أنّـه قـد يـروي مـا لا تقبلـه العقـول العاديـة المتعارفـة، وهـذا لا ينـافي وثاقتــه))[١].

وعــلى كلا التقديريــن فــإنّ سـيّد مشــايخنا المحقــق الخوئــي (قدس سره) مــن الذاهبــين إلى الاتجــاه الأول.

إلّا أنّه يمكن المناقشة في هذا الاتجاه بكلا طرفيه:

أمّـا الطـرف الـذي ذهـب إلى أنّ متعلـق الإنـكار هـو الروايـة، لكنّهـا لا تعـود لنفـس الموصـوف بذلـك بـل لغـيره، فبالتـالي يتعلَّـق الإنـكار بروايـات الغـير، ومثـل هـذا الأمـر لا يُؤثِّـر في روايـات نفـس الشـخص، فإنّـه يـرد عليـه:

أنّ هـذه المناكـير لـو كانـت مـن الغـير لمـا جـاز لأهـل الأصـول الرجالية إيهـام القـارئ بهـذه العبـارة مـن خـلال ظهـور عـودة هـذه المناكـير لنفـس الـرّاوي دون غـيره.

والمتتبـع لمنهـج أعـلام الرجـال يجـد بأنّهـم يلتفتـون إلى مثـل هـذه الملاحظـات والجهـات، فتجدهـم يقولـون: بـأنّ هـذا مـن جهـة كـذا وذاك مـن جهـة كـذا، أو يقولـون: إنّ هـذا وإن كان مسـتنكراً أو مسـتهجناً لكـن العلـة قـد نشـأت مـن غـيره لا منـه، أو يقولـون: إنّ السـبب غـيره لا هـو، وهكـذا مـن التعبـيرات، وهـذا المنهـج سِـمة عامّـة لهـم حتّـى في أصغـر الأشـياء فضـلاً عـن أهـمّ الأشـياء كالحديـث.

---

(١) المصدر نفسه: ٩/ ٧٢ ـ ٧٣.

وأمّا المناقشة في الطرف الآخر :

وهـو الـذي أعـاد المناكـير والإنـكار عـلى نفـس الـرّاوي، لكنـه حمـل المناكـير عـلى معنـى خـاصٍ، وهـو مـا لا تتحملـه العقـول مـن المطالـب العاليـة الحقّـة، فهـذا أيضـاً ممـا لا يمكـن المسـاعدة عليـه؛ وذلـك لأنّ هنـاك فرقـاً كبـيراً بـين اسـتنكار المناكـير وعـدم تحمـل المطالـب العاليـة والدقيقـة، فالاسـتنكار إنّـما يتعلـق بـما لا يقبلـه العقـل والمنطـق، أو مـا يخالـف الـشرع والديـن مـن الانحـراف والشَـطط، والذهـاب بعيـداً بالأفـكار المنحرفـة.

لذلـك تجـد النـاس -حتّـى في زماننـا هـذا- يسـتنكرون الأمـور المنكـرة مـن تعـدٍّ أو ظلـمٍ أو قهـرٍ أو غرائـب وعجائـب لا يتعقلهـا العقـل، ولا تمـشي في اطـار المنطـق ونحـو ذلـك.

وأمّـا في حـال مواجهـة مطالـب حقّـة وإن كانـت معقـدة دقيقـة كبعـض الأمـور الغيبيـة والمطالـب العلميـة الدقيقـة أو الأدلـة المركبـة أو المواقـف ذات البُعـد الاسـتراتيجي -إن صـحّ التعبـير- لا يسـتَوعبها إلّا ذوي الاختصـاص وأهـل الاطـلاع والعلـم وأهـل الفهـم العـالي والاختصـاص أو الإيـمان واليقـين، فـلا يعـبر عنهـا بكونهـا مناكـير والمقابـل ينكـر حديثـه، بـل يقـال لهـا: إنّهـا أمـورٌ صعبـة عـلى أهـل الفهـم المتعـارف وعـدم الاختصـاص فـلا يُحدِّثونهـم بهـا؛ لأنّ عقولهـم -لسـبب أو لآخـر- لا تتحملهـا مـن جهـة عـدم إمكانيـة تصـور هـذه المطالـب واحتيـاج تصورهـا إلى مقدمـات واسـعة عريضـة دقيقـة لا تتوفـر ولا تتيسـر لـكلّ واحـد، كـما هـو الحـال في المقدمـات للّطـب أو الهندسـة المُعقـدة ونحـو ذلـك.

ومـن هـذه الكلـمات والجهـات أهـل البيـت (عليهم السلام)، والتـي تحدثـت عـن هـذه المطالـب العاليـة الشـامخة، فمـن الواضـح دخولهـا في النمـط الثـاني المعـبَّر عنـه بعـدم الاحتـمال، وصعوبـة التصـور مـن قِبـل النـاس العاديـين، ولا تدخـل تحـت عنـوان المناكـير، كـما صـار واضحـاً.

الاتجاه الثّاني:

وهـو الاتجـاه القائـل بدلالـة التعبـير بـ(يعـرف حديثـه وينكر) عـلى عدم الوثـوق بالـرّاوي تمامـاً مـن جهـة صـدور مروياتـه عـن الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام).

وبالتـالي، عـدم اعتبارهـا وعـدم إمكانيّـة الاسـتناد إليهـا في مقـام عمليـة الاستدلال.

والمختار في المقام هو الاتجاه الثّاني.

والدّاعي لهذا المختار عدّة أمور، منها:

الأمر الأول:

مـا تقـدم سـابقاً مـن الإشـارة إليـه مـن عـدم تماميـة الاتجـاه الأول، والخـدش فيـه بـما قدمنـاه مـن الإيـرادات والإشـكالات.

الأمر الثّاني:

أنّـه بتتبـع مـا ورد في تراجـم ممـن وُصِـف بكونـه (يعـرف حديثـه وينكـر)، نجـد أنّ الأعـم الأغلـب منهـم قـد ضُعِّفـوا بتعبـيرات أخـرى.

وبذلـك يظهـر أنّ هـذا التعبـير يـورد في سـياق الإشـارة إلى الضّعـف

في الـرّاوي، أو عـدم الوثـوق في صـدور مروياتـه، فمـن المفـردات الشـائعة لـدى أهـل الرجـال المناكـير والإنـكار، ويسـتخدم لوصـف حـال عـدم قبـول الرّوايـة، أو عـدم اعتبارهـا، وعـدم الركـون إليهـا.

الأمر الثّالث:

أنّ الطابـع العـام لمرويـات مـن وُصِفـوا بأهـل المناكـير، ومَـن يـروون ويعرفـون وينكـرون ادعـاء أمـور باطنيـة، وتأويـلات عجيبـة غريبـة للأمـور الدينيـة بـما لا يناسـب، بـل يعـارض صريحـاً الخطـوط العامّـة لمذهـب أهـل البيـت (عليهم السلام)، بـل يعـارض الإسـلام عمومـاً، فتجـد أنّ رواياتهـم تُـصرُّ عـلى إبعـاد النـاس عـن ظواهـر الـكلام، أو الطُـرق العقلائيـة في فهـم الديـن أو طُـرق تبليغـه، بـل مـن الواضـح أنّ غايتهـم جعـل الديـن مجـرد ألغَـاز وطَلاسـم لا يمتلـك مفاتيحهـا إلّا هـم، وبذلـك يسـتطيعون أن يَرسِـموا صـورة للديـن في أذهـان النـاس كـما يشـاؤون، فتجدهـا غـير واضحـة المعـالم طابعهـا العـام الغلـو والتأويـل والتغميـز والترميـز.

فبذلـك تنسـد أبـواب المعرفـة المعروفـة أمـام المسـلم لفهـم دينـه وتعاليم شريعتـه مـن المناهـج العلميـة المسـتندة إلى العقـل والمنطـق والمتعـارف، وهـذا بخـلاف مـا هـو ظاهـر بـل متيقـن مـن سـيرة الأصحـاب الأعـلام ممـن حملـوا لنـا تـراث أهـل البيـت (عليهم السلام)، وهـم كُثُـر كـزرارة بـن أعـين ومحمـد بـن مسـلم وابـن أبي عُمـير وأضرابهـم.

وعلى سبيل المثال:

فهـذا سـعد بـن طريـف أو ظريـف الخفـاف الـذي ورد بحقّـه التعبـير

بـ(يعـرف وينكـر) يـروي عـن أبي جعفـر (عليه السلام) روايـة في فضـل القـرآن الكريـم في الـكافي، تُـصرَّح بـأنّ للقـرآن رأساً وأنّـه يمـشي يـوم القيامـة بـين النـاس وهـم عـلى صفـوف مائـة وعشريـن ألـف صـف، ثـمّ يرجـع بصـورة رجـل شـاحب، وأنّ القـرآن يتكلـم، والصـلاة تتكلـم ولهـا صـورة وخلـق وتأمـر وتنهـي، ثـمّ يعـرض عليـه أبـو جعفـر (عليه السلام) أن يسـمعه كلام القـرآن الكريـم، ثـمّ يتغـير لـون سـعد بـن طريـف أو ظريـف ويقـول للإمـام (عليه السلام): هـذا شيء لا أسـتطيع أن أتكلـم بـه في النـاس[1].

وفي نفـس الدائـرة يمكـن عـدُّ مـا روي عـن جابـر بـن يزيـد الجُعفـي: مـن أنّـه حدّثنـي أبـو جعفـر (عليه السلام) بسـبعين أو تسـعين ألـف حديـث، لم يُحدِّثهـا بهـا أحـد قـطُّ، ولا حـدّث بهـا أحـدٌ، فضـاق صـدره منهـا، ولم يُجـز لـه التحديـث بهـا للنـاس، فأوصـاه الإمـام (عليه السلام) أن يحفـر حَفـيرة ويُـدلي رأسـه فيهـا، ويقـول: حدّثنـي محمّـد بـن عـلي بكـذا وكـذا[2].

فمـن الواضـح أنّ مثـل هـذه الروايـات مـن المناكـير، والتـي تتصـف بالسـمات التـي أشرنـا إليهـا، وبالتـالي فتجعـل قائليهـا ورواتهـا هـم المفاتيـح إلى الشريعـة والأئمّـة (عليهم السلام)، وهـذا خـلاف ذوق الشـارع المقـدس، كـما هـو متعـارف مـن جملـة خطوطـه العامّـة التـي ذكرهـا أهـل البيـت (عليهم السلام) مـن خـلال أصحابهـم الموثقـين.

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي:٢/ ٥٩٨.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤/ ٣٤١.

ولم يَـدّعِ هـؤلاء الأعـلام مـن الأصحـاب مثـل هـذا، بـل ولم يُـشر إليـه الأئمّـة (عليهم السلام) بالنـصّ الصحيـح الموثـوق بصـدوره عنـه، بـل ولم يدّعـهِ إلّا بعـض الـرّواة ممـن خُـدِش في أصولهـم وأحوالهـم، ووصفـوا بروايتهـم للمناكـير.

ومنه يُعلم :

أنّ معنـى المناكـير: هـو مـا ذهبنـا إليـه مـن أنّهـا جملـةٌ مـن الروايـات التـي تعـارض الخطـوط العامّـة للدّيـن، والتـي تُـصرُّ عـلى إبعـاد النـاس عـن ظواهـر الـكلام، أو الطـرق العقلائيـة في فهـم الديـن وطـرق تبليغـه، بـل أنّ غايتهـا هـو جعـل الديـن مجـرد ألغـازٍ وطلاسـم، لا يَمتلـك مفتاحهـا إلّا هـؤلاء الذيـن يـروون المناكـير؛ حتّـى تُتـاح لهـم الفرصـة بـأن يتحكَّمـوا برسـم صـورة الديـن في أذهـان المؤمنـين كيفـما شـاءوا، وعـادةً مـا يميلـون بـل يعملـون بـإصرار عـلى رسـم صـورة مشـوهة للديـن، طابعهـا العـام الغلـو والتأويـل والتغميـز والترميـز، ويسـدّون أبـواب المعرفـة العلميـة المنطقيـة العقليـة أمـام النـاس وأمـام المسـلمين؛ وكلّ ذلـك مـن أجـل تشـويه صـورة الإسـلام وصـورة الشريعـة والديـن في أذهـان المؤمنـين، وهـذا ممـا لا يقبـل قطعـاً.

هذا تمام الكلام في لفظ (يُعرف ويُنكر).



التعبير السابع والثامن:

(مجهــولٌ ومهمــلٌ)



أمّا الحديث في لفظ (مجهول):

فقـد غلـب اسـتعماله في كلـمات أهـل التراجـم والرجـال والسـيرة عمومـاً، سـواء في كلـمات المتقدّمـين مـن أصحـاب الأصـول والمصنفـات والفهـارس، أو مـن جـاء بعدهـم مـن أصحـاب المصنفـات؛ وذلـك للتعبـير عـن الشـخصيات المجهولـة غـير المشـخصة بنفسـها ، ومـن الواضـح أنّ مثـل هـذا التعبـير يـدلّ عـلى عـدم ثبـوت توثيـق للـراوي.

بـل الأكثـر مـن ذلـك، فيمكـن أن يـرد احتـمال أنـه لاوجـود لهـذه الشـخصية المجهولـة -وإن نسـبت إليهـا بعـض الروايـات-، ومـع علـم أهـل التراجـم بهـذا الأمـر تجدهـم يعـبّرون عنـه بالمجهـول؛ للإشـارة إلى تلك السـمات في تلـك الشـخصية، خصوصـاً مـع وجـود مَـن لـه نفـس السـمات مـن رواة السـند، وهـي حالـة موجـودة في جملـة مـن الأسـانيد، يستشـعرها المطالـع كثـيراً في الروايـات وتراجـم الـرواة .

ثـم أنّ الوصـف بالمجهوليـة في الـرواة يمكـن أن يقـال: بـأن فيهـا إشـعاراً بالإشـارة إلى الخـدش، أو قُـل: غمـوض يكتنـف هـذه الشـخصية -ولـو بنحـو قليـل جـداً- في الـراوي ؛ وذلـك:

أولاً: أنـه يذكـر في المجهـول، وتقريبـه مـن الجهـلاء والجاهليـة، وهـي الإمعـان في الجهالـة والضـلال.

ثانياً: يقول أهل اللغة: جهله على الرغم من علمه .

ثالثـاً: يقولـون: تجاهـل الشـخص أي تظاهـر بالجهـل، وتجاهـل صديقـه في محفـل مـا أي أهملـه وأغفلـه، ولم يعطـه اهتمامـاً.

وعليـه، فالوصـف بالمجهوليـة يشـير إلى حالـة شـخص مـا بـدون معرفـة عامـة لشـخصيته أو لمعلومـات تحـدد هويتـه، وبالتـالي نستشـعر مـن كلّ مـا تقـدّم أنّ المجهوليـة أقـرب الى الخـدش وإن كان شـيئاً بسـيطاً، وهـذا الـشيء البسـيط نابـع مـن احتـمال التعمّـد في عـدم الاهتمامـم بالمجهـول، ولعلّـه ناشـئ مـن شيء لا يقبـل في الـرواة .

وبالتـالي، فـلا بـدّ مـن التـأني في دراسـة مثـل هـذه الشـخصيات، والتأمـل كثـيراً في مـن يـروي عنهـا، ومحاولـة الإحاطـة بخفاياهـا وخباياهـا؛ حتـى يمكـن أن نقـف عـلى معطيـات رجاليـة، تعيننـا عـلى الوقـوف عـلى حقيقـة هـذه الشـخصية المجهولـة.

أمّا الحديث في لفظ (مهمل):

فقـد ورد ذكـره في كلـمات المتأخريـن مـن أهـل الرجـال والسـير والفهـارس، وعـادة مـا يطلـق عـلى الـراوي ويـراد منـه الإشـارة إلى أنّـه لم يُترجـم لـه في كتـب الرجـال السـابقة، بـل أنّ الأعـلام مـن أهـل الرجـال قـد أهملـوا ذكـره.

ومـن يراجـع أهـل اللغـة يجـد أنهـم يعرّفـون الـكلام المهمـل: بأنـه الـكلام الـذي لا قيمـة لـه، والمهمـل مـن الأشـياء: هـو الـشيء المـتروك الـذي لا يُعبـأ بـه، والمهمـل مـن الـرواة: مـن اتفـق الـرواة عـلى اسـمه فقـط أو عـلى كنيتـه فقـط، ويقـع ذكـره في السـند مـن دون ذكـر تفصيـلات رجاليـة

ومعطيـات عنـه، ويمكـن أن يكـون إهمـال الـشيء بمعنـى تركـه عمـداً أو نسـياناً، وعـادة مـا يكـون المهمـل شـيئاً ضئيـلاً لا قيمـة لـه .

وبالتـالي، فالمتحصـل مـن التعبـير بالـ(مهمـل) كذلـك عدم ثبـوت توثيق للـراوي المهمـل، ولعلّـه مـن جهـة أنّ مـا لديه مـن معطيـات وسـمات رجالية لا تؤهلـه لأن يدخـل في دائـرة الـرواة واعتبـار المرويـات، ولا أقـل أن القـدر المتيقـن منهـا كونـه غـير معتـبر الروايـة .

نعـم، الفـرق بـين التعبيريـن يظهـر في حـال مـا إذا وردت أمـارة أخـرى للتوثيـق، فإنهـا حينئـذٍ تـورث الاطمئنـان؛ باعتبـار مرويـات المهمـل أسرع مـن إيراثهـا الاطمئنـان باعتبـار مرويـات المجهـول؛ وذلـك لمـا نعتقـده -كـما تقـدّم- مـن أقربيـة الوصـف بالمجهوليـة للخـدش وإن كانَ شـيئاً يسـيراً.

وبذلـك يتـمّ الحديـث عـما أردنـاه في جملـة مـن الألفـاظ المهمـة شـائعة الاسـتعمال في تضعيـف الـرواة وبيـان المختـار فيهـا.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. اختيـار معرفـة الرجـال: الطوسي، أبو جعفـر محمد بن الحسـن (ت: ٤٦٠ هـ) سـنة الطبع : ١٤٠٤. المطبعة : بعثت – قم الناشر : مؤسسـة آل البيت عليهم السـلام لإحياء التراث.

٢. اسـتقصاء الاعتبـار في شرح الاسـتبصار: حفيـد الشـهيد الثـاني، محمد بن الحسـن العامـلي (ت ١٠٣٠هـ) تحقيق ونشر: مؤسسـة آل البيـت لاحياء الـتراث الطبعـة الأولى: ١٤٢٠هـ المطبعة: سـتارة- قم

٣. الخاجّوئـي، الرسـائل الفقهيـة: الخاجوئـي، سـماعيل بـن محمد حسـين بن محمـد رضـا المازندراني(ت١١٧٣هـ) تحقيـق : السـيد مهـدي الرجائـي الطبعة : الأولى سـنة الطبع : ١٤١١ المطبعة : مطبعة سـيد الشـهداء (عليه السلام) – قـم النـاشر : دار الكتـب الإسـلامي – قم

٤. الرجـال: ابـن الغضائري، أبو الحسـين أحمد بن الحسـين (تـوفي في النصف الأول مـن القـرن الخامـس الهجـري) تحقيـق : السـيد محمد رضـا الجلالي الطبعـة : الأولى. سـنة الطبـع : ١٤٢٢ المطبعـة : سرور. النـاشر : دار الحديث.

٥. الرجـال: الطـوسي، أبـو جعفـر محمد بـن الحسـن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جـواد القيومـي الإصفهـاني الطبعة : الأولى. سـنة الطبع : رمضـان المبارك ١٤١٥ النـاشر : مؤسسـة النشر الإسـلامي التابعة لجماعة المدرسـين بـقم المشرفة.

٦. الرسـائل الرجاليـة : الكلبـاسي، أبـو المعـالي محمـد بـن محمـد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ) تحقيـق : محمـد حسـين الدرايتي الطبعـة : الأولى سـنة الطبع : ١٤٢٢ - ١٣٨٠ش المطبعـة : سرور النـاشر : دار الحديـث.

٧. الفوائـد الرجاليـة: الكجـوري محمـد مهـدي ابـن المـلّا حيـدر الشـيرازي (ت ١٢٩٣هـ) تحقيـق : محمـد كاظم رحمان سـتايش الطبعة : الأولى، سـنة الطبـع : ١٤٢٤هـ المطبعـة : دار الحديـث النـاشر : دار الحديـث للطباعـة والنشر

٨. القامـوس المحيـط: الفـيروز آبادي، مجد الديـن محمد بن يعقـوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيـق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسـة الرسـالة الطبعة: الثامنـة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م الناشر: مؤسسـة الرسـالة للطباعة والنشر والتوزيع، بـيروت لبنان.

٩. القضـاء في الفقـه الإسـلامي: : الحائري، السـيد كاظـم بن السـيّد عليّ بن السـيّد جليـل الحسـينيّ (معـاصر) الطبعـة : الأولى سـنة الطبـع : جمـادي الثانيـة ١٤١٥ المطبعـة : باقـري - قـم النـاشر : مجمـع الفكر الإسـلامي

١٠. الـكافي: الكلينـي، ابـو جعفـر محمـد بـن يعقـوب الـرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيـق : تصحيـح وتعليـق : عـلي أكـبر الغفـاري. الطبعة : الخامسـة سـنة الطبـع : ١٣٦٣ ش. المطبعـة : حيـدري النـاشر : دار الكتـب الإسـلامية طهران.

١١. المعتمـد في شرح المناسـك: الخوئـي، أبـو القاسـم بـن علي أكبر بن هاشـم تـاج الديـن الموسـوي (ت ١٤١١هـ) الطبعـة: الثانية سـنة الطبع : ١٣٦٤ ش المطبعـة : العلميـة - قـم النـاشر : لطفي

١٢. بحوث فقهية مهمّة: الشيرازي، الشيخ ناصر بن محمد كريم بن محمد باقر مكارم (معاصر) سنة النشر: ١٣٨٠هـ دار الناشر: مدرسة الامام علي بن ابي طالب(عليه السلام) قم
١٣. تنقيح مباني العروة، كتاب الطهارة: التبريزي، الميرزا جواد بن علي (ت٢٠٠٦م) الطبعة الثانية: ١٤٢٩هـ، المطبعة: نكين
١٤. جابر بن يزيد الجعفي بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة: الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
١٥. جواهر الكلام: النجفي، الشيخ محمّد حسن بن باقر بن عبد الرحيم(ت ١٢٦٦ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : الشيخ عباس القوچاني الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٣٦٥ ش المطبعة : خورشيد الناشر : دار الكتب الإسلامية طهران
١٦. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.
١٧. فقه الحج: الشيخ لطف الله بن محمد جواد الصافي الكلبايكاني (ت ٢٠٢٢م) الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٢٣هـ المطبعة : مطبعة ثامن الحجج عليه السلام الناشر : مؤسسة سيدة المعصومة عليها السلام
١٨. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
١٩. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.
٢٠. مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الاذهان: الاردبيلي، أحمد بن محمد المقدس (ت ٩٩٣ هـ)، تحقيق : الحاج آغا مجتبى العراقي ، الشيخ علي پناه الاشتهاردي ، الحاج آغا حسين اليزدي الأصفهاني تاريخ النشر: ١٤٠٢هـ الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة
٢١. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: العاملي، السيد محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي الجبعي (ت ١٠٠٩ هـ) تحقيق: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث . المطبعة: مهر- قم الطبعة الأولى ١٤١٠هـ . الناشر: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث.
٢٢. مدرك حجية قول الرجالي، دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الثانية، سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
٢٣. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية الطبعة: الثالثة ١٤٢٥هـ المطبعة: (عترت) الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية

٢٤. مصابيح الظلام: الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني الطبعة الأولى: محرم ١٤٢٤هـ الناشر: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني
٢٥. مصباح المنهاج: الحكيم، السيد محمد سعيد الطباطبائي (ت١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م) الطبعة الثانية ٢٠٠٧م الناشر: مؤسّسة الحكمة للثقافة الاسلامية.
٢٦. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
٢٧. منتهى المطلب في تحقيق المذهب: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٢ المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - إيران - مشهد.
٢٨. منتهى المطلب في تحقيق المذهب: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) طبعة حجرية.
٢٩. موسوعة السيّد الخوئي: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة الخامسة: ٢٠١٣م الناشر: مؤسسة الخوئي الإسلامية.
٣٠. نهاية المرام في تتميم مجمع الفائدة والبرهان: العاملي، السيد محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي الجبعي (ت ١٠٠٩ هـ) تحقيق:

الحـاج آغـا مجتبـى العراقـي ، الشـيخ عـلي پنـاه الاشـتهاردي ، آقا حسـين اليـزدي الطبعـة: الأولى سـنة الطبـع: رجـب المرجـب ١٤١٣ النـاشر : مؤسسـة النـشر الإسـلامي التابعـة لجماعـة المدرسـين بقـم المشرفة.

مُحتَوياتُ الكِتَاب

الموضوع	الصفحة
مقدّمة	٩
ثمّ أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أمورٍ:	١٣
الأمر الأوّل:	١٣
الأمر الثّاني:	١٤
مقدّمة في ألفاظ التّضعيف	١٧
اللفظ الأوّل	١٩
(ضعـيـفٌ)	١٩
مقدمة:	٢١
المعنى الأوّل:	٢٢
المعنى الثّاني:	٢٢
المعنى الثّالث:	٢٣
المعنى الرّابع:	٢٣
المعنى الخامس:	٢٣
المعنى السّادس:	٢٤
المعنى السّابع:	٢٤
المعنى الثّامن:	٢٥
الكلام في احتمال المعنى الأول:	٢٦
الكلام في الحمل على المعنى الثاني:	٢٧
الكلام في الحمل على المعنى الثالث:	٢٨

الموضوع	الصفحة
الكلام في الحمل على المعنى الرّابع:	٢٨
الكلام في الحمل على المعنى الخامس:	٣١
الكلام في الحمل على المعنى السّادس:	٣٢
الكلام في الحمل على المعنى السابع:	٣٣
الكلام في الحمل على المعنى الثّامن:	٣٤
اللّفظ الثاني	٤٣
(ضعيفٌ في الحديث) أو (ضعيفُ الحديث)	٤٣
مقدمة:	٤٥
القسم الأول:	٤٥
الاتجاه الأول:	٤٧
الموضع الأول:	٥١
الموضع الثّاني:	٥١
الوجه الأوّل:	٥١
الوجه الثّاني:	٥٢
الوجه الثّالث:	٥٢
الوجه الأوّل:	٥٤
الوجه الثّاني:	٥٦
الوجه الثّالث:	٥٦
الاتجاه الثّاني:	٥٧

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني :	٥٩
اللفظ الثالث:	٦١
(مُضطربُ الحديثِ) أو (حديثُه مضطربٌ)	٦١
مقدمة:	٦٣
الاتجاه الأوّل:	٦٣
المورد الأوّل:	٦٥
المورد الثّاني:	٦٥
المورد الثّالث:	٦٦
المورد الرّابع:	٦٦
الجهة الأولى:	٦٨
الجهة الثانية:	٦٨
الاتجاه الثاني:	٦٨
التعبير الرّابع:	٧٧
(مختلط الحديث) أو (مختلط الأمر في حديثه)	٧٧
مقدمة:	٧٩
الاتجاه الأول:	٨٠
الاتجاه الثّاني:	٨٣
اللفظ الخامس:	٨٥
(التخليط وألفاظه)	٨٥

الموضوع	الصفحة
مقدمة:	٨٧
التعبير الأوّل: (خَلَّط):	٨٨
التعبير الثّاني: (تخليط) أو (التخليط):	٨٩
التعبير الثالث: (مُخلِّطٌ):	٩٦
التعبير الرّابع: (مُختلط) أو (مختلِطاً):	٩٧
الكلام في القسم الأوّل:	١٠٠
الجهة الأولى:	١٠٠
الأمر الأول:	١٠٢
الأمر الثّاني:	١٠٢
الأمر الثّالث:	١٠٢
الجهة الثّانية:	١٠٤
الجهة الثّالثة:	١٠٨
الكلام في القسم الثاني :	١١١
الجهة الأولى:	١١١
الصورة الأولى:	١١٤
الصورة الثّانية:	١١٤
الدائرة الأولى:	١١٤
الدائرة الثّانية:	١١٦
الحالة الأولى:	١١٦

الموضوع	الصفحة
الحالة الثّانية:	١١٧
الجهة الثّانية:	١١٧
الصورة الأولى:	١١٧
الصورة الثّانية:	١١٩
التعبير السادس:	١٢١
(يُعرَف حديثُه ويُنكَر)	١٢١
مقدمة:	١٢٣
الاتجاه الأوّل:	١٢٧
الاتجاه الثّاني:	١٣٢
الأمر الأول:	١٣٢
الأمر الثّاني:	١٣٢
الأمر الثّالث:	١٣٣
التعبير السابع والثامن:	١٣٧
(مجهـــولٌ ومهمـــلٌ)	١٣٧
أمّا الحديث في لفظ (مهمل):	١٤٠
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	١٤٥
محتويات الكتاب	١٥١